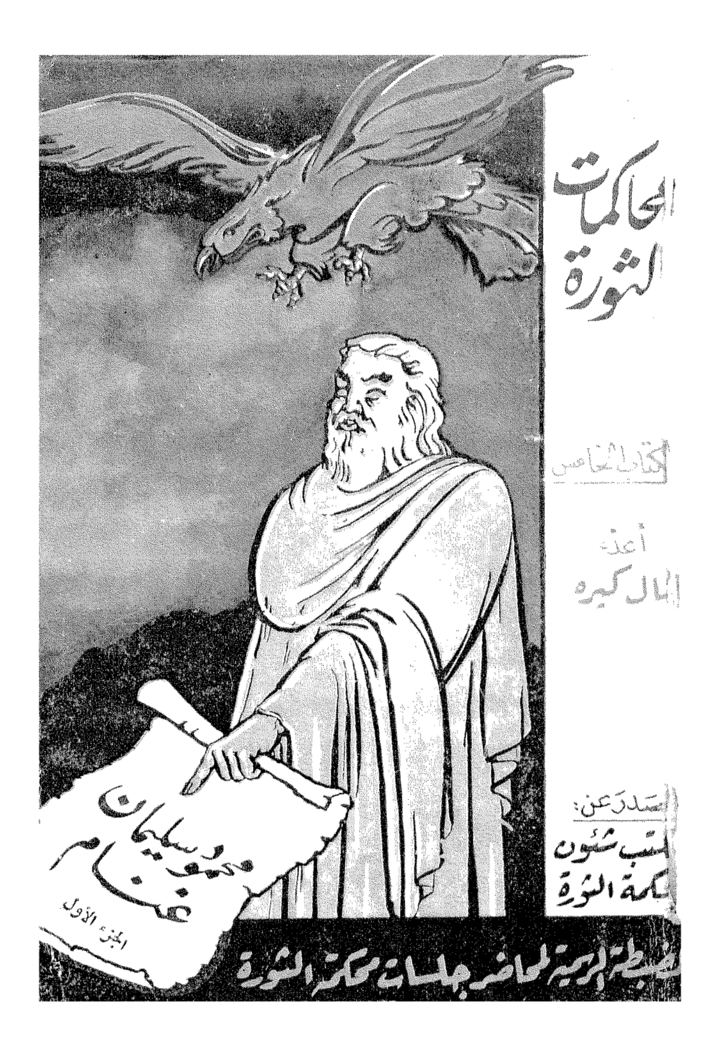

المحاكمات
لثورة
الكتاب الخامس
أعده
تصدر عن:
مكتب شئون
محكمة الثورة
سليمان
غنام
الجزء الأول
الطبعة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة

وزارة الإرشاد القومي
مصلحة الاستعلامات

# محاكمات الثورة

إعداد
كمال عبد الحميد كبيرة
رئيس مكتب شئون محكمة الثورة

المضبطة الرسمية

## لمحاضر جلسات محكمة الثورة

الكتاب السادس

صادر عن :

مكتب شئون محكمة الثورة
القاهرة : ٦٨ شارع قصر العيني ت ٢٤٥٣٤

# فلسفة محاكمات الثورة

الحياة الدنيا سلسلة متصلة من التجارب بعضها حلو وبعضها مر ولا بد لكل أمة فى سبيل تطورها من أن تمر بهذه التجارب وان تتعرض لكثير من الاختبارات حتى يسمق عودها وتتعمق جذورها فتقوى على مواجهةالاحداث وتسير قدما مع عجلة التقدم لتحقيق الاهداف المثالية التى تسنمها مكانا مرموقا فى ثبت الحضارة ... وكلما زادت تجارب الامة وانكوت بالقوارعالتى تهز كيانها هزاعنيفا كلما استيقظ وعيها وقويت شوكتها وصلبت قناتها واشتدت مناعتها وتجددت حيويتها .. والتاريخ يكشف لنا عن أن أعظم الامم حضارة هى التى صقلتها المحن وصهرتها الاحداث .. وما من عيب أن تتعرض الامم فى مسرى حياتها الى بعض الخطوب وان تمتحن وهى تجد فى مسالك الحياة ببعض الادواء التى تصدأ لها مرآة جنانها وتنثلم بسببها حدة ظباتها فتستسلم بعض الوقت الى العادين عليها المستغلين لاموالها وأقواتها ، وتخضع فى مصائرها لشهوات حفنة من النفعيين الذين يسلطون عليهاالعسف والظلم ويأكلون أموالها بالباطل ويعرضون أمجادها وصنائعها للسخرية بسوء تصرفاتهم وتحكيمهم الهوى والغرض وانما العيب أن تستنيم الامة لهذه الاحداث أبدا وان تسترخى فلا يهب من بين صفوفها صفوة من أولى النخوة وأصحاب العزائم يدقون ناقوس الخطر ويقودون الوطن الى طريق الهداية والرشاد ويعملون فى حزم

وحسم على تخليص الوطن من الادران التى حاقت به وعلى تنقية جوهره من الخبث الذى أصابه ٠

ومصر كغيرها من أمم الارض قد ابتليت فى العهد الماضى بأدواء اجتماعية خطيرة وتسلط على مصيرها ملك جامح الشهوات جعل عقله هواه وأحاط نفسه بفئة ضالة مضلة أسفت فى كل شيء وعرضت كرامة البلاد للمهانة واتجرت فى أقوات الشعب فى غير وازع من دين ولا عاصم من خلق حتى طم البلاء وعم الفساد واصبحت الحياة مريرة قاسية وانقلب ناموس الخلق واصبح محك التقدم الزلفى والرشوة والفساد، وسكنت مصر فى ظاهرها بعض الوقت لهذاالعسف الذى سامها اياه ملك ظالم وحاشية فاسدة ولكنها كانت تغلى فى باطنها وتأبى أن يقر هذا الظلم فيها الى أن قيض الله لها أولئك الفتية من شباب الجيش الاحرار فخلصوها من هذا الاسار الذى أقلق روحها وغل يدها واركسها فى درك السافلين ٠

وكان لابد لهذه المظالم التى أصابت مصر من أن يمتد حبلها ليشعر الشعب انها تأخذ بخناقه وتكتم انفاسه ، وكان لابد له من هذه القارعة ليفيق من غشيته وليهب مطالبا بالتطهر ولينصهر معدنه ويزول ماعلق بجوهره من خبث حتى اذاهب الفتية الاطهار ينادون بحرية الشعب استجاب لهم من فوره والتف بوعى سليم من تجاربه وفطرته حول لوائهم ومكن لهم فى غير ضحايا ولا دماء مسفوكة من الخلاص من أس الفساد ورأس الطغيان بضربة واحدة انهار بعدها عرش الفساد وخلصت البلاد من هذا الاخطبوط الذى امتص دماءها وعبث بمقدساتها ٠

على ان الامة التى تمر بهذه المحن ولا تستفيد لنفسهاولشعبها عظات تجنبها فى مستقبل ايامها العثرات أمة غير جديرة بالبقاء فالشعوب من طبعها سرعة النسيان وما لم ينطبع فى أذهانهم هول ما اصابهم من كوارث وماتعرضوا له من عبث وما لم يكشف

لهم فى صراحة وقوة عن اساليب القرصنة ووسائل الاستغلال والابتزاز التى كانوا هم ضحاياها الاول والمتلظين بنارها وما لم يبسط أمامهم فى وضوح دور كل رجل من الذين ألهتهم القوة ورغمهم الفساد وكيف استغل كل منهم ثقـــة الشعب لتحقيق أهدافه ومطامعه الشخصية وكيف أثرى هؤلاء عـلى حساب رجل الشارع الذى لم يكن يجد مايسد به رمقه ،لايلبث الزمن أن يرخى سدول النسيان على هذه الجرائم وينسى الشعب البرىء مع الايام ماحاق به من محن وآلام ، فيصرفه المضـللون كيف يشاءون ومن ثم كان من الضرورى لهذه الثورة البيضاء أن تبصر الشعب بأعدائه وان تحفر فى أعماقه ذكرى ما أصابه على أيدى هـــؤلاء المستغلين فكانت آية الثـورة الكبرى تلك المحاكمات التاريخية التى كشفت عن صحائف العهد المـاضى السوداء وعن سوءاته وعسفه وظلمه وابتزازه لاموال الناس بالباطل تلك الصور التى اهتز لها ضمير المجتمـــع ورسبت آثارها فى اعماق النفس المصرية الأبية ليتوارثها الخلف عـن السلف وتبقى ذكراها الدامية المريرة فى نفوس الابناء فلاتقوم لأمثال هؤلاء المضللين قائمة بعد ذلك ، أن تذكير المجنى عليهم دائما بمظالم الجناة واستعادة صور التعسف البشعة حية فى اذهانهم ستملأ نفوسهم بالالم وسيرسب هذا الالم فى وجدانهم ويتحرك فى عقولهم الباطنة كلمـــا تداعت هـــذه الصور أو استثيرت هذه المعانى ، ومثل هذه الآثار الدفينة كفيلة أن تعصم الشعب من الزلل وان تنبهــــه الى مواطن الخطر وان تبصره وتهديه الى الطريق القويم المؤدى به الى الحياة المطهرة المبرأة من أدران الاطماع المادية والنزعات الاجرامية والميول الفردية ،

هذه ناحية من النواحى الفلسفية التى تعقبتها الثورة بهذه المحاكمات التاريخية ، وثم ناحية أخرى هى تسجيل أســباب الفساد ووسائل الأغراء التى كان يلجأ اليها هؤلاء المفسدون

ليقرأ ابناؤنا قصص هذه المحنة المثيرة التى قصمت ظهر الوطن وعوقت تقدمه وحالت بينه وبين ماينشده من تقدم فيجدوا فيها عظة وعبرة ودرسا ينفعهم مع الايام ويوجههم نحو الرقى ونحو العمل المثمر لاسعاد البشرية وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين أفراد الوطن الواحد مما يعين على التكافل الاجتماعى والاتحاد الوثيق اللذين هما عدة النجاح لكل شعب طموح الى المجد والحرية ٠

وفى الحق لقد احسنت الثورة الى الوطن والشعب ببسطها هذه الصحائف المخزية واحسن الذين أخذوا انفسهم بنشر هذه الصفحات الدقيقة لسجل المحاكمات الى التاريخ ، والتاريخ درس وعبرة لمن ألقى السمع وهو شهيد ٠

يوليه سنة ١٩٥٤ حسن أنور حبيب

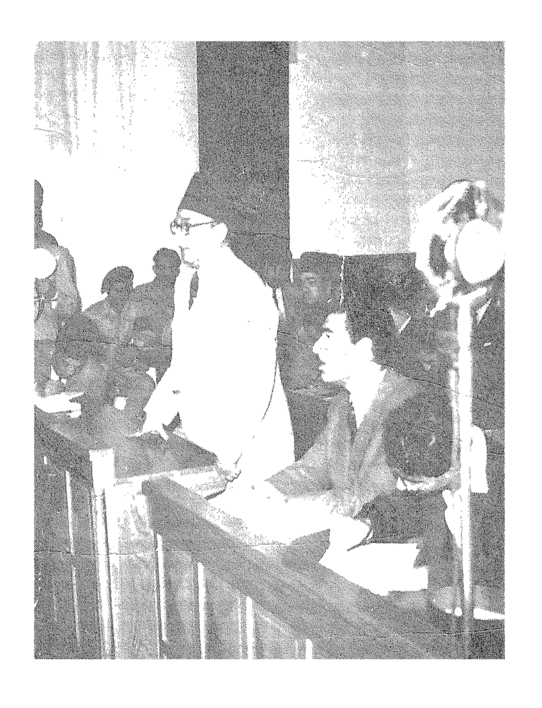


قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى يسجل كلمته للتاريخ فى سجل محاكمات الثورة والى جانبه الاستاذ كمال كيره رئيس مكتب شئون محكمة الثورة ٠



البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق والاستاذ عبد الرحمن صالح
مثلا الادعاء فى قضية سليمان غنام ٠


محكمة الثورة
القضية الحادية عشرة
ان فى ذلك لذكرى
لمن كان له قلب أو ألقى
السمع وهو شهيد



الاستاذ سليمان غنام يستمع الى رئيس المحكمة وهو يقرأ الادعاءات المقامة عليه .

# محضر
## الجلسة السادسة عشرة لمحكمة الثورة

---

المنعقدة علنا فى الساعة العاشرة والـــدقيقة الثانية عشرة صباحا بمقر قيادة الثورة فى الجزيرة يوم الاحد ٨ أكتـــوبر سنة ١٩٥٣ الموافق (٩ صفر سنة ١٣٧٣) ٠

المؤلفة وفقا للامر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٧ محرم سنة ١٣٧٣) بناء على المادة الثامنة من الدستور المؤقت ٠

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الاسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة ٠

وبحضور البكباشى ابراهـــيم سامى جاد الحق المـــدعى والاستاذ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء ٠

على أثر النطق بالحكم فى القضية المتهم فيها كريم ثابت غادر قاعة المحكمة ٠

ثم قدمت القضية رقم ١١ محكمة الثورة سنة ١٩٥٣ المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام ٠

( حضر المتهم محمود سليمان غنام ومعه محاميه الدكتور محمد صلاح الدين )

---

**الرئيس** ـ المدعى : المتهم موجود ؟

**البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق ( المدعى العام )** ـ أيـــوه يا فندم موجود ٠ وقد أعلن بتهمة جديدة فى صـــباح

اليوم • وعلى هذا الاساس أصبح الادعاء الثانى مكونا من خمس فقرات •

**الرئيس** ـ المتهم محمود سليمان غنام •

**المتهم** ـ أيوه يا فندم •

**الرئيس** ـ الادعاءات المقامة على المتهم :

الادعاء الاول : «أتى أفعالا ضـد سلامة الوطن وذلك أنه فى غضون عام ١٩٥٣ اشترك فعلا فى نشاط جماعة سرية ذات مبادىء هدامة ترمى بوسائلها غير المشروعة الى مناهضة النظام الحاضر والاسس التى قامت عليهـا الثورة » •

فهل انت مذنب او غير مذنب ؟

**المتهم** ـ غير مذنب • وهذا غير صحيح اطلاقا ، ولم اشـترك فى أى جماعة سياسية على الاطلاق ، ولا فى أى جماعة لها نشاط سرى •

**الرئيس** ـ هذا يقوله الدفاع وقت المرافعة •

**المتهم** ـ ده كلام بقوله على الهامش •

**الرئيس** ـ الادعاء الثانى : «أتى افعالا ساعدت على افســاد الحكم والحياة السياسية واســتغل نفوذه استغلالا لم يرع فيه صالح الوطن اثناء توليه مهام وظيفــة عامة فى الدولة وذلك أنه :

أولا : فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٠ بوصفه وزيرا للاقتصاد الوطنى استغل نفوذه لتحصل السيدة عـزيزة الوكيل على ميزة قانونية ، بأن يسر لهــا شراء أرض حكومية بمنطقة مريوط بطريق الغش والتدليس ، وصرح لها بأن تستأجر القطع ، رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ بالمنطقـة الثالثة من الارض المذكورة ومساحتها ٣٠٠ فدان بطريق المارسة توطئة لشرائها تلك القطع ، طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٧ ، مخالفا بذلك

الاصول التى جرى عليها العمل بمصلحة الاملاك الأميرية والتى تجيز التأجير بالممارسة الا بالنسبة للاراضى الزراعية التى لا تزيد مساحة كل قطعة منها على العشرين فدانا ، وبذلك مهد لهـا السبيل لان تزيد مساحة ما آشترته الى ٦٠٠ فدان »

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب ، وهذا أيضا غير صحيح ، ولم تتقدم لى السيدة عزيزة الوكيل بأى طلب ، ولم أصرح لها اطلاقا بأى شيء من هذا النوع .

الرئيس ـ ثانيا : من الادعاء الثانى :

« وفى شهر أكتوبر سنه ١٩٥٠ بوصفه وزيرا للاقتصاد الوطنى استغل نفوذه ليحصل الاستاذ عبد الخالق بدوى على ميزة غير قانونية ، بأن يسر له شراء أرض حكومية بزمام طهواى مركز أشمون منوفية ، وأضفى عليه صفة ليست له بأن اعتبره مستأجرا لتلك الارض ، تحايلا منه لاتمام صفقة البيع بالممارسة ، طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٧ ، وبثمن بخس هو ٣٠٠ جنيه للفدان برغم تقدم من يرغب فى الشراء بسعر أكبر هو ٤٠٠ جنيه للفدان الواحد » .

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ وهذا أيضا غير صحيح . وأنا غير مذنب . وأنا لم أخلع أية صفة على هذا القاضى الذى هو عبدالخالق بدوى لأنه كان مستأجرا من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٥٠ .

الرئيس ـ ثالثا : من الادعاء الثانى :

« بوصفه وزيرا للتجارة والصناعة أدلى فى مجلس الشيوخ ببيان كاذب بسوء قصد ، وفى ظروف مريبة ، أثناء مناقشة مشروع القانون الخاص بشروط استغلال شركة الملح والتعدين الاهلية لملاحات المكس وجليم

**ومنفيس وما جاورها ، فأشاد بكفاية تلك الشركـــة ، ونزاهة قصدها ، وقدرتها على القيام بالتزاماتها عـــلى غير الحقيقة ، اذ كان تحت يــــده وقت ذاك تقـارير المختصين بوزارة التجارة والصناعة ، وكلهـــا تدحض ما جاهر به فى المجلس ، وتدمغ الشركة المذكورة بعدم الكفاية ، وعدم النزاهة ، وكانت نتيجة بيانه هذا ان أعتمد مشروع القانون سالف الذكر » •**

**فهل انت مذنب أو غير مذنب ؟**

**المتهم** ـ غير مذنب • وهذا البيان الذى ألقيتـــه فى مجلس النواب أو مجلس الشيوخ كان صحيحا من أولـــه الى آخره • وقد أيدت أحكام القضاء ما أدليت به من بيانات فى هذا المجلس ، وهذا الادعاء انما هو مستخرج أوصى به الاستاذ **محيى الدين عابدين** بسبب الخصومة القائمة بينى وبينه ، ورفعت على أساسها دعـــوى أمام مجلس الدولة •••

**الرئيس** ـ أنا باذكر الادعاء وعليك أن تقرر اذا سئلت انت مذنب أو غير مذنب أن ترد بأنك مذنب أو غير مذنب بس •

**المتهم** ـ دى كلمة تفسيرية بأشرح بيها أننى غير مذنب •

**الرئيس ـ رابعا** : من الادعاء الثانى :

**« فى شهر فبراير سنة ١٩٥٠ بوصفه وزيرا مسؤولا أدلى أمام مجلس النواب باسم الحكومة ببيان كاذب بسوء نية ، أثناء مناقشة مشروع القانون الخاص برفع تكاليف اليخت ـ المحروسة ـ من مليون جنيه الى ١٫٣٢٠٫٠٠٠ جنيه فقرر أن العقد قد أبرم مع الشركة وفقا لشروط فتح الاعتماد ، وان الاصلاح قد بدىء فيه فعلا ، وهذا غير الحقيقة ، اذ لم يتم التعاقـــد الا فى ٢١ مارس سنة ١٩٥٠ ولم يشرع فى الاصلاح الا فى أول ابريل سنة ١٩٥٠ ، وبذلك ضلل المجلس ووضعه أمام الأمر الواقع على غير الواقع » •**

**فهل انت مذنب أو غير مذنب ؟**

**المتهم** ــ غير مذنب . وده وفقا لقرار المحكمة والتفاصيل بعدين .

**الرئيس ــ خامسا :** من الادعاء الثانى :

**« وفى ٤ يونيو سنة ١٩٥١ بوصفه وزيرا للتجارة والصناعة أثناء بحث مشروع القانون الخاص باعانة شركة الخطوط المصرية للطيران الجوى ( سعيدة ) أدلى أمام مجلس الشيوخ ببيان غير جدى ، تضمن تعهده بعدم صرف الاعانة التى كان مزمعا منحها للشركة المذكورة ، وقدرها ١٠٠ر٠٠٠ جنيه الابعد أن تسوى ديونها مع دائنيها ، وترتب على هذا التعهد الصورى أن صودق على مشروع القانون ثم تم الصرف للشركة دون أن يتحقق ذلك الشرط الاساسى ، وبهذا ضلل المجلس وغرر بأعضائه ، وتسبب فى انفاق ذلك المبلغ الطائل من الخزانة العامة ممالأة منه للملك السابق ورضوخا لرغباته الجامحة دون ما مقتض أو دافع وطنى » .**

**فهل انت مذنب أو غير مذنب ؟**

**المتهم** ــ غير مذنب . وأقرر أن لا الملك السابق أو السراى كنت أعرف أحدا منهم أبدا ، ولا كانت لى صلة بهم بالمرة .

**الدكتور محمد صلاح الدين ( الدفاع ) ــ أنا حاضر مع المتهم لأكون محاميه وذلك للعلم .**

**الرئيس** ــ المدعى .

**البكباشى ابراهيم سامى** ــ اننا لا نرغب فى استدعاء شهود عند نظر هذه الادعاءات ، ونكتفى بالمستندات والملفات المودعة لدينا .

**الاستاذ عبد الرحمن صالح ( وكيل النائب العام )** ــ فيما يتعلق بالادعاء الاول ما زلنا كما نحن دائما نطلب أن يكون نظره فى جلسة سرية وجلسة سرية مطلقة للصالح العام .

**الرئيس** ــ الدفاع .

**الدكتور محمد صلاح الدين** ـ فيما يتعلق بالادعاء الاول إذا رأت المحكمة ـ والامر مرجعه اليها أولا وأخيرا ـ أن ينظر هذا الادعاء فى جلسة سرية مطلقة ، فالأمر متروك للمحكمة ، ولكنى كذلك فيما يتعلق بالادعاء الأول أرجو من حضراتكم أن تمكنونى من الدفاع عن المدعى عليه من الناحية العامة ، ولكى نتمكن من ذلك لا بد لنا من أن نستشهد بشهود ، ومن أن نتقدم ببعض الطلبات ، ولن أسمح لنفسى أن أقول : ما هى هذه الطلبات الآن ؟ احتفاظا بالسرية التى يطلبها الادعاء • وسأحتفظ لنفسى بأن أقدم هذه الطلبات حينما تقررون بدء الجلسة السرية ، وليس معنى هذا أن يستمر حضورى فى الجلسة السرية • بل ان كل ما أريده هو أن أمكن من أن أقدم اليكم الطلبات والاوراق التى نحتاجها لهذا الدفاع العام ، الذى تفضلت المحكمة فى قضية سابقة فأباحت لى أن أدلى به ، أما فيما يتعلق بالادعاءات الأخرى ، فاننا لا ندرى شيئا عنها ، ولا عن الوثائق والملفات والمستندات التى يستند عليها الادعاء • ولكننا نفترض أن تقدم جميع هذه الوثائق وهذه الملفات ، وهذه المستندات • أى جميع ما يمس الموضوع ، سواء فيما يتعلق بما يمس الموضوع من وجهة نظر الادعاء ، أو بما يمس الموضوع من وجهة نظر الدفاع • ولعلكم تحرصون على كل ما يمس الموضوع من وجهة نظر الدفاع أكثر مما تحرصون على ما يمس الموضوع من وجهة نظر الادعاء فالدفاع كما تعلمون حق مقدس ، أما الادعاء فله ميزة على الدفاع ، اذ هو يعرف ما قدمنا به ، فى حين اننا نحن فى تجهيل تام ، فأنا لم أطلع على شيء مطلقا ، ولا أدرى ما هى الاوراق التى يمكن أن تكون النيابة قد قدمتها أو ضمتها • لذلك فأنا أفترض أن تضم جميع الاوراق ، والأمر مرجعه الى المحكمة • وربما أتقدم ببعض طلبات

أخرى ، ولذلك أرجو من المحكمة أن تأمر باجابتهـا •
وفيما يتعلق بالادعاء الاول قد أسلفت اننى أحتفظ لنفسى ببعض الطلبات •

**المتهم** ــ دى جلسة تحضيرية •

**الدكتور صلاح الدين** ــ هو يقصد أنه يقول أن دى من ناحية التحضير •

**الرئيس ــ خلى الدفاع هو اللى يتكلم • واذا ماكنتش عاوز الدفاع يتكلم خليه يتنحى وتبقى انت تدافع عن** نفسك •

**المتهم** ــ لأ يا فندم •

**الدكتور صلاح الدين ــ اسكت انت ياغنام ماتقاطعنيش وخلينى أتكلم** • أما فيما يتعلق بالجزء الاول من الادعاء الثانى وهو الخاص باستغلال نفوذه لتحصل السيدة **عزيزة الوكيل** •• الخ ما جاء فى هذا الادعاء ، فاننا نفترض أن يكون هناك ملف للموضوع كامل • ونفترض كذلك أن يقدم ملف لجنة التطهير أو التنظيم التى حققت هـذا الموضوع •

**البكباشى ابراهيم سامى ــ الملفات دى موجودة كلها •**

**الدكتور صلاح الدين** ــ الحمد لله • كذلك نطلب أن نسمع **السيد السعيد السبع** الذى كان مديرا لمصلحة الاملاك الأميرية • ونرجو فيما يتعلق بالملفات التى ضمت أو التى يمكن أن تضم أن يراعى بوجه خاص شكوى العمدة الذى كان واضعا اليد على هذه الأرض ، واسمه **محمد جاب الله** وشركائه • وكذلك قرار النيابة بشأن هـذا التحقيق ، وهو الذى بنى عليه المدعى عليه تصرفه •

**الرئيس ــ موجودة ؟ •**

**البكباشى ابراهيم سامى ــ موجودة يا فندم •**

**الدكتور صلاح الدين** ــ وكذلك مذكرة مفتش أملاك مريوط

رقم ٣ المرفوعة فى ٥٠/١٠/٢٣ والتى تقرر فيها صراحة ان **محمد جاب الله** كان يضع يده على القطع من ١ ــ ٦ منذ سنة ١٩٤٨ وكذلك الدعوى المرفوعة من مصلحة الاملاك فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ والتى شطبت فى ١٩٥١/٤/١٠ ·

**اليكباشى ابراهيم سامى ــ موجودة برضه ·**

**الدكتور صلاح الدين** ــ وكذلك الملف رقم ٤٨٥ /٥/١٦/٢٤ والملف رقم ٢٥١ ــ ١/٤٢ ·

**البكباشى ابراهيم سامى** ــ ده خاص بأيه ؟

**الدكتور صلاح الدين** ــ ده برضه من ضمن ملفات الموضوع ·

**الرئيس** ــ موضوع ايه ؟

**المتهم** ــ احنا بنتكلم فى الادعاء الاول ، وفى الاوراق المتناثرة عندى ، أنا لقيت فيها اشارة الى هذه الملفات ، ونحن نقول هذا من باب الاحتياط ·

**الدكتور صلاح الدين** ــ وهناك أيضا شاهدان آخران ، قد يستدعى الامر الاستشهاد بهما ، وهما الأستاذ **فؤاد جابر** رئيس لجنة التطهير ، والأستاذ **محمد محمود اسماعيل** رئيس نيابة بالنقض ، كان عضوا فى لجنة التطهير وكمان الاستاذ **حامد خضر** اللى كان عضوا ثالثا فى اللجنة لأن الاستشهاد بهؤلاء خاص بواقعة أساسية فى الادعاء ، ودى مسألة مهمة لانها تنفى أن هناك صلة بين **الأستاذ غنام والسيدة عزيزة** ، احنا عاوزين نثبت أن مافيش صلة بالمرة لتصرف **غنام** مع **السيدة عزيزة الوكيل** ، بل لعل ما قيل فى لجنة التطهير ينفى هذا من ناحية **السيدة عزيزة الوكيل** ، ويعتبر تحاملا من **غنام** عليها ·

أما فيما يتعلق بالجزء الثانى من الادعاء الثانى ــ وهو الخاص باستغلال نفوذه ليحصل للاستاذ **عبد الخالق**

**بدوى** على ميزة غير قانونية ـ فاننا نعترض بطبيعـــة الحال ، ان ملف الموضوع ده مضـــموم ، وكذلك ملف لجنة التطهير الذى تناول هذا الموضوع ٠٠٠

**الاستاذ عبد الرحمن صالح** ـ موجود ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ وهناك قضية جنحة مباشرة كانت رفعت أمام محكمة امبابة رقمها ٥٣٤١ سنة ١٩٤٦ من **عبـــد الفتاح عامر الزمر** ضد **محمد البيلى** مأمور مركز امبابة وقتئذ وضد وزير الداخلية ٠ وكان القاضى فى هـــذه القضية الاستاذ **عبد الخالق بدوى** والغرض من الاستشهاد بهذه القضية هو اثبات انه مافيش أى علاقة بين **غنام** والاستاذ **بدوى** ، اللهم الا أن تكون علاقة عدم اتفاق ٠

**البكباشى ابراهيم سامى** ـ أثير هذا الموضـــوع أمام لجنـــة التطهير ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ مادام الأمر كذلك فمن باب أولى احنـــا سبق اننا رأينا أن لجنة التطهـــير رأت أن له صـــلة بموضوع الأدعاء ، من أجل هذا فهناك ما يشير الى ذلك فى تحقيقات لجنة التطهير ، ويبقى احنا محقين فى طلبنا ضم هذه القضية ٠

**الاستاذ عبد الرحمن صالح** ـ ان هذا الموضوع أثير أمام اللجنة ولعل هذا الطلب يستشف منه أن حكما أصدره الاستاذ **عبد الخالق بدوى** كقاض سيكون محل اعتبار فى مدى علاقة المتهم به ٠ **والقاضى وهو يحكم لاى شخص كان له أو عليه لايمكن أن يدور فى خاطره أن هناك علاقة ، سواء أكانت ايجابية أو سلبية ، والرأى الاعلى لحضراتكم ٠ ورأيى أن ضم هذه القضية لايمكن أن نوافق عليه لان محك كرامة القاضى وهو يحكم لايصح أن تكون محـــل مناقشة ، سواء أحكم لغنام أو عليه ٠ ان القاضى ليس خصما لاحد ، فان تبين أن هناك علاقة من أى نوع وجب**

**عليه قانونا أن يتنحى ٠ إما وقد حكم فليست هناك أى علاقة وليس هناك اذن أى داع لهذا الطلب ٠**

**المتهم** ــ أنا عاوز أقول ٠٠٠

**الرئيس** ــ يعنى أنت عاوز تنحى الدفاع وتتكلم أنت ؟

**المتهم** ــ أدونى عذرى الوقت كان ضيقا ٠٠٠ اعذروا **الاستاذ صلاح** لان الوقت كان أمامه ضيقا ٠

**الدكتور صلاح الدين** ــ فى الواقع أنا محتـــاج بعض الوقت للمعاونة ٠٠ ولذلك أطلب أن تسمحوا لى ببعض الوقت للاستعداد ٠

**الرئيس** ــ الطريقة المتبعة أن المتهم يهمس في أذن الدفاع بما يريد أن يقول مش يتكلم هوه ٠

**المتهم** ــ أريد أن أبدى شيئا من تفاصيل الـــدفاع لأن حضرة الزميل المحترم كان الوقت ضيقا عليه ٠ وحتى فـــترة الثلاثة أيام ضيقة عليه ، وأنا ما أقدرش أهمس فى ودنه بكل حاجة ٠ اعذرونى دنا محام وما أقدرش اسكت ٠٠ وكنت أريد أن أوضح هذا الظرف ٠ كنت عاوز أبين ايه سبب طلب ضم هذه الجنحة المباشرة اذا سمحت المحكمة وذلك أن **عبد الفتاح الزمر** وهو المدعى المدنى كان رفع قضية ــ وهو يبقى ابن شقيقتى ، ومن هيئة حزبية غير الوفد ــ رفع القضية على مأمور المركز ، لأنه اعتقل ابن ابن أختى ووضعه فى المركز ٦٣ يوما ، بالرغم من أن الحاكم العسكرى **أحمد ماهر** رفض الاذن ٠ وكـــذلك **النقراشى** ، وبالرغم من هذا ظل ابن ابن أختى سـجينا ومعتقلا فى سجن المركز ، لما تبينت لى هذه الظـــروف ووجدت **أحمد ماهر والنقراشى** رفضا الموافقة على الاعتقال رفعت جنحة مباشرة ضده ، ولما كانت القضية بتنظـــر أمام حضرة القاضى المتهم بأنى حابيته وأعطيتـــه عشرة فدادين ، كان حضرة القاضى بيجلس مع المأمور ، وكانوا

يضحكوا بصفه ظاهرة ؛ فأنا أخذت على خاطرى ، ثم صدر الحكم خطأ • وأؤكد لحضراتكم ومحكمة النقض بينت أن هذا الحكم لا يمكن أن يصدر من شخص فى سنة أولى • وأنا أريد أن أبين هذه الظروف للمحكمة •

**الدكتور صلاح الدين** ــ دى حماسة المتهم للدفاع عن نفسه •

**المتهم** ــ دى مش حماسة ولا حاجة •

**الرئيس ــ ما تقاطعش الدفاع •**

**الدكتور صلاح الدين** ــ انا بالاضافة الى حماسة المتهم أرجو من المحكمةأن تقدرأن المتهم معذور فىهذه الحماسة • وأقصر كلامى فى الرد على كلمة النيابة على الناحية القانونية • هذا حكم ابتدائى ، والحكم الابتدائى دائما يكون موضع هجوم من جانب أصحاب الشأن ، ودى مسأله مسلم بها عنــــدى فى القانون • فالحكم يســـتأنف وأمام محكمة الاستئناف يناقش الموضوع من الناحية القـــانونية ، والموضوعية • وفى بعض الاحيان يكون الهجوم عنيفا الى حد أن **عبد العزيز فهمى** ــ وهذه مسألة معـــروفة فى تاريخنا القضائى ــ كان فيه حكم أصدره قاضى محكمة عابدين وعمل عليه **عبد العزيز فهمى** استئنافا هاجم بيه هذا الحكم ، وهو استئناف مشهور ، وكاد أن يتعدى الحكم الى القاضى • واحنا عاوزين نوضح المركز أمامكم ، وان شاء الله لن نتعدى هذا الى الهجوم على القاضى • الحكم يستأنف وبعد ذلك فيه نقض • وهذا الحكم أيـــده الاستئناف ، وبعدين راح لمحكمة النقض مرتين ، مرة من ناحية الشكل ، ومرة من ناحية الموضوع • ومحكمة النقض نقضت هذا الحكم ، واحنا عارفين حدودنا واذا ضم هذا الحكم حنتكلم فى هذه الحدود فقط ، وأنا أطمئن زميلى الاستاذ **عبد الرحمن صالح** الى أننى حريص كل الحرص على كرامة القضاء •

**المتهم** ـ فعلا أنا مسلم مع حضرة المدعى ..

**الرئيس ـ وبعدين معاك هو انت حتفضل تتكلم كده مش انت اول واحد نحاكمه . سكون تام هنا ما دام فيه دفاع قائم بالامر ..**

**المتهم** ـ حاضر .

**الرئيس ـ أو تقوم أنت بالدفاع عن نفسك والمحامى يتنحى .**

**المتهم** ـ لا .

**الدكتور صلاح الدين** ـ فيما يتعلق برضه بالاوراق التى نطلب ضمها فى الجزء الثانى من الادعاء الثانى منشورات لمصلحة الأموال المقررة الخاصة بأراضى الجزائر ، وطريقة تأجيرها وشروط تسليمها لمصلحة الاملاك وهذه تبين الوضع الذى يجرى عليه العمل فى مصلحة الاملاك . علشان نشوف هل احنا خالفنا الأصول القانونية ؟ وهل حابينا هذا القاضى الذى لا يمكن أن تكون بيننا وبينه علاقة ، اللهم الا علاقة عدم الاتفاق فى أضيق الحدود ؟

وكذلك نريد الاستشهاد بالاستاذ **السعيد محمد السبع** مدير مصلحة الأملاك السابق **والسيد حشيش** ، وكان أيضا مدير مصلحة الأملاك الأميرية ، وهو الآن على ما أعتقد وكيل وزارة المالية فى الجزء الثالث من الادعاء الثانى وهو الخاص بشركة الملح والتعدين الاهلية . وهذا موضوع واسع المدى خالص ، أرجو أن يتسع صدر المحكمة لما نطلبه من وثائق ومستندات متعلقة بهذا الموضوع ، وهو من الموضوعات الخطيرة الموجهة للمتهم ، والتى لاتنهض على قدميها الا حينما تضم الأوراق التى سأتشرف بطلب ضمها . نحن نفترض أن ملف الموضوع يكون كاملا ، وكذلك الحال فيما يتعلق بملف لجنة التطهير . وهذا الموضوع كما سمعتم من

المدعى عليه له علاقة بالأستاذ **محيى الدين عابدين** وكيل وزارة التجارة والصناعة . علاقة ثابتة لا يمكن انكارها لأنها تدرجت الى اطوار ، واحب أن أقول ان **محيى الدين عابدين** بالنسبة الى يعتبر كأخ أصغر تربطنى به أحسن الصلات ، ولكن أنا فى مركزاشعر ان على واجبا نحـــو المدعى عليه قبل أى شخص آخر . **محيى الدين** ده أنا باعتبره فى مكان أخى الصغير وعلى أى حال فأنا أيضا أعد المحكمة والادعاء بأننى سألتزم الحـدود الضرورية لبيان موضوع الادعاء . ونحن فى هذا الصدد لا نقصد تشهيرا بأحد ، أو طعنا فى أحد . وانما نقصد الدفاع عن انفسنا . ولذلك فسنطلب ضم ملف خدمة **محيى الدين عابدين** حتى نتبين العلاقة بين الأستاذ **محيى الدين عابدين** نفسه وبين **سليمان غنام** الذى كان وزيرا للتجـــارة والصناعة . ولا شك أن مثل هــــذه العـلاقة مع كل التطورات التى دخلت فيها القضية ، يبقى طلب الملف داخلا فى صميم الموضوع . كذلك أرجو ضم محاضر لجنة التجارة والصناعة الخاصة بموضوع تعاقد الحكومة مع شركة الملح والتعدين الأهلية . وكذلك **ثلاث قضايا** رفعتها شركة الملح والتعدين أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة خاصة بعلاقتها مع الحكومة . **قضـــية منها** طلبت فيها هذه الشركة وقف تنفيذ والغاء القرار الادارى الصادر بامتناع وزير التجارة عن توقيع عقد امتياز الشركة . **والقضية الثانية** رفعت بوقف تنفيذ والغاء القرار الصادر بالغاء التعاقد مع الشركة . **والقضية الثالثة** بوقف تنفيذ والغاء القرار الصــادر من مجلس الوزراء الذى **مر بجلسة ١٩٥٣/٣/١١** برفع يد الشركة، واستلام العملية واستصدار قانون بالغــاء **القـــانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١** ، واجراء مزايدةجديدةلاستغلال هذا المرفق . وهناك قضايا رفعت على الشركة ، سواء

أمام القضاء المدنى أو القضاء الجنائى ودى لها أهمية كبيرة فى هذه القضية . لأن الطعن جاى على الشركة من ناحية سوء حالتها ، ومخالفتها لقوانين التسعيرة . وهناك قضية رفعت فى هذا الشأن وصدرت فيها أحكام ، هى **القضية رقم ١٣٢٤ لسنة ١٩٥٢ محكمة اسكندرية للأمور المستعجلة** وقد صدر الحكم فيها **بتاريخ ١٩٥٣/٦/٩** وهى مرفوعة من الأستاذ **نجيب أنطون** ضد وزير التجارة والصناعة وآخرين . كذلك **قضية النائب العام رقم ٧١ لسنة ١٩٥٢** ضد **ياقوت صالح** وقد صدر الحكم فيها من محكمة القاهرة العسكرية **بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢ وياقوت صالح ده مدير فرع الشركة** وقد قدم للمحاكمة بتهمة مخالفة التسعيرة . والرأى القائل ان الشركة غير صالحة لأن تستمر فى عملها كصاحبة التزام استغلال الملح والتعدين هو راى **محيى الدين عابدين** وكان يستند فى ذلك على أن الشركة تخالف قوانين التسعيرة . وهذا حكم صادر بالبراءة ، وهناك أحكام أخرى صادرة بالبراءة من محكمة الاسكندرية .

**الحكم الأول :** أهميته انه يتناول المبدأ . وبعد ذلك كان الدفاع يستند على ما رأته المحكمة لكى يقدم دفاعه فى جميع القضايا الأخرى المشابهة لهذه القضية والتى صدرت فيها كلها أحكام بالبراءة مثل جنح عسكرية العطارين ..

**البكباشى ابراهيم سامى** ــ انت عاوز ملفات القضايا دى والا بتضرب مثل ؟

**الدكتور صلاح الدين** ــ أنا عاوز ملفات القضايا دى لأنى أرجو أن يكون تحت يد المحكمة أغلب هذه القضايا التى رفعت على الشركة باعتبارها انها قد خالفت قانون التسعيرة . لذلك أطلب من حضراتكم ضم الملفات الآتية :

**جنح عسكرية العطارين رقم ١٠٨،١٠١ سنة ١٩٥٢ .**
**مستعجلة اسكندرية رقم ٤٢٦ سنة ١٩٥٢ ، ٩٧ سنة ١٩٥٢ و٢٠ سنة ١٩٥١ ، ١١٤ سنة ١٩٥٢ ، ٢٢٨ سنة ١٩٥٢ ، ١٧٧ سنة ١٩٥٢ ، ٢٤٦ سنة ١٩٥٢ ، ٤٩ سنة ١٩٥٢ ، ٩٧ سنة ١٩٥٢ كما نطلب أن نستشهد فى هذه القضية بالأستاذ محمد حسن يوسف الذى كان الأستاذ محيى الدين عابدين شكى اليه ضد وزير التجارة والصناعة اذ ذاك كما نطلب أن نستشهد بالأستاذ صليب سامى الذى كان وزيرا للتجارة والصناعة فى وقت من الأوقات .**

أما الادعاء الرابع أو الجزء الرابع ...

**الرئيس** ـ تقصد رابعا من الادعاء الثانى ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ أيوه . أما فيما يتعلق بالملفات التى طلبت ضمها ، الخاصة بشركة الملح أرجو أن تكون مستوفاة وهذه هى أرقامها .

**٧٢ ـ ٢٩/٢٥ ، ١١٤ ـ ١٦٢٥/٢/٨ ـ ١٣٢ ـ ١٣٢ ـ ٨٧/٩٨ جـ ٢ .**

**١٣٢ـ٨/٨/٩ فرعى ٢١٥٤ ، ٨٤ـ٢/١٩٠ ، ٦٠٠/٤١/١٧٥ ، ٦٠٠ـ١٨٣١/٢ ، ١١٤ـ٣/٨ فرعى ٦١٢ ، ٧/٧٩/٣٣٣ فرعى .**

**وكذلك أطلب ضم محاضر لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ الخاصة بتعاقد الحكومة مع شركة التعدين ، وقد سبق لها أن قدمت هذا الطلب وكذلك ملف لجنة التطهير والتوسيهات التى كانت مرفقة به .**

**وفيما يتعلق بالفقرة رابعا من الادعاء الثانى** ، فاننا نفترض أن يكون ملف الموضوع مضموما ، وكذلك الحال فيما يتعلق بملف لجنة التطهير ، وكذلك نطلب الاستشهاد بالأستاذ **عبد المجيد عبد الحق** . أما فيما

يتعلق بالادعاء الذى قدم صباح اليوم فأرجو أن تعذرنا المحكمة اذا ما احتفظنا بحقنا فى بحثه ونرى ما يقتضيه الدفاع عن المتهم ، لكى نتقدم بطلبنا للمحكمة فى الوقت المناسب وبطبيعة الحال فنحن حريصون على سرعة العمل أمام المحكمة ، ولن نتسبب فى تعطيل اعمال المحكمة ، وبالطبع نحن نفترض ان يكون ملف الموضوع مطروحا ، واذا كان حصل تحقيقات أمام اللجان المختلفة فتضم هذه التحقيقات أيضا . واحب أن أقول فى هذا الصدد أن **سليمان غنام** لم يسأل مطلقا عن هذا الموضوع فى أى وقت من الأوقات . ولكنى من باب الاحتياط اطلب هذه الطلبات ثم أحتفظ لنفسى بما قد أرى تقديمه للمحكمة من طلبات أخرى فى هذا الموضوع .

الواقع أن هذه القضية ضخمة جدا فيما يتعلق بكل هذه الادعاءات . **فهى فى الواقع تتضمن ستة ادعاءات ، الادعاء الثانى منها يحتوى على خمسة أجزاء الى جانب الادعاء الأول** . اى ان الادعاءات المقامة على المتهم عددها ستة . لذلك ارجو أن تمنحنا المحكمة المهلة القصوى التى أباح القانون أن يمنحها للدفاع .

**الأستاذ عبد الرحمن صالح** ــ كلمة صغيرة فيما يتعلق بالطلبات بوجه عام .

**جميع الملفات التى أوردها الدفاع امام حضراتكم غامضة ، ولا نعرف ما هو موضوعها . وهل هذه القضايا التى يطلب ضمها هى مرفوعة أمام القضاء العادى ام هى مرفوعة أمام القضاء الادارى . وأرجو ان يقول الدفاع ماذا تم فى القضايا الثلاث التى رفعت أمام مجلس الدولة .**

**الدكتور صلاح الدين** ــ لقد فصل فيها .

**الأستاذ عبد الرحمن صالح ــ لقد فصل فيها بالرفض .**

**الدكتور صلاح الدين** ــ قد يكون الفصل فى مصلحتى وقد يكون لمصلحتك .

**الأستاذ عبد الرحمن صـــالح ـ الأســتاذ غنـــام يعرفها ويعرف انه فصل فيها بالرفض ، وطلبات وقف التنفيـذ دى قضايا فصل فيها بالرفض** . وفيما يتعلق بالشق الأول من الادعاء الثانى فقد طلب الدفاع الاستشهاد بالأستاذ **السعيد السبع ومحمد جاب الله والأستاذ حشيش** . ومن حسن حظنا أن الأول والثالث مسئولان عن هذه الصفقة اى انهما ضالعان مع المتهم فيما هو منسوب اليه ، **واستشهاد متهم بمتهم آخر لا يجدى ولا يجوز ، لأن الاثنين متهمان بتهمة واحدة ، وهما بصدد تقديمهما الى محكمة الغدر** ، وكذلك فيما يتعلق **بفؤاد جابر ومحمد محمود اســماعيل وحامد خضر** فانهم كانوا اعضاء لجنة التطهير وقد ادلوا برأيهم فى ذاك الوقت . ورأيهم واضح صريح وليس هناك أى داع ولا أى مبرر لسؤالهم ، لاداعى لان نسأل محققا فيمـــا حققـــه .

اما فيما يتعلق بطلب الدفاع ضـــم ملف خدمة **الأستاذ محيى الدين عابدين** فانا مش فاهم علاقته ايه بالادعاء ، اللهم الا اذا أريد التشهير بهـذا الموضوع . ونحن نستند الى مستندات رسمية ، سواء كانت من مجلس الشيوخ ، أو مجلس النواب أو أوراق مصلحية من وزارة التجارة والصناعة . وعلى ذلك فليس هناك أى داع لضم ملف وكيل وزارة فى مثل هذه الدعوى ، علشان تشهروا به وتطعنوا فيه زى ما انتم عاوزين ـ مع التسليم جدلا بأنه هو اللى حـرك الأوراق ـ **فهل كان على حق أو كان على غير حق هذا هو ما سيبحث أمام المحكمة** . أما فيما يتعلق بالطلبات العـديدة التى طلبت وغير محددة بياناتها ، ومش عارفين مطـلوبة علشان ايه ، المسألة مش كثرة طلب ضـم أوراق . خصوصا ان بعضها فى الاسكندرية ، نحن نستند الى

قرار مجلس الوزراء اللى قضت محكمة القضاء الادارى بوقف تنفيذه . كذلك الأستاذ **عبد المجيد عبد الحق** مطلوب الاستشهاد به فيما يتعلق بالشق الرابع من الادعاء الثانى **ونحن لم ناخذ المتهم الا بأقواله هو** .

**الرئيس** — المدعى — عاوز تقول حاجة ؟

**البكباشى ابراهيم سامى** — لأ .

**الرئيس** — الدفاع .

**الدكتور صلاح الدين** — فى أول كلامى انا قلت ان النيابة لها ميزة علينا ، هى انها تعرف كل حاجة مقدمة . ونحن لا نزال فى غموض الآن ولذلك التمسنا ما التمسناه . .

**الرئيس — دى حاجات مش جديدة على المتهم .**

**الدكتور صلاح الدين — نعم هى صحيح مش جديدة** ، وهو اللى أرشدنى الى كل هذه الطلبات وكل هذه الأوراق التى طلبت ضمها . ففيما يتعلق بالملف الخاص بالأستاذ **محيى الدين عابدين** .. الزميل يقول اننا نقصد التشهير ، وعلم الله اننا لا نقصد التشهير بأحد مطلقا ، ولكن فى جميع القضايا الجنائية — وهذه قضية جنائية — فى مسائل محددة لا شك أن الدافع له اهمية كبيرة جدا سواء كان الدافع للمدعى عليه أو الشاهد يشهد عليه ، كل هذا له أهمية كبيرة جدا فى القضية . فى هذه الحدود ، وفى حدود الدافع الذى دفع الأستاذ **محيى الدين عابدين** الىخصومة بينه وبين **الاستاذ سليمان غنام** الذى كان وزيرا للتجارة والصناعة ، والذى ادى فى النهاية الى هذه القضية المرفوعة على **سليمان غنام** ولا أظن أن أحدا يقول ان هذا ليس له علاقة بالموضوع . صحيح المسألة مش مسألة اوراق ، ولكن دائما الدوافع التى خلف الأوراق يكون لها تقديرها وتكون لها اهميتها، ونحن لذلك نتمسك بهذا الطلب .

كذلك الحال فيما يتعلق بأعضاء لجنة التطهير ، يقول الزميل انهم ليسوا الا محققين . وفي تاريخنا القضائي كثيرا ما استدعى المحققون لكي يسمعوا ، ونحن نريد أن نسمعهم وأن نستشهد بهم في وقائع محددة، تثبت أن **سليمان غنام** لم يكن له أي صلة **بالسيدةعزيزة الوكيل** . طيب دى كانت تملى تنقم على **سليمان غنام** وتقول انه هو اللى خرب بيتها . فاذا طلبنا تحقيق هذه الواقعة ذات الصلة الوثيقة بالقضية استدعى محققون وأجريت مناقشة معهم ، وفي الحدود التي تخضع لرقابة المحكمةاللي نعرف كيف نلتزمهااحتراما لكل من يقتضي المقام احترامه . كذلك الحال فيما يتعلق بالأستاذ **عبد المجيد عبد الحق** . نحن نستشهد بالأستاذ **عبد المجيد عبد الحق** لأن له في محضر الجلسة الذى أشار اليه الادعاء ، والذى تضمن الكلمة التي ألقاها **محمود سليمان غنام** في هذه الجلسة ... له كلام سابق على كلام **سليمان غنام** وينطبق على كلام **غنام** ، لأنه عضو في لجنة المالية التي كان تقريرها معروضا أمام المجلس ، وانه يشهد على وقائع جرت أمام اللجنة المالية ، وكان معارضا لهذا المشروع المقدم للمجلس وهو مشروع رفع اعتماد اليخت ( محروسة ) ، فالبيانات التي أدليت أمامالمجلس بعد ذلك هي التي اقنعته وجعلته يقرر العبارة السابقة لعبارة **سليمان غنام ، وسليمان غنام** لم يكن في هذه المسألة وزيرا للمالية او وزيرا للحربية ، بل كانبالمصادفة الشخص الوحيد من هيئة الوزارة اللي كان قاعد في الجلسة ، ودى مسألة سأشرحها في المرافعة بوضوح . ولما لم يكن هنالك أحد من هيئة الوزارة غيره ، فقد سأله رئيس المجلس في أمر معين واضطر أن يجيب ، ولكنه استند في اجابته على ما سمعه من تقرير اللجنة ، ومن معارضة أحد المعارضين ، ومن كلام **عبد المجيد عبد الحق**

الذى هو أحد أعضاء اللجنة المالية ، **والذى كان معارضا للمشروع ، ثم بعد ذلك وافق على المشروع** ، فلما نجيب **عبد المجيد عبد الحق** علشان نستشهد به على هذه الواقعة ونبرز كل مادار فى هذه الجلسة بالذات وفى اللجنة المالية ، نبقى احنا نكون فى حدود حقنا ، ومن اجل هذا انا مصر على طلب الأوراق والمستندات واستدعاء الشهود الذين تشرفت بذكر اسمائهم على حضراتكم . كما أطلب من هيئة المحكمة الموقرة منحى مهلة كافية من الوقت .

**الرئيس ــ تختلى المحكمة للمداولة فى طلب الدفاع .**

**( رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة صباحا، ثم أعيدت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة ٢٣ صباحا ) .**

**الرئيس** ــ قررت المحكمة ما يأتى :

**١ ــ بالنسبة للادعاء الأول ، نظره فى جلسة سرية بحضور المتهم فقط دون المدعى والمحامى .**

٢ ــ بالنسبة للادعاء الثانى :

**أولا : ــ**

**أ ــ سماع شهادة محمد جاب الله والترخيص للدفاع باستدعائه .**

**ب ــ ضم ملف الموضوع الخاص بالتهمة .**

**جـ ــ ضم التحقيق الادارى الخاص بمحمد جاب الله .**

**د ــ ضم مذكرة مفتش أملاك مريوط .**

**ثانيا : ــ**

**أ ــ ضم ملف موضوع هذه التهمة .**

**ب ــ ضم ملف لجنة التطهير .**

جـ ـ منشورات مصلحة الأموال المقررة الخاصة باستئجار الأراضى .

ثالثا : ـ

ا ـ ضم ملف الموضوع الخـــاص بشركة الملح والتعدين الأهلية .

ب ـ ضم محاضر لجنة التجارة والصناعة عن عقد الحكومة مع الشركة .

رابعا : ـ

أ ـ ضم الموضــوع الخاص باصـــلاح اليخت ( محروسة ) .

ب ـ الترخيص للدفاع باعلانالأستاذ عبد المجيد عبد الحق شاهدا .

خامسا :ـ

أ ـ ضم الملف الخاص بشركة سعيدة .

٣ ـ تاجيل نظر القضية فى الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

ولترفع الجلسة .

( رفعت الجلسة فى الساعةالحادية عشرة والدقيقة ٣٥ صباحا ) .

## محضر

## الجلسة السابعة عشرة لمحكمة الثورة

---

المنعقدة علنا بمقر قيادة الثورة فى الجزيرة يوم الثلاثاء ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ( الموافق ١١ صفر سنة ١٣٧٣ ) الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة صباحا .

المؤلفة وفقا للأمر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ( ٧ محرم سنة ١٣٧٣ ) بناء على المادة الثامنة من الدستور المؤقت .

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الأسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة .

وبحضور البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق المدعى والأستاذ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

استؤنف نظر القضية المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام .

---

**الرئيس** ــ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة ... المدعى .

**البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق (المدعى العام)** ــ المتهم موجود والشاهد محمد جاب الله موجود .

**الدكتور صلاح الدين** ــ لو سمح لى سيادة الرئيس فيما يتعلق بالشاهد جاب الله اللى احنا طالبين الاستشهاد بيه هو

**فؤاد جابر** مش **محمد جاب الله** . واظن ان الكلام كان صريحا فى هـذا . لكن أنا ما اعرفش يمكن تكون المحكمة التبس عليها الأمر ، وما فيش ما يمنع من اننا نستمع الى أى شاهد ــ بس أحب أقول : انه لا يمكن أن يعتبر هذا الشاهد هو شاهد الدفاع .

**الرئيس ــ فؤاد جابر** ده كان رئيس لجنة التطهير وانتم اللى طلبتم سماع شهادة **محمد جاب الله** .

**الدكتور صلاح الدين** ــ أنا أقول اننا طلبنا **فؤاد جابر** لتـأدية الشهادة ولكن يمكن يكون حصل التباس بين الاسمين .

**الاستاذ عبد الرحمن صالح (وكيل النائب العام)** ــ من بين الشهود اللى طلب الدفاع سماعهم كانوا **سعيد السبع ومحمد حشيش ومحمد جاب الله** .

**الدكتور صلاح الدين** ــ على أى حال أنا حبيت اصحح الواقعة ، ولكن لو أردتم حضراتكم سماع أقواله فالأمر متروك لكم سواء أكان هذا الشاهد هو شاهد النيابة أو شاهدنا ، وكل ما فى الأمر هو اننى أردت أن أضع الأمور فى نصابها الصحيح ، ولكن على ما أذكر احنا طلبنا سماع شهادة **فؤاد جابر** ولم نطلب **محمد جاب الله** لتأدية الشهادة ولكن على أى حال يمكن الذاكرة تخون وانا متأسف لسـوء الفهم اللى حصل .

**الرئيس ــ المحضر موجود عندك ؟**

**البكباشى ابراهيم سامى ــ أيوه يا فندم موجود** وبه اسـم **جاب الله وفؤاد جابر وغيرهم** .

**الرئيس** ــ احنا كنا ثلاثة وكاتبين اسم **محمـد جاب الله** بين الشهود اللى طلبهم أمال احنا جبنا اسمه منين وعضو اليمين كاتب اسمه عنده .

**الأستاذ عبد الرحمن صالح** ــ للادعاء كلمة فهو يرجو تصحيح خطأ وقع فى الجلسة الماضية . لدى الاطلاع على محضر

جلسة ١٨ الجارى لفت نظرى وجود خطأ كتابى أرى من واجبى كممثل للادعاء أن أصححه . لقد ثبت فى سياق عبارتى ألتى اعترضت فيها على الدفاع أننى مسست الأستاذ **أحمد حشيش** وكيل الوزارة : **والواقع ان هناك لبسا وقع فيه من كتب ووقعت فيه من بعده الصحف. فالاستاذ أحمد حشيش ليس هو الشخص الذى عنيته. ولم يكن هو الشخص المقصود فى اعتراضى . ولم يدر فى خلدى قط أن تؤول اشارتى اليه . فالموضوع الذى ثار الجدل فيه فيما بينى وبين الدفاع لم يكن لوكيل المالية دخل فيه فيما كان من تصرفات من قريب أو من بعيد ما يمس النزاهة** . ولذلك أرجو صادقا أن يكون فى بيانى هذا الكفاية لازالة كل لبس ، ووضع الأمور فى نصابها احقاقا للحق .

**الرئيس** ــ المحكمة كانت قررت فى الجلسة الماضية نظر الادعاء الأول فى جلسة سرية . **وسينظر هذا الادعاء بعد نظر الادعاء الثانى** . والآن نبدأ فى نظر الادعاء الثانى .

**« فى شهر اكتوبر سنة ١٩٥٠ بوصفه وزير الاقتصاد الوطنى استغل نفوذه لتحصل السيدة عزيزة الوكيل على ميزة غير قانونية بأن يسر لها شراء أرض حكومية من منطقة مريوط بطريق الغش والتدليس ، وصرح لها بأن تستأجر القطع رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ بالمنطقة الثالثة من الارض المذكورة ومساحتها ٣٠٠ فدان بطريق الممارسة توطئة لشرائها تلك القطع طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٧ مخالفا بذلك الاصول التى جرى عليها العمل بمصلحة الاملاك الاميرية ، والتى لاتجيز التأجير بالممارسة الا بالنسبة للأراضى الزراعية، التى لاتزيد مساحة كل قطعة منها على العشرين فدانا ، وبذلك مهد لها السبيل لان تزيد مساحة مااشترته الى ٦٠٠ فدان» ... المدعى .**

**البكباشى ابراهيم سامى** ــ الشاهد موجود .

**( حضر الشاهد محمد عبد الله جاب الله ) .**

**الرئيس** ــ اسمك ايه ؟

**الشاهد ــ محمد عبد الله جاب الله .**

**الرئيس ــ قل والله العظيم والله العظيم والله العظيم اقول الحق ولا غير الحق والله على ما اقول شهيد .**

( أقسم اليمين )

**البكباشى ابراهيم سامى** ــ ما هى معلوماتك بخصوص بيع أراضى مريوط ؟

**الرئيس** ــ يعنى عاوزينك تقول لنا ايه اللى تعرفه عن اللى تم فى بيع الاراضى بتاعت مريوط .

**الشاهد** ــ انا سئلت فى ذلك ٤ مرات فى لجنة التطهير ، وانا معنديش حاجة تانية غير اللى قلته امام اللجنة دى .

**الرئيس ــ احنا عاوزين نسالك من جديد يعنى عاوزينك تقول لنا الحكاية من أولها لآخرها .**

**الشاهد** ــ طيب من سبع أو ثمانى أو عشر سنين كنت باشتغل ناظر فى عزبة الشيخ . . . **عزبة البوصى** اللى حوالى الملاحة. وكنت باعمل تجربة زراعية فى أراضى الحكومة . فزرعت يجى فدان أو اثنين أو ثلاثة . ومن سنة ١٩٤٤ جه مشروع اسكندرية ، وعمل حدا فاصلا بين أراضى الملاحة وبعضها حته طلعت سمبوكسه وانقطعت الميه وشفت الزراعة نشفت فى الأرض .

**الرئيس** ــ الحكومة ما كنتش بتحاسبك على ايجار الأرض ؟

**الشاهد** ــ من أول سنة ١٩٤٤ ما كانتش بتحاسبنى وفى سنة ١٩٤٦ كنت بازرع فدان هنا ونصف فدان هناك. فحصرت الأرض يجى عشرة اتناشر فدان واصبحت من وقتها بادفع ايجار وفضلت أزرع من سنة ١٩٤٨ ١٢٠ أو ١٥٠ فدانا .

**الرئيس ـ كنت بتدفع ايجار قد ايه ؟**

**الشاهد** ـ كنت بادفع ايجار للفدان **١٢ جنيه** .

**الرئيس** ـ كانت بتطلع محصول كويس ؟

**الشاهد** ـ كنت بازرع برسيم جته تطلع وجته ما تطلعش . وأصل الأرض سبخ . . وفى سنة ١٩٤٩ زرعت فيها زى مائتين فدان وكسور ، ولكن اللى كنت واضع يدى عليه كان حوالى ٦٠٠ فدان .

**الرئيس ـ يعنى كنت بتدفع ايجار ٢٠٠ فدان وانت فعلا واضع يدك على ٦٠٠ فدان ؟**

**الشاهد** ـ **أيوه** . كنت واضع يدى على ٦٠٠ فدان . ولكن اللجنة ماكانتش بتقيس الا المزروع بس . وفى سنة ١٩٤٩ زرعت فيها ٢٠٠ فدان وكسور . جت مصلحة الاملاك وجه **حسن الخولى والسبع بك** وكانت عاوزة تشيلنى خالص . **وجابت الجرارات بتاعتها وقطعت الميه . وهدت المصارف والملايات اللى أنا عاملها وصارف عليها فلوس .** وبعدين الدنيا شتت فزرعت على مية الشتاء قد خمس او ست فدادين شعير وربنا بارك فيهم . وبعدين المديرية شيعتلى وقالت : احنا يجب نقيس الأرض ، فقاستها على حساب سنة ١٩٥٠ فدفعت ايجارها سنة ١٩٥٠ . وفى سنة ١٩٥١ جه **خليل الجزار وعزيزة الوكيل ...**

**الرئيس ـ مين الجزار ده ؟**

**الشاهد** ـ أنا ما أعرفهمش . ولكن اتعرفت عليهم صدفة لما اتقابلنا عند **الدكتور النقيب** فى المواساة .

**الرئيس** ـ يعنى عرفتهم صدفة والا حد عرفك بيهم ؟

**الشاهد** ـ ما فيش غير **الدكتور النقيب** وكنا قاعدين فى المواساة وكنت باشكى له الموضوع فعرضوا انهم يتوسطوا فى الموضوع علشان يخلصوه .

**الرئيس ـ يعنى يتوسطوا فى الموضوع علشان يخلصوه فى مقابل ايه وعلشان ايه ؟**

**الشاهد** ـ انا قلت كفاية ١٠٠ أو ٢٠٠ فدان . كفاية قوى على الغلابة اللى زى حالاتنا .

**الرئيس ـ اتفقتم ان ثمن التخليص ده يكون ايه ؟**

**الشاهد** ـ ما أعرفش أقول لك الحق .

**الرئيس** ـ يعنى يخلصوها لك كده لله فى لله ؟

**الشاهد ـ يخلصوها لى علشان آخد الأرض اللى تنوبنى بالممارسة .**

**الرئيس** ـ يعنى دلوقت **الدكتور النقيب** وانت كنتم فين ؟

**الشاهد** ـ كنا فى المستشفى .

**الرئيس** ـ وبعدين بتقول ان دول جم بالصدفة وانت كنت بتشكى له من الحالة ...

**الشاهد ـ وقلت انهم يخلصوا لى الحكاية دى ويخشوا شركة مصرايا .**

**الرئيس ـ واساس الشركة دى كان ايه ؟**

**الشاهد ـ يعنى همه ياخذوا النصف وانا آخذ النصف .**

**الرئيس** ـ الدكتور النقيب كان موجودا ؟

**الشاهد** ـ أيوه شوية . وبعد يومين من مقابلتى فى المواساة . . **خليل الجزار شبيع لى العربية بتاعته وركبت انا وخليل الجزار وعزيزة وواحد تانى ورحنا شفنا الأرض وبعدها بكام يوم والا أسبوع انا مش فاكر بعت لى مرة ثانيةوقال لى** : اذا كنت عاوز نخلص لك الشغلة هم عاوزين يأخذوا الارض المزروعة فى الحتة الفلانية . **النقيبهو اللىقال لى اذا كنت عاوز تخلص الشغلة دى فهمه عاوزين ياخدوا الحتة الفلانية** . فقلت له : زى بعضه مادام يخلصونا وكفاية على مائة فدان أو مائتين .

**الرئيس ـ هما كانوا عاوزين ياخدوا قد ايه ؟**

**الشاهد ـ حوالى ٤٠٠ فدان . وبعد كده ما صلحوش حاجة ولا دفعوش ثمن الأرض ولا شىء أبدا .**

**الرئيس** ـ يعنى انت مش عاوز نصيبك ؟

**الشاهد ـ دول اخدوا كل شيء** . وبعد كده غيروا الأسماء وكتبوها على الفلاحين الشراقوه اللى كانوا بيشتغلوا ، وبعد كده جونى تانى وقالوا تعال أجر ، قلت لهم انامش عاوز أؤجر .

**الرئيس** ـ تأجر من مين ؟

**الشاهد ـ هم قالوا كلتنا حناجر من المصلحة** . وهم عملوا كونتراتات ومضوا عليها ومافضلشى غيرى أنا ، قلت:أنا مش مأجر ، يا تثبتوا لى وضع اليد يا اما أنا مش مأجر . فقالوا لى : انت حتعطلنا والا ايه ؟ ده أحنا حنخلصها لك ، **يالله نمضى العقد بتلات سنين وناخد الأرض بالممارسة ، فقلت : زى بعضه** .

**الرئيس ـ اندهشت انت من الحكاية دى ؟**

**الشاهد** ـ أيوه . وبعدين رحت انا دفعت التأمين .

**الرئيس ـ كده على طول تروح تدفع التأمين مش كان لازم تطمئن الأول وتعرف ايه الطريقة ؟**

**الشاهد ـ ما هم قالوا انهم حيخلصوها لى بالواسطة .**

**الرئيس** ـ واسطة مين ؟

**الشاهد ـ بواسطة الوزراء** .

**الرئيس** ـ وزراء مين ؟

**الشاهد** ـ أهم وزراء وبس .

**الرئيس** ـ مش كان لازم تسأل ؟

**الشاهد ـ اظن كان فى المدة دى حامد زكى** أو غيره والا مش عارف مين ، **لكن يظهر انه كان حامد زكى** . خدت بال سعادتك . بعد كده بعد ما كان بالممارسة عملوا بالمزاد يوم ٢٣ ، ٢٤ فى شهر ديسمبر مش فاكر سنة ١٩٥١ والا ٥٢ جت العالم كلها ، وحاجة لخبطة أوى ولا حول ولا قوة الابالله، بتقولفى النشرة انه مايجوزش البيع لغير

أهالى الجيزة ، وما بصينا الا ولاقينا الجزار جايب معاه خاله من الشراقوه والجماعة الدكاترة بتوع المواســـاة والميرى جايبين الشنط مليانة فلوس .

**الرئيس** ــ والدكاترة بتوع المواساة دول كانوا جايين لوحدهم والا النقيب هو اللى جابهم ؟

**الشاهد** ــ النقيب ما جابهومش ، دول هم اللى سمعوا ، وجم كلهم عملوا وده بقى منمر على الحتة دى، وده منمر على الحته دى . والدكاترة اخذوا الأرض كلنها وال ٧٠٠ فدان صفصفت وما فضلشى منها الا ١٢٠ فـدان اللى كانوا معايا ، وبعدين قالوا : اشتر . قلت لهـــم : ازاى أنا اشترى الفدان بـ ٢٠٠ ــ ٣٠٠ وانا اللى مصلح الارض وصارف عليها .

**الرئيس** ــ وهم اشتروا ؟

**الشاهد** ــ اشتروا ودفعوا فلوس وبنوا بيوت .

**الرئيس** ــ ومن هم الشراقوه اللى كانوا جايين معاهم ؟

**الشاهد** ــ دول ناس من سمخراط ..

**الرئيس** ــ من بلدهم يعنى ؟

**الشاهد** ــ ايوه .

**الرئيس** ــ قرايب والا معرفة ؟

**الشاهد** ــ انا ما اعرفش دول يمكن من رجالتهم .

**البكباشى ابراهيم سامى** ــ ماهى علاقتك بالدكتور النقيب ؟

**الشاهد** ــ كنت مستأجر من أرضه وفى ريح ملكه .

**الرئيس** ــ وهو مشترى فى الحتة دى ؟

**الشاهد** ــ هو كان مأجر وما كانش واضع ايده ، هو كان مأجر ٤٠ فدان .

**البكباشى ابراهيم سامى** ــ أمال ازاى أجر من غير وضع اليد ؟

**الشاهد** ــ انا عارف باه .

**الرئيس** ــ أمال مين اللى عارف مش انت العمدة ؟

**الشاهد** ـ عمدة ايه . والله ده أنا من نهار ما نزلت العمودية وأنا فى عذاب .

**الرئيس** ـ الأرض دى مش كانت فى ايدك وانت اللى بتزرعها ؟

**الشاهد** ـ أنا كنت بازرع الأرض، والناس كلها كانت بتزرع الأرض **وبتاخدها بخمسة وبعشرة جنيه الفدان ودول عملوها بالمزاد العلنى . دول خربوا بيت العالم كله .**

**الرئيس** ـ والاعلان كان على أساس ان أهالى المنطقة هم اللى يشتروا بس ؟

**الشاهد** ـ هم عملوا شهادات وقالوا انه ما يصحش أن يكون فيها الا الناس اللى هم مزارعين من كفر الدوار بس فأنا قلت لغاية كده وبس . بتوع كفر الدوار أنا عارفهم بالنفر فرد **حسن الخولى** وقال لى : **امضى** . قلت له : **لا يا أخى هم دول مش مزارعين كفر الدوار . هو انت تجيب لى الترحيلة اللى بتشتغل وتقول لى دول من كفر الدوار** . قال : **لا يا أخى امضى** . قلت : **يعنى امضى تحت مسئوليتك . يعنى عاوزنى أروح فى ستين داهية ؟**

**الرئيس** ـ وانت راجل عمدة وتفهم كل حاجة ، **ازاى يقول لك امضى وتمضى ؟**

**الشاهد ـ كان فيه ضغط . وأنا أفهم كل حاجة ولكن انا مش فاضى ، ومش بس كده . ده الجزار ومامور المركز .**

**البكباشى ابراهيم سامى ـ والست عزيزة ؟**

**الشاهد** ـ لأ . دى ما كانتشى تيجى فى اللجنة .

**الرئيس ـ المامور كان بيضغط عليك ؟**

**الشاهد** ـ **أيوه** . والنعمان انا كنت حاتضارب معاه ، اسمح لى ، أنا ماستحملشى أى سلطة . أنا فقير صحيح ولكن انا غنى النفس والحمد لله .

**الرئيس ـ لكن اللى أخدوا الأرض ما كانوش من اهل المنطقة ؟**

**الشاهد ـ لا . ماكانوش من اهل المنطقة** . ولا واحد منهم .

وأنا قلت فى اللجنة كده . **وقلت : ان الشهادات المضية زور** . قالوا : **ده انت ماضي عليها**. قلت : **أه ودي شهادات مش صحيحة وأنا ماضي على زور** .

**الدكتور صلاح الدين** ـ أنا عاوز استوضح النقطة الأخيرة اللى قلتها وهى انهم ضغطوا عليك لغاية ما وقعت أمام المحقق فى لجنة التطهير ، ايه اللى انت وقعت عليه ؟

**الشاهد ـ الشهادات الادارية بتاعت الاشخاص المشترين** .

**الدكتور صلاح الدين** ـ كانوا مشترين بالمزاد والا بالممارسة ؟

**الشاهد** ـ لأ . **بالمزاد العلنى** .

**الدكتور صلاح الدين** ـ كان فى سنة كام الكلام ده يعنى الواقعة بتاعت الضغط ؟

**الشاهد** ـ كان فى سنة ١٩٥٢ .

**الدكتور صلاح الدين** ـ كويس أول ماقابلت**الجزار** عند**النقيب** كانت سنة ايه ؟

**الشاهد** ـ سنة ١٩٥١ .

**الدكتور صلاح الدين** ـ فى شهر ايه ؟

**الشاهد** ـ مش متذكر .

**الدكتور صلاح الدين** ـ يعنى فى النص الأول أو النص الأخير من السنة ؟

**الشاهد** ـ ده أنا متذكر كل حاجة .

**الدكتور صلاح الدين** ـ طيب اذا كنت متذكر كل حاجة رد بقى على سؤالى وقل لنا الكلام ده كان امتى ؟

**الشاهد** ـ ما تطول بالك على شوية . الايجارة الزراعية ـ خد بالك ـ بتتأجر من نوفمبر ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ أخرها يعنى من نوفمبر سنة ١٩٥١ لغاية أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

**الدكتور صلاح الدين** ـ يبقى الشهر اللى جالك فيه **الجزار** أول ما قابلت الجزار كان امتى ؟ . كان فى شهر نوفمبر ؟

**الشاهد** ــ انا مش متذكر ــ واحنا هنـــا حلفنا اليمين وانا حاقول الحكاية بالمفتشر .

**الرئيس** ــ ايه معنى التأكيد على التاريخ ؟

**الدكتور صلاح الدين** ــ الواقع ان **غنـــام** مالوش **دعوة خالص،** والتاريخ اللى انا باسأل عليه له أهميـــة كبرى فى تأكيد ذلك .

**الرئيس** ــ دى حاجة فات عليها سنتين وبالطبع الشـــــاهد ما يقدرش يفتكر التاريخ بالضبط . يعنى انا لما أقول للدفاع حاجة من سنتين هل تعلق بذهنك المسائل دى ؟

**الدكتور صلاح الدين** ــ بالتأكيد دى حاجات مهمـــــة ومسألة التاريخ اللى انا بدقق فيها دى مسألة حيوية وتتعلق بموضوع أعنى به ..

**الشاهد ــ انا ما جبتش سيرة غنام . . .**انا ما عرفوش ولا شفته .

**الدكتور صلاح الدين** ــ لما تبقى حاجة حيوية بالنسبة للأرض وبالنسبة لحضرة العمـــــدة يبقى انا أرجـــح ان اتذكر وأسأله على واقعة مهمة ، لأن فى الورق التاريخ مجهل كل التجهيل وهذا دليل على براءة **غنام** .

**الرئيس ــ الشاهد ما كانش يعـــرف انه فى يوم من الأيام راح ييجى أمام محكمة الثورة كشـــاهد . ولذا ما كانتش الحكاية دى مهمة فى نظره علشان يحفظ التواريخ . لأن ما كانش متصور ان المسألة راح تنقلب . كان متصور ان الدنيا راح تفضل زى ما هى .**

**الشاهد** ــ أنا كنت فاكر ان ربنا راح يظهر الحقيقة **لأن ربنا ما يرضاش بالظلم ده .**

**البكباشى ابراهيم سامى** ــ أنا راح أفكرك .. المقابلة دى كانت قبل الايجار والا بعده ؟

**الشاهد** ــ فى الحال على طول .. انا كنت واضع اليد وكنت بادفع للمديرية ايجار زراعة خفية مش لمصلحة الأملاك ..

وبعدين المفتش والنـــاظر والمهندس جونى لغاية بيتى علشـان امضى .

**الرئيس** ـ بدى اسألك سؤال واحـــد .. لما قابلت الجزار **والسيدة عزيزة عند النقيب وتمت الاجراءات على الأرض اللى راح تاخدها بالممارسة كان فات قد ايه عليها ؟ كان فات شهر واتنين وثلاثة ؟**

**الشاهد** ـ انا كنت واضع يدى من ٤ أو ٥ سنين وكنت ادفع ايجار زراعى خفية . . .

**الرئيس** ـ طيب ويوم المقابلة بهم فى المستشفى كان فات قد ايه؟

**الشاهد** ـ ده كان بعد شـــهرين أو ثلاثة .. هم أجـــروا سنة ١٩٥١ .

**الدكتور صلاح الدين** ـ انت كنت بتقول ان المقابلة مع **الجزار** كانت سنة ١٩٥٠

**الشاهد** ـ سنة ١٩٥٠ أنا كنت مؤجرها خفية .

**الدكتور صلاح الدين** ـ انا عاوز افهم المقابلة كانت سنة ١٩٥٠ أو سنة ١٩٥١ ؟

**الشاهد** ـ كانت سنة ١٩٥٠ فى نوفمبر على ما اتذكر .. كانت فى آخرها يعنى فى الثلث . . .

**الرئيس** ـ والايجار كان كام ؟

**الشاهد ـ ايجار الخفية كان ١٢ ، ١٥ صاغ . مش متذكر ..** وانا لما أجرت من مصلحة الأملاك أنا مارضيتش أمضى على الكنتراتات يا تحددوا لى وضع اليد يا انا مش ماضى .

**الأستاذ عبد الرحمن صـــالح ـ طيب وعزيزة الوكيل أجرت الأرض من مصلحة الأملاك بالممارسة ؟**

**الشاهد** ـ أيوه .

**الاستاذ عبد الرحمن صالح** ـ امتى ؟

**الشاهد** ـ سنة ١٩٥١ .

**الأستاذ عبد الرحمن صالح** ـ وضعت يدها امتى ؟

**الشاهد** ـ وضعت يدها بالايجار .. انما وضع يد ما فيش وقبل كده ما اتفقتش على حاجة .

**البكباشى ابراهيم سامى** ـ وانت قابلتها قبل الايجار والا بعده؟

**الشاهد** ـ انا قابلتها قبل الايجار . . الايجار انهو ، قبل الايجار الأخرانى بتاع سنة ١٩٥١ـ١٩٥٢ـ١٩٥٣ .

**الدكتور صلاح الدين** ـ هل تتذكر قبلها بقد ايه ؟

**الشاهد** ـ شهرين او ثلاثة .

**الدكتور صلاح الدين** ـ انت لك شركاء فى عملية وضـــع اليد واستأجروها خفية ؟

**الشاهد** ـ أيوه فيه .

**الدكتور صلاح الدين** ـ طيب عددهم كام ؟

**الشاهد** ـ ١٧ و١٨ و١٠ يعنى **محمد جاب الله وشركاؤه** .

**الدكتور صلاح الدين** ـ هما شركاؤه دول اللى انا أحب أســأل عليهم . دول يبقوا مين ؟

**الشاهد** ـ عشرين واحد احط .. خمسين واحد احط ...أحط زى ما انت عاوز .

**الرئيس** ـ شركاؤه معنى ليمتد .

**الدكتور صلاح الدين ـ والشركاء دول كان فيهم الجزار وعزيزة؟**

**الشاهد** ـ انا حالف اليمــين وراح اتكلم بصراحة زيادة عن اللزوم ، حتى انا كنت عيان بسبب الأرض لغاية دلوقت . ولكن أهو ربنا ظهر الحقيقة دلوقت .

**الرئيس** ـ طيب قول بقى بصراحة .

**الشاهد ـ الصراحة بقى ان احنا عملنا عقد صورى عند النقيب بينى وبين عزيزة والجزار ...**

**الدكتور صلاح الدين** ـ وتاريخ العقد الصورى كان امتى ؟

**الشاهد** ـ اهو عندكم .

**الدكتور صلاح الدين** ـ اه العقد الصورى مهم جدا يجوز انك تتذكر تاريخه .

**الرئيس** ـ والعقد الصورى ده مضيته كده ؟ .. هم عملوه امتى ؟ يعنى عملوه من تاريخ سابق يعنى من ١٢ سنة فاتت ؟

**الشاهد ـ أنا عارف . أهو من سنة ١٩٤٦ ثابت رسمى فى القسائم بتوع الحكومة . وأنا اللى كنت واضع اليد وهم اعتبروا نفسهم معايا من سنة ١٩٤٦ .**

**الرئيس** ـ وايه السبب اللى خلاهم كتبوا ؟

**الشاهد ـ علشان يخلصوا لنا الدور .**

**الرئيس** ـ ايه الدور ده ؟ أنا مش فاهم ايه الفايدة اللى راح تعود عليهم لما يكون عقد الايجار صورى .

**الشاهد ـ أهم راح ياخدوا ٢٠٠ أو ٣٠٠ فدان بالممارسة وأنا يدونى شوية .**

**الرئيس** ـ على أساس انهم بقى لهم كذا سنة ويطلعوك من المولد بلا حمص ؟

**الشاهد** ـ آه ، وانا اطلع من المولد بلا حمص ، أنا عمدة من سنة ١٩٣٩ **ونازل عمدة غصب عنى .**

**الرئيس ـ طيب وانت كنت بتمضى عميانى كده من غير ماتتحقق وتشوف ايه الحكاية ؟**

**الشاهد** ـ ماهو كان على عهدتهم .

**الدكتور صلاح الدين** ـ واول ماوضعوا اليد ...

**الشاهد** ـ دول ماوضعوش اليد أبدا ... دول كانوا عاملين عقد صورى .

**الدكتور صلاح الدين** ـ ماوضعوش اليد أبدا ؟

**الشاهد ـ أبدا يابوى .**

**الدكتور صلاح الدين** ـ يعنى اللى بيأجر الارض علشان يزرعها مش لازم يضع يده عليها ؟

**الشاهد ـ أصل الايجارات دى أشكال فايجار الاراضى البور شكل ، وايجار الارض الخفية شكل .**

**الدكتور صلاح الدين** ـ يعنى هم وضعوا اليد عليها والا لأ ؟

**الشاهد** ـ لأ .

**الرئيس** ـ المسألة دى عاوزة توضيح شوية ، **ففرق لنـا بين وضع اليد وبين الاستئجار** ... المحكمة عاوزه تعرف الفرق بين الاثنين .

**الدكتور صلاح الدين ـ وضع اليد عبارة عن مسألة واقعيـة يعنى واحد واضع وحاطط ايده على الاطيان وعلى كـل حاجة .. الصور المختلفة لوضع اليد هى أن الارض مش بتاعتهم لكن هم واضعين يدهم عليها دى حاجة واقعية ، بعد كده ممكن يستأجروها ويبقى هنا فيه استئجـار ووضع يد** ...أنا لما وجهت السؤال قد يكون وضع يد بالمعنى الواقعى ، وقد يكون منستأجرا وفىالغالب قديكون وضع اليد مقترنا باستئجار الاطيان . يعنى جايز أنه هو يزرعها أو يأجرها لواحد تانى ، يعنى يبقى واضع يده عليها ، بينما يؤجرها لشخص آخر ... المسألة فيهـا ارتباط بالنتيجة النهائية ... جايز بعد خمس سنين يؤدى هذا الى تملك الارض ... ووضع اليد من غير أى سند لمدة خمس عشرة سنة يؤدى الى تملك الارض برضـه تبقى الاسئلة على ضوء ماقصدت لها علاقة بوقائع الدعوى علشان هو وضع يده على ٦٠٠ فدان علشان ايه هو وضع يده ... علشان يملكها عن طريق الايجار ووضـع اليد أو يملكوا بمجرد وضع اليد ؟ كل هذا يدخـل فى الدعوى .

**الرئيس** ـ طيب قول لنا بصراحة بقى . **(موجها كلامهللشاهد)** .

**الشاهد** ـ كل العالم مش بس أنا .. الاصـول المتبعة أن الملكيات الكبيرة دى كلها اتخذت بوضـع اليد . اللى عنده ١٥٠٠٠ فدان ده جابهم منين ؟ يعنى هـو اتولد ولقى ابوه فايتهم له ؟ .. دى الارض بتاعت الملاحة اللى

عندنا فيها ييجي فوق ٢٠٠٠٠ فـــدان · قلت ياواد اوضع ايدك انت كمان علشان تبقى غنى ···

**الدكتور صلاح الدين** ـ طيب قول لنا ···

**الرئيس ـ ماتقطعش حبل تفكيره ·**

**الشاهد** ـ أى والنبى اعمل معروف أنا دماغى بيروح منى ·· وبعدين ده الفلاحين حالتهـــم زى الزفت ، وانا اللى باشتغل بنفسى وكان عندى ٥٠ فدان ملك فى الرمل جنب المنتزه ، والملاك اتعندت ودخلونى فى قضية ونزعوا منى الارض ··· ·

**الرئيس ـ يعنى الارض راحت ؟**

**الشاهد** ـ لأ دى لسه ماراحتش وانا ماعرفش محاكم ولاحاجة وهم عاوزين ياخدوها بالمزاد العلنى فى المحكمة · دول الجماعة المحامين ربنا يخليهم ناس كويسين قوى ·

فأنا رحت لواحد منهم اسمه **محمـــد عبـد السلام** فى الاسكندرية لما دخلت عنده قال لى : انت جاى لى بعد ماالارض راحت ؟ وبعدين راح عمل لى طريقة أوقف بها بيع الارض ··· وبعدين جانى واحد قلت له : تشترى الارض ؟ قال لى : بكام ؟ قلت زى ماتقول · قال لى بمية وعشرة · قلت له : انا عاوز أبيعها كلها خدها والله يربحك بها والارض اتباعت وربنا سهل ··· وانا قلت ـ لما الخمسين فدان راحوا ـ ياواد انزل وخد شوية أراضى من أراضى الحكومة انت والجماعة الفلاحين ··· ده أنا باساعد الفلاحين بفلوسى ·· جت الحكاية ما لحقتش ومصلحة الاملاك والمفتش اتعندنى **والسبع وكراره** مـن قبلها ، وده كان أصله مدير · اتعندوا كل دول معايا ولما وقعت مع الجماعة دول ···

**الرئيس ـ ومين الجماعة دول · ؟**

**الشاهد** ـ اللى فى الارض ·

**الرئيس** ـ مين يعنى ؟

**الشاهد** ـ **خليل الجزار وعزيزة الوكيل** ... قلت لهم ياعم خلاص .. خلصونى من شغلة الارض دى . قالوا : طيب **والشغلة كانت كلها واسطة** . وجم شـــقوا معايا على الارض ، وقالوا : نقدر نخلص لك الموضوع فى نظـير اننا ناخد حتة الارض المزروعة دى . فقلت طيب ادفعوا لى تعويض .. الفدان بيكلف ٢٠ أو ٧٠ جنيها ادفعوا لى ٢٠ جنيها وقلت ربنا موجود وجابوا **حسن الخولى المفتش واسطة علشان يضيعنى أنا وعمل لهم عقد ايجار** .

**الرئيس** ـ حسن الخولى مفتش فى المصلحة ؟

الشاهد ـ مفتش أملاك مربوط اسألوا حتى **عزت عبد الوهاب وعزت** ده هو الراجل الطيب الوحيد فى المصلحة اسألوه عن **محمد جاب الله** وقولوا له انت ماقلتش نشوف الارض **والسبع بك** اتعند معايا ولم الارض للجماعة دول اللى هما **عزيزة وشركاها** . فقلت زى بعضه احنا حنمـــوت بلاش فضيحة .

**الرئيس** ـ يعنى **القاضى ومفتش الاملاك والســـبع** ماكانوش بيفصلوا بالحق ؟

**الشاهد** ـ أبدا حتى هاتهم لى قدامى . دول حتى أذونى ـ وربنا مطلع ـ لا مؤاخذة أنا دماغى بتروح منى ساعة مابتيجى سيرة الارض .

**الرئيس** ـ **تحب تقعد ؟**

**الشاهد** ـ لامتشكر خلينى كده واقف أحسن .

**الاستاذ عبد الرحمن صالح** ـ لما رحت **للدكتور النقيب** وقلت له: عاوزك تحل لى المشكلة دى . ليه اختار **عزيزة الوكيل والجزار ؟**

**الشاهد** ـ أنا ماعرفش .

**الاستاذ عبد الرحمن صالح** ـ وبعدين ماعرفتش ليه اختار لك دول بالذات ؟

**الشاهد ـ يعنى هى تايهة ٠**

**الرئيس ـ هى تايهة علينا ٠**

**الشاهد** ـ ماانتم عارفين كل حاجة ٠

**الرئيس** ـ معلهش قول ٠

**الشاهد ـ ماانتم عــــارفين أن عزيزة تبقى اخت زينب وكان النحاس هو رئيس الوزارة فعملوها بالمزاد علشان يغطوا موقفهم ، وانا باتكلم أهه بصراحة ومش حاخبى حاجة ٠**

**الرئيس** ـ وانت حالف اليمين فلازم تقول كل حاجة ٠

**الشاهد** ـ مصلحة الاملاك أهى بتصلح الارض ، وأراضيهـــــا مفيهاش أى حاجة ٠ وانا زارع برسيم وطماطم ودره مش يصح اننى آخذ مكافأة ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ فى كلامك الاخير قلت ان **حسن الخولى** عمل لهم عقد ايجار ٠ امتى ؟

**الشاهد** ـ أيوه وده كان فى سنة ١٩٥١ وانتهى فى ســـــنة ١٩٥٣ وياريتنى كنت جبت العقد معايا ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ يعنى قبل السنةالزراعية أو بعدها ؟

**الشاهد** ـ كان فىنوفمبر سنة ١٩٥٠ وتمشى ٥٢،٥١ ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ ده كان قبلالسنة الزراعية أو بعدها ؟

**الشاهد** ـ احنا فى ايه دلوقت ؟

**الرئيس** ـ احنا فى اكتوبر سنة ١٩٥٣ ٠

**الشاهد** ـ أهه الشهر اللى يهل يبقى **أول الايجار عندنا خمسين نوفمبر ٠**

**الرئيس ـ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ٠**

**الدكتور صلاح الدين** ـ لما اشتروا الارض اشتروها بكام ؟

**الشاهد** ـ مين همه ؟

**الرئيس ـ الجزار وعزيزة الوكيل .**

**الدكتور صلاح الدين** ـ الجماعة دول لما اشـتروا الارض اللى انت بتقول عليها اللى همه **الجزار وعزيزة الوكيـــل** ورسيت عليهم فى المزاد تعرف اشتروها بكام ؟

**الشاهد** ـ ياسيدى انا باقول لك اناكنت حاضر فىالجلسة خد بالك منى . يوم ماجم فى الجلسة . واحنا كلتنـا فى الارض والارض دى تبع عموديتى . وهما انتدبوا واحد تانى اسمه **زكى افندى** ويبقى نسيبى .

**الرئيس ـ علشان يحضر محلك ؟**

**الشاهد** ـ أيوه ولو أن الارض تبعى الا انى واضـــع يـدى وبعدين فتحوا الجلسة من نمرة ١ لغاية ٦ ولغاية آخـر النمرة بتاعتى ١٧،١٨ مافيش حد اتكلم .

**الرئيس** ـ يعنى الدكاترة استذوقوا وما رضيوش يتكلموا ؟

**الشاهد** ـ أيوه استذوقوا واستفتحوا فى غيرها . والارض بعضها كان متقدر له ٢٧٠ جنيها للفدان وبعضهـا كان متقدر له ١٧٠ جنيها للفدان . فحصلت الارض الأولانية ٢٨٠ جنيها ، ٢٩٠ جنيها للفدان . والارض الثانيـــة حصلت ٢٢٠،٢٣٠ جنيها للفدان . **والارض دى أخذها الجزار والدكاترة ومفيش اسمى خالص .**

**الرئيس** ـ يعنى جاب ناس تانيه وادالهم فلوس علشان يدفعوها؟

**الشاهد ـ مافيش فلوس احنا كنا نوكل استاذ يدفع عنا انا عشرة فدادين وغيرى عشرة فدادين ورسيت الارض على الجماعة الدكاترة .**

**الدكتور صلاح الدين** ـ الارض اللى بتقول انهم زايدوا فيها هى اللى بتقول انها بور ؟

**الشاهد** ـ آه . وبعد كده عملوا مزاد آخر يوم ١٢ يناير .

**الرئيس** ـ سنة كام ؟

**الشاهد ـ أظن سنة ١٩٥٣ مش متذكر قوى • أهو فى يناير وبس • وبعدين فضل الـ ١٢٠ فدان جه واحد قبل الجلسة وقال للمأمور العمدة مش عاوز يشترى لازم مامعاهش فلوس •وقعد يتوشوش معالمأمور فأناقلتلهأنا ماعنديش سر ، انته جاى تشترى منى الارض دى مش بتاعتى • فقال لى : دول حينقلوا الجلسة فى مصر ، فقلت له : ازاى وهى الارض حتنتقل مصر مش عيب انك تقول خد لك قرشين ، هو انا نصاب يبقى يقدر حد يهوب ناحية الارض •**

**الرئيس** ـ وهى صحيح انتقلت الجلسة مصر ؟

**الشاهد** ـ ابدا • والارض اتباعت كلها وما فضلش غير المائة وعشرين فدان •

**الدكتور صلاح الدين** ـ الارض اللى زايدوا فيها هى الارض اللى وصفتها بأنها بور ؟

**الشاهد** ـ هما أخذوا من أرضى زى ١٠٠ فدان مزروعين وخدوهم بـ ٢٨٠ جنيه رسيوا على **الجماعة بتوع الجزار •**

**الرئيس** ـ ماحدش نافسهم فيها ؟

**الشاهد** ـ مافيش حد •

**الدكتور صلاح الدين** ـ الارض دى تساوى كام دلوقت •

**الشاهد** ـ مااقدرش أتمن • دى متساويش ٢٧٠ جنيها ولكن جنب الارض السبخ تساوى ٢٧٠ جنيها •

**الرئيس ـ افرض انهم اشتروها بألف جنيه المحكمة مايهماش ده وانما يهمها الطريقة اللى اتبعت •**

**الدكتور صلاح الدين** ـ مين كانوا شركاءك لغاية سنة ١٩٥٠ لغاية ماتقرر اعطاءك الارض بالايجار ؟

**الشاهد** ـ مااعرفش دلوقت وفيه ناس منهم ماتوا •

**الدكتور صلاح الدين** ـ الى أن تقرر اعطاؤك الارض بالايجار هل كان فيهم **الجزار أو عزيزة الوكيل** ؟

**الشاهد** ـ لا ٠ وانا قلت الكلام ده قبل كده ٠

**الرئيس** ـ هما عملوا عقد صورى ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ اللى يهمنى هو هل كان لهم اسم فى مصلحة الاملاك ؟ وفى أى وقت من الاوقات ؟

**الشاهد** ـ دول ماكانش عندهم ولا فدان ، وانا اللى دخلتهم معايا فى مصلحة الأملاك ، علشان يبقوا شركائى ويخلصوا لى الشغل ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ هل سبق أن حققت مصلحة الاملاك معاك علشان انت اعتديت على أراضى الحكومة ، أو استوليت عليها ؟

**الشاهد** ـ هما كانوا عاوزين المفتش والناظر وانخولى انى أمضى عقد ٠ فأنا قلت لهم مش ممكن امضى عقد الا اذاثبتوالى وضع اليد ٠ وبعدين **عزت بك** المفتش قال لى : روح مصر **لكرارة بك** وكان مدتها المدير ٠٠٠

**الرئيس** ـ وبعدين ؟

**الشاهد** ـ وتنيتنى جاى مصر ٠ وانا مااعرفش مصر ولا أعرفش مصلحة الاملاك فين ، وكان عندنا **ابراهيم رشيد** اللى مناسب **صدقى باشا** ولى صلة به ٠ فشورت على التليفون وقلت له : أنا عاوزك ٠ فقال لى : تعال لى القهوة فرحت له وقابلته على القهوة وأخذنى على مصلحة الاملاك وسابنى لانه كان عنده شغل ٠ شوية وجه **عزت بك** ودخلنى **لكرارة** وقال لى : انت عاوز ايه ٠ فقلت له :واللّهانآجاى أقابل حضرة المدير ٠ وهم بيقولوا انه راجل طيب ٠ فقال: انا مش طيب ٠ فقلت له : انا كمان مش جاى علشان أشحت منك ٠ أتاريه كان بعت جواب لمريوط قال فيه : «**حيث ان ده واضع يده من عشر سنين مش ضرورى دفع**

**التعويض وأجروا له الارض الـ ٣٠٠ فدان»** ٠والتفتيش كان مخبى الجواب علشان مانطلعش عليــه ٠ **قال لى :** طيب روح ٠ قلت : انا مش عاوز حاجة ٠ وبعــــدين **عزت بك** مسك فى وطلع الدوســيه ، فقلت له : ازاى تؤذونا مش حرام عليكم ، انت مش قلت كلمة شرف ٠ انت مش قلت نشف الارض ، وأنا نشفت الارض من الرز ، وهو كان أد كده ٠ قال لى : طيب روح ياعمدة ده **كرارة بك** راجل طيب ، وقال لى : اننا حنبعت لك مندوب فقلت له : على شرط متسيبوش مندوب ييجى راكب فى أتومبيل ده أنا حاحضر له حمارة علشان يركبها ويلف بيها ويشوف الارض أنا صلحتها وصرفت عليها ازاى ٠ دى مصلحة الاملاك بتجيب ٢٠ و٣٠ مستخدم علشــان يصلحوا الارض ولا طلعتش زمرة بامية لحد دلوقتنى ، واذا كان صحيح يمضى لك العقد على وضع اليد امضى ٠

**الدكتور صلاح الدين** ــ الـ ٣٠٠ فدان اللى قال لك عليهــم **كرارة بك** وقت ما قابلته ، كانت قطعها نمرها كام ؟

**الشاهد** ــ النمر كانت ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ٨مكرر ودى كانت وضع يد ٠

**الدكتور صلاح الدين ــ وكرارة بك عرض عليك دول ؟**

**الشاهد** ــ عرض على ٣٠٠ فدان ٠

**الدكتور صلاح الدين** ــ انت قلت من واحد لغاية تسعة فــايه النمر بتوعهم ؟

**الشاهد** ــ انا ماعرفش بأه ٠

**الرئيس** ــ وتفتكر أن ده له دخل بالواقعة اللى احنا بنحققها ؟

**الدكتور صلاح الدين** ــ ده فى صميم الموضوع ، لان النمر اللى عرضها كرارة فى سنة ١٩٤٩ هى ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ والواقع ان تأشيرة **غنام** كانت بتقول يعطى للعمدة بايجار :القطع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، وهى التى عرضها **كرارة** فى سنة١٩٤٩٠

**الرئيس** ـ قال لك ٣٠٠ فدان وبس ؟

**الشاهد** ـ أيوه ٠

**الرئيس** ـ متذكر والا لأ اذا كان حدد القطع ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ انا حافكرك من واقع الدوسيه ٠

**الشاهد** ـ ماتقول من الدوسيه ٠

**الرئيس** ـ انت متذكر والا لأ ؟

**الشاهد** ـ متذكر ١ ، ٢ ، ٣ ، قال : أجروا لهدول ٠قمت قلت: دول ازاى ٠ ازاى أسيب المزروع وآخد السبخ ، وقلت لأ ماسيبش ٤ و ٥ اللى أنا زارعهم ، واتعاكسنا ودخلنا فى قضـــية مع مصـــلحة الاملاك ٠ ولمـــا دخلت أنا **والجزار والسيدة عزيزة قالوا : اشطب القضية واحنـا نخلص الشغلة** ٠ فرحت للمحكمة ـ وأقول صراحة والله العظيم هذا حصل ـ **والجزار قال لى كده هو والسيدة عزيزة ومفتش الاملاك** ، فأنا رحت أدام القاضى وقلت له : احنا اصطلحنا خلاص ٠ أتابى محامى مصلحة الاملاك كان طالب شطب الدعوى فحملتنى مصلحة الاملاك بالمصاريف ،فقلت انا مش دافع ولا قرش ٠

**الرئيس** ـ وحصل ايه ؟

**الشاهد ـ حصل انهم شطبوها ودفعوا المصاريف من معاهـم وانا طلعت بره ٠**

**الدكتور صلاح الدين** ـ القضية اللى تصالحتم فيها كان مـين اللى رفعها عليك ؟

**الشاهد** ـ مصلحة الاملاك ٠

**الرئيس ـ بس الجزار والسيدة عزيزة هـــم اللى قالوا بس اصطلحوا واحنا حنخلص لك الشغلة دى ٠**

**الدكتور صلاح الدين** ـ بعد مقابلة **كراره بك** قلت انه حيبعت لك مفتش ، علشان ايه ؟

**الشاهد** ـ علشان انا متحكم على ٤ ، ٥ ، ٨ مكرر وانا كنت عاوز الارض دى • **فهم عاكسونى وكانوا بيقطعوا لى الميه وهدموا المصارف •**

**الدكتور صلاح الدين** ـ نتيجة المهمة بتاع المفتش اللى بعته **كراوه بك** ، هل بعد ماخلص مهمته هو عرض عليك نفس العرض ؟

**الشاهد** ـ ماعرضش على شىء وانا كنت عاوز أخلص •

**الدكتور صلاح الدين** ـ أمال المفتش جه علشان ايه

**الشاهد** ـ هو كان عاوز يدينى القطع ٣،٢،١ •

**الدكتور صلاح الدين** ـ لما **كراوه بك** عرض عليك ٣،٢،١ يبقى مفيش لزوم انه يبعت لك حد ويحقق فى اللى عرضه عليك ؟

**الشاهد** ـ انا قلت له لا • هو كان عاوز يدينى ٣،٢،١ **فأناقلت** له : لأ • أنا عاوز ٤ ،٨،٥ مكرر لانى أنا زارعهم ، **دهاللى** انا قلته **لكراوه بك** فقال : طيب المفتش حيشوف •

**الدكتور صلاح الدين** ـ حيشوف ايه ؟

**الشاهد** ـ حيشوف أن الارض مزروعة • وحيشوف القطع اللى هى ٤ ، ٥ ، ٨ مكرر •

**الدكتور صلاح الدين** ـ ولما جه وجدها مزروعة ؟

**الشاهد** ـ أيوه •

**الدكتور صلاح الدين** ـ وبعد كده ماعرضش عليك أكثر من ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ؟

**الشاهد** ـ هو عرض على ٤،٣،٢،١ •

**الدكتور صلاح الدين** ـ وبعد كده ؟

**الشاهد** ـ انا قلت **لكراوة بك** أنا ماسبش ٤ ، ٥ ، ٨ **مكرر لانى** كنت زارع الارض فيهم ، فجه المفتش وشيع رجالته وشافوا أن الارض مزروعة قطن وخضار ، وانا اللى

صارف عليهـــا ، وازاى بقى ماتدونيش الارض دى ؟
ولكن أقول لكم الحق : ده انا راجل عمده واخاف عـــلى الارض وما حبش الشوشرة •

**الدكتور صلاح الدين** ــ طيب انت تعرف **حسن الخولى ؟**

**الشاهد** ــ ياسلام ده انا أعرفه بالثلث •

**الدكتور صلاح الدين ــ وعزت عبد الوهاب ؟**

**الشاهد** ــ برضه أعرفه ده راجل طيب •

**الدكتور صلاح الدين** ــ هل لهم علاقة بمصلحة الاملاك ؟

**الشاهد** ــ واحد منهم مفتش مصلحة مربوط والثانى مـدير الاقليم •

**الدكتور صلاح الدين** ــ دول بيقولوا فى تقريرهم فيما قرره **حسن الخولى •••**

**الرئيس ــ وايه دخل الشاهد فيما قرره حسن الخولى ؟**

**الشاهد ــ حسن الخولى ده هو المفتش**

**الرئيس** ــ هذه المسألة تترك للمحكمة وتقديرها •

**الدكتور صلاح الدين** ــ هم بيقولوا انهم حصروا عليك بواسطة لجنة البيع بمصلحة الاملاك سنة ١٩٤٨ •

**الشاهد** ــ أيوه الله ينصر دينك ده أنا كنت ناسيها ، وده كان بواسطة **على افندى السرسى •**

**الدكتور صلاح الدين** ــ قل لنا الحكاية دى ؟

**الشاهد** ــ فى سنة ١٩٤٨ جه **جندى افندى عريان وعلى السرسى** عضو مجلس رشيد • قالوا كل واحد واضع يده عـلى أراضى الحكومة حيبيعوها له بالممارسة ، وكان العـالم كله فى كوم اشو وكفر الدوار كل واحد واضع ايـده على حتة أرض لكن الارض المزروعـــة هى اللى كانوا بيقيسوها • قاسوا لى ٢٠٠ أو ٣٠٠ فدان مش متذكر ، وتانى أو ثالث يوم انتظرتهم ولحد النهارده ماجوش •

ايه المانع ؟ **سمعنا انه كان فيه واحد وزير عاوز ياخد** الارض دى اللى هى ٢٠٫٠٠٠ فدان ٠

**الرئيس** ـ من هو الوزير ده ؟

**الشاهد** ـ ده وزير والله ماعرفه ، فلغاية دلوقتى وقف البيع ايه تانى ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ مافهمتش انا هل حصروا عليك الارض بالايجار ؟

**الشاهد** ـ ده كان سنة ١٩٤٦ ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ يعنى مش منسنة ١٩٤٨ ٠

**الشاهد** ـ سنة ١٩٤٨ كانوا بيقيسوها لى علشان الشراء ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ وصلت كام ؟

**الشاهد** ـ وصلت لغاية سنة ١٩٤٨ ١٠٠ انا مش عارف كام فدان ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ احنا نرجو من المحكمة إنها تعذرنا شوية ٠ احنا تعبانين ٠

**الشاهد** ـ والله ماتعبان الا أنا ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ يعنى كانت أقرب لـ ٢٠٠ فدان أو ٣٠٠ فدان ؟

**الشاهد** ـ أنا ماعرفش ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ القطع دى كانت سنة ١٩٤٨ ؟

**الشاهد** ـ القطع كانت ١، ٢، ٣، ٤ وشوية من ٨،٥ مكرر ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ القطع دول يطلعوا كام فدان ٠

**الشاهد** ـ يطلعوا حوالى ٣٠٠ فدان ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ ايوه كده أهو انا عاوز الحق وبس ٠

**الرئيس** ـ والقطع ٥ ، ٨ مكرر يطلعوا أد ايه ؟

**الشاهد ـ انقطعة نمرة ٥ تطلع ٦٥ فدان ٠**

**الرئيس** ـ والقطعة ٨ مكرر تطلع أد ايه ؟ وهى خمسة كلهـــا بتنزرع ؟

**الشاهد** ـ خمسة كلها بتنزرع **وأربعة تطلع حوالى ٥٥ فـدان ٣،٢،١ تطلع١٢٠فدانا و٨مكرر فيها ٦٠ فدانا بينزرعوا٠**

**الدكتور صلاح الدين** ـ يعنى المساحة بتاعت ٣،٢،١ ـ١٢٠فدانا والمساحة بتاعت ٤ تطلع ٥٥ فدانا يبقى مجموع ٤،٣،٢،١ **يبقى ١٧٥ فدانا**

**الرئيس** ـ يعنى الدفاع عاوز يقول ان ٤،٣،٢،١، أقل من ٢٠٠ فدان ؟ انا مش فاهم ايه علاقة ده بالموضوع ٠ المحكمة مش بتنظر للموضوع من ناحية المساحة **وانما هى بتنظر من ناحية المبدأ ، والحاجات اللى بيتعرض لهـا الدفاع دلوقتى خارجة عن نطاق الغرض الحقيقى ٠**

**الدكتور صلاح الدين** ـ الادعاء بيقول: ان غنام تعمد أن يعطى **لعزيزة الوكيل** مايمكنها فى النهاية من انها تشترى٦٠٠ فدان وانا علشان كده باناقش على أساس الادعاء ٠

**الرئيس** ـ الادعاء بيقول أن ٤،٣،٢،١ حوالى ٣٠٠ فدان ، وانه بعد كده يسر لها أن يصل ماتمتلكه الى ٦٠٠ فـدان ، واحنا على أى حال بننظر فى مسألة المبدأ ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ أشكر للمحكمة أن سبقتنى فى تصحيح ماورد فى ادعاء النيابة انا شاكر للمحكمة هذا وما ورد فى ادعاء النيابة هو هذا ٠

**الرئيس** ـ أقل من ٢٠٠ فدان أو غيره مايهمناش ويســتوى عندنا انه يكون ١٠ فدادين أو ٣٠٠ فدان ، كل دهمضيعة لوقت المحكمة والحديث عن المساحة مضيعة للوقت ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ قبل مايتضح لى هذا الايضـــاح من المحكمة ، انا مش عارف غير أن المحكمة بتنظر فى ادعاء النيابة ٠

**الرئيس** ـ هل سليمان غنام يسر لهم والا لأ ؟ هذا هو المهم ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ انا مش عارف المحكمة بتؤاخذنى على ايه ؟ الادعاء بيؤاخذنى على ٣٠٠ فدان ٠

**الاستاذ عبد الرحمن صالح (وكيل النائب العام)** ـ **الادعاء يؤاخذ على الاجراءات الملتوية التى اتخذت فى هذا الشأن ٠**

**الدكتور صلاح الدين** ـ عقد الايجار اللى عرضته عليك المصلحة علشان تستأجر بعد سنة ١٩٥٠ ، هل قبلته أو رفضت أن توقع عليه فى الاول ؟

**الشاهد** ـ انا رفضت خالص ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ علشان ايه ؟

**الشاهد** ـ علشان وضع اليد ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ قبلت أمتى توقعه ؟

**الشاهد** ـ انا ماقبلتش ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ عرض عليك امتى ؟

**الشاهد** ـ عرض على وقت ماجه **خليل الجزار والسيدة عزيزة** وانا قلت لهم ازاى تضحكوا على وانا مصلحها من عرقى وصارف عليها ١٢٫٠٠٠ وبازرع وباشتغل بايدى ؟ انا قلت مش عاوز أرض وكفاية اللى عندى ٠ قالوا لى : لازم تيجى تمضيه بكره ٠ فقلت : انا معاييش ولا قرش ٠ وبعدين حتموا رأيهم علشان يخلصوا الحكاية ٠

**الرئيس** ـ ومضيت ؟

**الشاهد** ـ أيوه والله العظيم والله العظيم رحت وجبت ٢١٠ جنيهات ٠ دفعتهم تأمين الصبح ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ دفعتهم تأمين ليه ؟

**الشاهد** ـ لايجار القطع ١ ، ٢ ، ٣ ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ يعنى وقعت عقد ايجار ؟

**الشاهد** ـ أيوه ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ امتى ؟

**الشاهد** ـ من سنة ١٩٥١ ، ٥٢ ، ١٩٥٣ ٠

**الدفاع** ـ أمال رفضت امتى ؟

**الشاهد** ـ ده كان سنة ١٩٤٩ ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ عندما توسط **جماعة خليـــل الجزار** ووقعت العقد هل وقعته قبلها والا بعدها ؟

**الشاهد** ـ انا وقعت سنة ١٩٥١ ٠

**الرئيس** ـ انت وقعت العقـــــد فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ والا سنة ١٩٥١ ؟

**الشاهد** ـ فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ ٠

**الرئيس** ـ وعقد الايجار ينتهى امتى ؟

**الشاهد** ـ فى اكتوبر سنة ١٩٥٣ ٠

**الرئيس** ـ يعنى تنتهى بعد أد ايه ؟

**الشاهد** ـ بعد سنتين ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ والسبب فى هذه الاسئلة هو انه ظل ممتنعا عن توقيع العقد ، ويرمى فى النهاية الى الامتلاك أما لما يوقع العقد يبقى انقلب الوضـــع ، يبقى أصبح مستأجر ويدفع ايجار للحكومة وملكية الحكومة فى هذه الحالة ثابتة لاشك فيها وهو امتنع عن توقيع العقد مدة وهذا كله خاص بموضوع **سليمان غنام** ٠

**الرئيس** ـ هو امتنع أد ايه ؟ يعنى سنة ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ نحن نريد أن نسأله فى هذا قبل أن نقول له من واقع الدوسيه ٠

**الشاهد** ـ فى سنة ١٩٤٩ كنت مؤجر من مصلحة الامـــلاك وبعدين هم حاشونا وكتبوا للمديرية وقالوا حيث أن

فلان ده مستولى على الارض فى زمام مريوط يصـــح
يأجر مننا ٠

**الرئيس** ــ الكلام ده كان فى سنة ١٩٤٩ ، يعنى انت امتنعت عن توقيع عقد الايجار سنة ١٩٤٩ لمصلحة الأملاك ٠

**الشاهد** ــ أيوه وسنة ١٩٤٩ هم جابوا الجرارات والانفـــار وهـــدوا المصارف والملايات ، وبالطبع ده زعلنى منهم ، وقلت سيبهم منهم لله ، وربنا سبحانه وتعالى مش بيسيب حد ولا بيظلمش حد ٠ ففى السنة دى نزل مطر وقعد شهرين فأنا زرعت من الارض ٥٥ فدان شعير ومصلحة الاملاك ماأمكنهاش تزرع واتومبيلها انغرس **وحسن الخولى** لما قال **لكراره بك** عن الحكاية دى قال له وانتم كنتم فين وليه مازرعتوش زيه ؟

**الرئيس** ــ وقعت امتى عقد الايجار ؟

**الشاهد** ــ فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ ٠

**الرئيس** ــ والعقد كان ينتهى امتى ، وهل وقعته فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ والا فى سنة ١٩٥١ ٠

**الشاهد** ــ كان من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لغاية اكتوبر سنة ١٩٥٣ ٠

**الدكتور صلاح الدين** ــ انا فاهم ماترمى اليه المحكمة ، لكن سؤالى لايتعلق بهذا ٠ انا سؤالى ان هذا العقد اللى يبدأ فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ ٠٠٠

ســـؤالى كمـــا أوضـــحته للمحكمة كان خاصـــا بابتـــداء الايجار ســـنة ١٩٥٠ ، وهو بيقـــول انه أخـــذ ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ لـــكن هـــذا ليس ســـؤالى ٠ سؤالى هو : وقع العقد بتاع الثلاث سنين امتى ؟ هو لم يوقعه قبل سنة ١٩٥١ ٠ انا أريد أن أعرف التاريخ اللى وقع فيه هذا العقد بتاع **خليل الجزار** ٠

**الشاهد** ــ ياريتنى كنت جبت العقد معايا ٠ والا يعنى أروح واكتب لكم ٠ والا أخلى سعادة المدير يكلم المحكمة ، يعنى هو انا عقلى دفتر ؟

**الرئيس** ـ يعنى مانتش فاكره ؟

**الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ انت وقعت العقد لمدة ٣ سنين فهل وقعته قبل ابتداء المدة أو بعد ابتدائها ؟**

**الشاهد** ـ أنا ماوقعتش على العقد بتاتا انا كنت بأجر خفية من المديرية ، ولما جت المديرية بتاعت مريوط عملنا العقد من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وينتهى فى اكتوبر سنة ١٩٥٣ ٠

**الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ هل وقعته قبل نوفمبر سنة ١٩٥٠ أو بعدها ؟ يعنى قبل ماتبدأ مدة الايجار ؟**

**الشاهد** ـ أيوه ٠

**الرئيس** ـ يعنى قبل ماتبدأ الدورة الزراعية ؟

**الشاهد** ـ دلوقت انا مأجر ٠

**الرئيس** ـ الايجارة تبدأ فى نوفمبر ؟

**الشاهد** ـ حصل اننا وقعنا فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ واذاكان ثبت فى الاوراق انك وقعت فى يناير سنة ١٩٥١ فهل تستطيع أن تفتكر انك مامضتشى فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ ٠ خد بالك العادة حاجة واللى حصل حاجة تانية ٠ السؤال بتاعى منصب على اللى حصل ٠

**الشاهد** ـ العادة كده ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ هل انت متشكك ؟

**الشاهد** ـ أيوه متشكك ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ ثابت فى مكاتبات المصلحة انه وقع العقد فى يناير سنة ١٩٥١ ٠

**الشاهد** ـ طيب ماهى هى ٠ ماهى المدة ٣ سنين ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ هل وقعت اقرارا باسمك وباسم شركائك وصدق عليه فى مركز البوليس ؟ هل فيه اقرار موقع منك وباسم شركائك وصدق عليه فى مركز بوليس كفر الدوار ؟

**الشاهد** ـ علشان ايه يعنى ؟ إيه الاقرار ده مش تقرأه لى ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ اقرار خاص بك وبشركائك · هل وقعت الاقرار ده ؟

**الرئيس ـ اقرار أنك مثلا انت وفلان وفلان وفلان شركاء ·**

**الشاهد** ـ يمكن عملوها من بره بره ·

**الرئيس** ـ هل انت وقعت مثل هذا الاقرار وقلت فيه ان شركاءك يبقوا فلان وفلان وفلان ؟

**الشاهد** ـ انا مش متذكر الواقعة دى · والله هم كانوا عملوا محضر صحيح لما حبوا يشتكوا المفتش · وانا ماعرفش حاجة أبدا بعد كده ·

**الدكتور صلاح الدين** ـ أنا باجتهد انى افكرك ·

**الرئيس** ـ كان سنة كام الكلام ده ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ لو سمحت المحكمة ارجو أن يجيب الشاهد على سؤالى أولا · الاقرار ده خاص بأنك توضح أسماء شركائك ومقدار الارض اللى كل شريك وضع منهم اليد أو حيضع اليد عليها · انت عمدة وتعرف أن فيه اقرارات ويصدق عليها فى المركز وانا أقول لك أسماء الشركاء

**الشاهد** ـ قول انا بدى أعرف الاسماء دى ·

**الدكتور صلاح الدين ـ محمد جاب الله ومحمد حسين خلف ومحمد مراد حامد وعبد اللطيف الشيخ وعزيزة الوكيل حرم خليل الجزار ·**

**الشاهد** ـ أيوه انت فكرتنى ده واحد راح بدالى ومضى بالنيابة عنى · راحوا فى المركز وجابوا واحد وعمل الشغلانة دى اللى انت فكرتنى بها ده انا بادور عليها الله ينصر دينك ·

**الرئيس** ـ ومين اللى عمل الشغلة دى ؟

**الشاهد ـ حسن الخولى ·**

**الرئيس ـ علشان خاطر مين ؟**

**الشاهد ـ علشان عزيزة · دى حاجات بتبان لوحدها ·**

**الرئيس** ـ هل معاكم الصورة الاصلية علشان نقـــدر نشوف التزوير ؟
**الدكتور صلاح الدين** ـ مش معانا لان الصورة الاصلية فى الملف .
**البكباشى ابراهيم سامى** ـ الشهادات الادارية الشاهد بيقـر انها صورية .
**الدكتور صلاح الدين** ـ علشان نرشد اخواننا ممثلى الادعاء أقول لهم ان دى موجودة فى ملف مجلس الدولة رقم ٨ ملف مربوط .
**البكباشى ابراهيم سامى ـ المحكمة رفضت طلب ضم هذا الملف .**
**الرئيس ـ نبعت نجيبه علشان نشوف حـــكاية التزوير . ونشوف الشخص المزور .**
**الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ ملفات مجلس الدولة وملفـات مصلحة الاملاك كانت موجودة تحت يد المتهم .**
**الدكتور صلاح الدين** ـ طيب انت تعرف تكتب وتقرا ؟
**الشاهد** ـ أمال ازاى أبقى عمدة وما اعـرفش أقرا واكتب . **انت راجل طيب . اسمع ياسيدنا الافندى انا مش راضى أرد عليك . أمال ده لابسه أسخم به ايه (مشـــيرا الى الطربوش) .**
**الدكتور صلاح الدين** ـ ماتزعلش .
**الشاهد** ـ لأبدا ده انا باستحمل كتير ماهم برضه سألونى السؤال ده فى لجنة التطهير .
**الدكتور صلاح الدين** ـ علشان ماتزعلش أنا قصدى انى أسألك سؤال تانى بعد كده انت بتقول انهم زوروا .
**الرئيس** ـ زوروا ازاى هو انت كنت موجود أثناء التزوير ؟
**الشاهد ـ لا ده واحد من خفراء مصلحة الاملاك قال لى : ان واحد جاب الورقة الفلانية وازاى انت مضيت عليها ، قلت له : امتى . قال لى : امبارح وفيها اسمك . فقلت له ومين اللى بعتها . قال لى : المفتش وما اعرفش ايه الورقة دى ، والراجل ده كان بيشتغل خولى ومات عنـــدنا فى**

العزبة . وانا كنت عاوز أدور على الورقة دى، وهوفكرنى النهارده بيها وباللى قال لى عليها الله يرحمه بأه .

**الدكتور صلاح الدين** ـ يعنى فيها امضاء لو كان مزور تعرف انهم زوروه ؟

**الشاهد** ـ اذا وجدت امضائى تبقى مزورة .

**الدكتور صلاح الدين** ـ الاقرار ده فيه توضيح لاسماء شركائك ووضع يد كل واحد منهم ، وهذا الاقرار صدق عليه مركز كفر الدوار ، وبلغك ان واحد قال لك انت وقعت ، هو يقول فى روايته أن واحدا من الخولة من مصلحة الاملاك قال لك انت وقعت .

**الرئيس** ـ انت وقعت الاقرار وبتقول فيه ان عزيزة الوكيل احدى شركائك ؟

**الشاهد** ـ الورقةاللى انكتبت كانتواحنا فى المواساة والدكتور النقيب وخليل الجزار كتبوا اقرارا بأننا شركاء من سنة ١٩٤٦ ، ادى الحكاية . وغير كده مافيش ، وفى لجنة التطهير لما سألونى قالوا لى : هناك اقرار مسجل فى الشهر العقارى أما غير هذا مفيش .

**الدكتور صلاح الدين** ـ دلوقتى بتقول ان الجزار والنقيب هم اللى عرضوه عليك فى المستشفى .

**الرئيس** ـ وعزيزة الوكيل كانت موجودة ؟

**الشاهد** ـ لأ .

**الدكتور صلاح الدين** ـ ده بقى كان فىأول مقابلتك مع الجزار والا بعدين ؟

**الشاهد** ـ كان التاريخ سنة ١٩٤٦ أو سنة ١٩٤٧ .

**الرئيس** ـ لما تقابلتم فى المستشفى كتبتم الشهادة دى ؟

**الشاهد** ـ بعدها باسبوع او اثنين .

**الدكتور صلاح الدين** ـ هذا الاقرار هل وقعت عليه والا لأ ؟

**الشاهد** ـ أنا وقعت على ده .. ده عقد ايجار . ده غلب ده .

**الدكتور صلاح الدين** ـ الغلب ده هو اللى احنا فيه .

**الشاهد** ـ ده ربنا تسه حيوريكم .

**الدكتور صلاح الدين** ـ الله يسامحك ٠
**الشاهد** ـ انا مش باقول عليك ٠
**الدكتور صلاح الدين** ـ طيب ماهو انا باتكلم عن موكلى ٠
**الشاهد** ـ موكلك مالوش دعوة غنام لأخد أرض ولا له اسم عندنا ٠
**الدكتور صلاح الدين** ـ الاقرار اللى قالوا ان عليه امضاءك ٠٠٠
**الرئيس ـ الدفاع عاوز يضيع وقت ، هو قال ان واحد قال له هذا الكلام ، فما هدف الدفاع اذن ؟ هو معترف انهم خلوه يوقع ويقول ان عزيزة الوكيل شريكة لى فى سنة ١٩٤٦ ٠ وقال انه وقع فى مستشفى المواساة أن عزيزة شريكته مش انت معترف بأنك وقعت على حاجة تنص على أن عزيزة الوكيل شريكة معاك سنة ١٩٤٦ ٠**
**الشاهد** ـ أيوه ٠
**الدكتور صلاح الدين** ـ الامر الثانى اللى صدق عليه فى المركز واللى هو بيقول ملوش دعوة به أنا وجدته فى الورق ، فأنا عاوز أسأله هل هذا توقيعك والا لأ ؟
**الرئيس** ـ علشان تثبت ايه ؟
**الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ من وجهة نظر الادعاء جميع التوقيعات سواء أكانت من الشاهد أم من غيره فنحن نسلم بأن جميعها غير مطعون فيها من جانبنا ٠ لان اجراءاتنا ومطاعننا انما هى على الصورية ٠**
**الرئيس** ـ انا مش فاهم ايه لازمة كل الكلام ده احنا بنكرر الحاجة ثلاث أو أربع مرات بقى لنا ساعة ونص فى حلقة مفرغة ٠
**الدكتور صلاح الدين** ـ لان الاجابة غير واضحة ، وتستدعى ذلك ٠ والغرض من هذا هو تحديد موعد توقيع عقد الايجار ٠ وهذا له كل الصلة بالقضية ٠
**الرئيس** ـ انت متذكر ٠

**الشاهد** ـ أنا ممكن أجيب عقد الايجار بكره ٠

**الرئيس** ـ نحن سنعود الى كل هذه التواريخ ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ النيابة حسمت هذا الموضوع وهـذا الموقف ٠

**الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ أساس الادعاء هو صورية جميع هذه الاجراءات٠ ونحن نسلم جدلا بالوقائع المعروضة ٠ ولكن الذى يهمنا هو صورية الاجراءات ٠**

**الرئيس** ـ الدفاع عاوز حاجة تانية ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ لا متشكر ٠

**الرئيس** ـ طيب خلاص انتهت الشهادة ٠

**(وعلى أثر ذلك انتهت شهادة الشاهد )**

**الرئيس ـ والآن لترفع الجلسة للاستراحة ٠**

**(رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقـة الاربعين صباحا ) ٠**

**( أعيدت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العاشرة بعد الظهر ) ٠**

**الرئيس** ـ المدعى : الشاهد الثانى موجود ؟

**البكباشى ابراهيم سامى** ـ ما جاش ، وبمراجعة الملفات المقدمة وجدنا ان له أقوالا فى محضر لجنة التطهير ٠ وهـــذه الأقوال تغنينا٠ولذا فنحن نكتفى بأقواله فى محضر لجنة التطهير ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ يهمنى أن أطلع على ما أثبت من شهادة هذا الشاهد فى محضر جلسة اليوم ٠

ولست أريد أن أعطل الاجراءات ٠ ولكننى أرجو أن أحتفظ بالرد على ما يمكن أن يقال فى هذا الجزء بعـد الاطلاع على المحضر ٠ واذا رأت النيابة أن تؤجل مرافعتها

الى حين مرافعتى فلها ذلك ، أما اذا رأت أن تدلى بمرافعتها فى الجزء الاخير فلتدلى هى به ، أما فيما يتعلق بمرافعتى فانى أرجو أن تأذنوا لى أن أؤجلها فى هذا الجزء الى ما بعد الاطلاع على محضر جلسة اليوم .

**الرئيس ـ وهو كذلك .**

**الدكتور صلاح الدين ـ** شكرا .

**الرئيس ـ** المدعى .

**البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق (المدعى العام) .**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**قضاة الشعب :**

أمامكم متهم له طابعه الخاص سواء من ناحية تكوينه السياسى أو من ناحية الادعاءات المقامة عليه . فهو شخص مهنته الاصلية المحاماة ويا حبذا لو كان قد استمر مكبا عليها عاملا فى ميدانها الكريم . ولكنه تنكب هذا الطريق القويم ، واحترف السياسة ، وجعلها مهنته الاصلية ، واطرح ماهيأت له نفسه ، فأصبحت المحاماة نافلة فى عرفه ، والسياسة هى الاساس ، بل هى الكل فى الكل فى حياته .

والسياسة فى ذاتها لها أهدافها الكريمة اذا ما روعيت قواعدها التى وضعها سلاطينها . ولها أهدافها غير الكريمة اذا ما استغلها محترفوها استغلالا سيئا معيبا .

وفى هذا المحيط الاخير كان المتهم . وظل الى الآن فجعل من امتهانه السياسة سبيلا الى الوصول الى غاياته الذاتية وأهوائه الشخصية . غير هياب ولا وجل بل غير عابىء بالمعقبات ايا كانت . **لانه عاش فى عهد انغمس ساسته فى أوزار لا حد لها ولا غرو فسار فى القافلة . قافلة محترفى السياسة يكد ولكن لنفسه ولنفسه**

فقط • وليس للوطن فى شرعته حق قبله • بل جعل من الوطن ومصالح الوطن مطية ذلولا يصل بها الى مبتغاه وليكن ما يكون •

فالمتهم أمامكم • شخص تجرد من الوطنية • وقتلته الانانية • وانبرى يسابق الزمن للفوز بمغانمه الذاتية •

هو شخص أبت عليه نفسه وهى أمارة بالسوء • الا أن يصل فى الظلام ولو أدت فعلته الى الفوضى وانهيار النظام •

**قضاة الشعب :**

**بهذه العبارة المختصرة • أقدم لكم المتهم وأى متهم • هو محمود سليمان غنام •**

أقدمه بهذه الادعاءات المطروحة عليكم ، ولا يغربن عن البال أن ما حوته هذه الأدعاءات من وقائع انما هو من قبيل المثال مما ارتكب فليست على سبيل الحصر • لأن المتهم حياته السياسية لا سيما فى تلك الفترات التى ولى فيها مناصب عامة ، **كلها مليئة بالجرائم والمخالفات الصارخة من كل النواحى •**

ونوضح ذلك فى ايجاز غير مخل • نقول : ان مصلحة الاملاك تملك حوالى ٢٠٠٠ فدان فى المنطقة الثالثة بجهة مريوط فتعرض لها بعض الافراد فى زراعة ١٧ فدانا فى الجزء الغربى من هذه المنطقة •

واضطرت المصلحة الى رفع الدعوى رقم ٤٥/١٩٥٠ لطردهم من الارض التى يزرعون فيها :

وكان محور الادعاء المؤدى للنزاع عمدة الامراء **محمد جاب الله** • اذ كان يطمع فى سلب هذه الاراضى ووضع يده على ما يمكن انتفاعه منها •

وعلى أثر رفع الدعوى عليه وعلى غيره من المتعرضين

لجأ الى طريقة خسيسة ، وهى التى كانت سائدة فى ذلك العهد البائد البغيض ، **فسارع الى الدكتور احمد النقيب** .

وكان **الدكتور النقيب** على ثقة تامة بأنه سوف ينجح فى فض النزاع بالطريقة التى لجأ اليها . **فلا القانون يؤازره ولا لوائح مصلحة الاملاك تسعفه فى نصره عمليا فانتقل الأصيل والعميل الى الخطوة التالية . وعرف الدكتور النقيب العمدة بخليل الجزار عديل الرئيس السابق مصطفى النحاس . وحرمه عزيزة الوكيل شقيقة زينب الوكيل حرم الرئيس السابق اللذين تعاهدا وتعهدا له بالعمل على الحصول على الارض التى يرغب فى الاستيلاء عليها ، ثم بيعها اليه فى المستقبل بالممارسة .. وذلك فى مقابل اشتراكهما معا ـ أى العمدة والسيدة عزيزة ـ فى الادعاء بوضع اليد تمكينا لها من الاستيلاء على جزء من الأرض لأنها بالايجار أولا من مصلحة الاملاك ليتم لها الشراء بعد ذلك بالممارسة ليتمشى الحال مع ما تقضى به اللوائح فى مصلحة الاملاك .**

وتنفيذا لهذا الاتفاق غير الكريم . تمت الصفقه بين المدنسين على أن يكون نصيب العمدة فيها ١٢٠ فدانا . وعلى أن يختص الزوج والزوجة بالباقى ، أى بما تنزل لهما عنه مصلحة الأملاك زيادة عن هذا القدر .

تم هذا الاتفاق كما ذكرنا ـ مظهرا لا مخبرا ـ كأية عملية قانونية تجرى بين متعاقدين وفقا للاصول المرعية . وكان مخبرا لا مظهرا على أساس من الغش والتدليس والزور الفاضح ، **والهدف الأول والاخير هو اقتناص أراضى الدولة اعتمادا منهم على أنهم الاصهار والمحاسيب . هم الحاكمون ، وهم المسيطرون ، كلمتهم نافذة ولو على ضلال . واتفاقهم مبرم ولو على اغتيال ،**

**وليكن حكم القـــانون ما يكون فليس لحـكم عليهـــم سبيل .**

ماذا تم بعد ذلك ؟ سعى **خليل الجزار والســـيدة عزيزة الوكيل** ـ والوزارة وزارتهـــا ـ **لدى مصـلحة الاملاك ولدى وزير الاقتصاد** ـ الذى هو المتهم ـ **فمنحهما بلا وجه حق تصريحا منه باستئجار القطــع ١،٢،٣،٤ من المنطقة الثالثة التى تبلغ مساحتها حوالى ٣٠٠ فدان .** وكان ذلك بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٥٠ دون أية مفـاوضات أو صعوبات ، مع أن العمدة أحد أفراد العصابه كان قد توجه قبل ذلك الى المصلحة يرجوها فى الحاح انهـــاء النزاع بينـــه وبينها على آن تصرح له وللمتعرضـــين باستئجار جزء من هذه الارض . فباءت جهوده بالفشل . **وما أن أيقنت السيدة عزيزة الوكيل أن سبيلها الى وزارة الاقتصاد هين . وان طلباتها جميعا مجابة بأدنى مجهود ، وان الوزير غنام فى قبضة يدها توجهه متى تشاء ..** حتى تقدمت الى مصلحة الاملاك **وقد كشفت عن نفسها بتظلم جديد موقع عليه منها ذكرت فيه أنها وشركاءها يضعون يدهم على مقدار ٦٠٠ فدان من أراضى الحكومة فى منطقة مريوط . وان المصلحة عرضت عليهم استئجار جزء من الاطيان فى مقابل النزول عن الادعاء بوضع اليد من جانبهم ، وان المصلحة صرحت لهم باستئجار ٣٠٠ فدان وهو أقل حقوقهم . فأجابتها المصلحة الى ما طلبت فورا ورفعت المساحة الى ٦٠٠ فدان !**

ولم تكتف السيدة **عزيزة عبد الواحد الوكيل** بمـــا امتلأت به جعبتها نهبا رسميا . وبما قدم لها المتهم من أسلاب من مال الأمة ، بل وثبت وثبة أخرى فى جرأة نادرة . فتقدمت من جديد تطالب بشراء هذه الارض أى ال ٦٠٠ فدان ، وأرادت أو أريد لها بعبارة أفصح أن يكون البيع مسايرا للنظم القـــائمة . **وانتهى تفكير**

**المتآمرين الى استئجار الارض بأسماء أفراد العائلة والاقارب والأصهار والأذناب ، على أن يستأجر كل فرد جزءا يتجاوز العشرة أفدنة ، حتى يتمكن من شراء الاراضى بالممارسة مستقبلا ٠ اذ لو استأجرت هى بنفسها جميع هذه الاطيان باسمها** ـ وهى التى اختصت بها فى الاتفاق الكريه ـ **لما تمكنت من شرائها بالممارسة** ٠ وبذلك تسهل العملية ويسهل الأمر على الوزير المتهم ليتخذ فى شأنه القرار المناسب أو القرار المطلوب ٠

ففى ١٩/١١/٥٠ قدمت لمصلحة الاملاك الاميرية اقرارا مكتوبا ذكرت فيه أسماء ٠ قالت أنهم شركاؤها فى وضع اليد ، والمطلع على ذلك الاقرار العجيب يرى فيه الاعجب ٠ **فقد جمعت القصر والصغار من عائلات الجزار والوكيل وشركس والسلحدار ورستم والنقيب وزكى زهران ٠**

هؤلاء هم العصابة وأبناء العصابة وأصهار العصابة وأذناب العصابة تربطهم صلة الدم فتوثق بينهم علاقة السلب والنهب ٠

قرت بهذا الاجراء الخسيس عين المتهم ، وسهلت مأموريته ٠ **فلما برز الاعتراض بأن هؤلاء جميعا لم** يباشروا أى عمل فى هذه الأطيان ، تفتق ذهنها وذهن من **تآمر معها ٠ عن حيلة جديدة هى أن يحل الاتباع والخدم محل هؤلاء بما فيهم القصر والصغار والغاية تبرر الوسيلة ٠**

فكان هذا التصرف الصورى من جانبها **تحت سمع المتهم وبصره ـ بل لا أعدو الواقع اذا قلت أنه كان بتوجيهه وارشاده** ـ كان هذا التصرف أخطر ما فى الموضوع ٠ **غش وتدليس وتزوير ٠**

وفى النهاية وصلت الى مبتغاها ورسا المزاد المحلى على هؤلاء وأصبحت هى المالكة للارض بعد أن مهد لها

المتهم السبيل الى مقصدها • وذلل لها كافة الصعوبات القائمة ، فداس القوانين واطـــرح اللوائح واغفـــل الاجراءات •

**قضاة الشعب :**

هذا هو ما اقترفه المتهم • وهذا هو كتابه ، وهو كتاب أسود الصفحات :

**١ ـ ضرب بمذكرات مصلحة الاملاك ـ المصلحة صاحبة الولاية والاختصاص ـ عرض الحائط ، فخرق القوانين فى سبيل ارضاء هذه العصابة الضالة والتى عاثت فى الارض فسادا •**

**٢ ـ والملفات المودعة تحت أيديكم تنطق بفســاد الخطوات التى اتخذت حتى تمت الصـفقة التى فاحت رائحتها الكريهة حتى زكمت الانوف •**

والمتهم قد أخذ بالرأى المعارض لرأى المختصين فى مصلحة الاملاك ، مستغلا نفوذه ، معتمدا على سطوته وسلطانه ، يؤيدهم فى هذه المطالب الصارخة ، فـلم يرع الضمير ولم يؤد الواجب • بل عمـــد الى ارضاء زعمائه ورغبة زمرة الآثمين مغتصبى الحقوق ، الذين لم يترددوا فى الالتجاء الى الطرق غير المشروعة ، سواء بالصورية أو الغش والتدليس والتزوير • ليصلوا الى مبتغاهم •

**٣ ـ وليس هناك أبلغ ولا افظع فى الدلالة ممـــا سطرته لجنة التطهير عند بحثها موضوع التعدى عــلى أراضى الحكومة فى مريوط • اذ قررت أن الاجـراءات التى اتخذت كانت بالغة الخطورة • وتكشف عن رغبة غير كريمة فى الاستيلاء على أملاك الدولة بالتحايل على مخالفة النظم القائمة بغرض الجاه واستغلال النفوذ ••**

واستجابة المتهم السيد غنام لمثل هذه الرغبات العابثة ، وبمثل هذه الاساليب الملتوية مما كان ينبغى عليه أن

يناهض هذه الروح الانتهازية ، ويدرأ عن نفسه وعن اداته هذه التصرفات ٠

فتصرفات المتهم على هذا النحـــو تعتبر ضرباً من ضروب اساءة استعمال السلطة ، وخروجا عن الغـــاية المشروعة من التصرف ، والتى تفرضها المصلحة العامة ، وتعتبر خدمة لاشخاص ، ومحاباة صارخة لذوى الحظوة والنفوذ ، **كالسيدة عزيزة الوكيل** ٠

**٤ ــ كما ان قسم الرأى مجتمعا قد قرر صراحـــة أن جميع هذه التصرفات كانت صورية ٠ وقد شابهها التحايل والتزوير ، وان للحكومة الحق فى ابطال هذه التصرفات الشائنة ٠**

**قضاة الشعب :**

ننتقل بعد ذلك الى **واقعـــة شركة الملح والتعدين** ، فملخصها أن المتهم عند ما كان وزيرا للتجارة والصناعة فى شهر يناير سنة ١٩٥١ أدلى فى مجلس الشـــيوخ **ببيان كاذب ، وبسوء قصد ، وفى ظروف مريبة أثنـاء** مناقشة مشروع القانون الخاص بالترخيص لوزير التجارة والصناعة **بمنح شركة الملح والتعدين الاهلية حق استغلال مـــلاحات المكس وبلبيس ومليس وما جاورها** ، وذلك لاستخراج ملح الطعام لمدة عشرين عاما ، مـــع جواز تجديدها لمدة خمس سنوات أخرى ٠ وقد كانت الشركة قبل تقـــديم مشروع القـــانون مكلفة من قبل الوزارة باستغلال هذه الملاحات بالقرار الوزارى رقم ٥٠٢ لسنة ١٩٤٨ ولمدة عام ثم صدر قرار آخر برقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٩ بتكليف هذه الشركة بالاستمرار فى استغلال هذه الملاحات لحين تاريخ العمل بالقانون المزمع اصداره فى شأن الترخيص للحكومة بالتعاقد مع الشركة ٠

وعلى أثر تنفيذ الشركة لشروط العطاءات اتضـــح للادارة العامة للشركات أن **هذه الشركة عمدت منـــذ**

**استغلالها للملاحات الى عدم التقيد بشروط ، فمن حيث السعر الجبرى للملح بالرغم من تعهدها فى عطائهـــا بالبيع بالسعر الرسمى الذى اعتبرته الـــوزارة شرطا للاستغلال أساسيا كانت تبيع للمشترين بأكثر من هذا السعر بطريقة احتيالية ، كما عمدت الى خلق ســـوق سوداء للملح بتفضيل بعض التجار على غيرهم فأدى ذلك الى عدم انتظام التوريد وتوفيره للجمهور فى جميع أنحاء البلاد متعللة فى ذلك بشتى المعاذير غير المقبولة وتحت سمع المتهم وبصره ، وقد غض الطرف عنها .**

وواضح من الملفات المعروضة أن الادارة العــــامة للشركات قد قامت بالتفتيش على الشركة عدة مرات . وقدمت تقارير ومذكرات فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وفى ١٩٥١/١/١٥ . وأشارت بصفة أصلية وباسهاب الى مخالفات الشركة لشروط الاستغلال . وانتهت فى هذا كله الى اقتراح رفع يد الشركة عن الاستغلال ، لعدم أمانتها وعدم كفايتها . وفعلا كانت الشركة غير أمينة فى تصرفاتها . فبجانب البيع بأكثر من السعر الجبرى. وخلق سوق سوداء للملح . عمـدت الى مخالفة شروط الاستغلال ، واختلفت على نوع الملح المقـدم ولجأت الى الاحتكار حتى تتحكم فى الجمهور ، كما عمدت الى اخفاء مســـتنداتها ودفاترها عن المـراقبين تهـربا من اداء الضرائب ، وأنشأت دفاتر صورية ، وأصـبح مركزها المالى مزعزع الأركان .

وبالرغم من ذلك كله تقدمت الوزراة فى عهد المتهـــم ـ **وهو عهـــد بغيض** ـ بمشروع قانون الى الـــبرلمان للترخيص لهذه الشركة بالاستغلال بـدلا من التكليف السابق صدوره . **ووافق الوزير عـــلى هـذه الصفقة المريبة . وعندما طرح المشروع عـلى مجلس الشـــيوخ للنظـــر فى اعتماده فى جلسة ٢٩ ينـاير سنة ١٩٥١**

ـ وأحب أن أشير الى ان ادارة الشركات كانت قد قدمت تقريرها الأخير فى ١٥ يناير أى قبل عرض الموضوع على المجلس بأسبوعين كاملين ، والمخالفات ماثلة فى الاذهان وفضائح الشركة قائمة واضحة ـ **حدث أن طلب أحد الشـــيوخ من المتهم ايداع تقـــارير الادارة العامة للشركات للوقوف على ما بها من مخالفات • ولكن الوزير احتج بشدة وفى جرأة لا يأتيها غيره على هذا الطلب • فقد أراد ان يتلافى وقوعه فى الحرج الذى سيواجهه اذا ما نشرت هذه التقارير •**

وتصدى المتهم للرد على المستجوب بحدة •

وقرر ـ كما جاء فى مضبطة مجلس الشيوخ ـ« **بأن الحكومة قد راقبت هذه الشركة ، كما تراقب أى شركة مؤسسة وقائمة بالاستغلال فعلا • كما تبين لنا وتبين لى بصفة خاصة عند ما فاجات هذه الشركة وأجـــريت تحقيقا دقيقا ان العمل فيها جار على وجه مرض • لا محل معه للشك فى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها ، وان أمر التكليف منفذ تمام التنفيذ طبقا لما وضع من شروط»** ••• وأخذ يدافع عن وجهة نظره أو بالاحرى أخذ يدافع عن الشركة **كأنه محاميهـــا** • وبالرغم من مخالفاتهـــا الخطيرة ، **حتى نجح فى اقناع المجلس برفض طلب ايداع التقارير وانتقل المجلس الى مناقشة مشروع القانون ، وانتهى بالموافقة عليه وصدر القانون رقم ٤ يوليو سنة ١٩٥١ •**

**وبذا انتصر الوزير الكاذب المضلل عـــلى خصـــومه الشرفاء** • وبذا انتصر الباطل على الحق •

أتدرون ياسادة ماذا تم فى أمر هذا القانون وماذا كان مال هذه الشركة ؟!

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١١ مارس ١٩٥٣ أى فى هـــذا العهد على مذكرة وزارة التجـــارة

والصناعة والتى تستند على المذكرات التى أخفاها المتهم من قبل ٠
وأمام حضراتكم :

**١ ـ تقارير الادارة العامة للشركات التى تنادى بفساد الشركة ٠**

**٢ ـ مناقشة مشروع القانون أمام مجلس الشيوخ والتصريح الحماسى للمتهم ٠**

**٣ ـ رأى مجلس الدولة فى استغلال الشركة والشوائب التى رانت عليها وسوء قصد المتهم فى هذا التصرف ٠**

**٤ ـ قرار مجلس الوزراء برفع يد الشركة عن الاستغلال والمذكرة المرفوعة من وزارة التجارة والصناعة فى هذا الشأن ٠**

وبذلك أسدل الستار فى هذا العهد على فضيحة من فضائح ذلك العهد البغيض ٠

**كما كشف الستار عن احدى مغامرات المتهم لحسابه الخاص على حساب المصلحة العامة ٠ ولم يتورع عن الكذب والغش ليفيد الشركة ويستفيد ٠**

**قضاة الشعب :**

**هكذا كان الفساد ، وهكذا عم واستشرى ، فامتد الى الشئون الاقتصادية واناخ بكلكله على الاداة الحكومية بأدوات مدمرة هى وزراء ذلك العهد ثم تطاول حتى غزا الهيئة التشريعية ٠**

والمتهم فى غيه غارق ، وضميره فى سبات عميق ، ولن يكون غير ذلك ٠ ولا عجب ٠

**فشعاره كل شىء لى وليس للوطن شىء ٠**

**( وعند ذلك بدأ الاستاذ عبد الرحمن صالح المدعى العام دفاعه ) ٠**

**الاستاذ عبد الرحمن صالح ( وكيل النائب العام )** ـ **قضاة الشعب :**

استمعت الآن معكم الى بيان زميلى وهو يقدم المتهم فى عباراته المختصرة الشاملة التى حددت كل شىء ‥ والتى لم تجعل لى محلا لأن أزيد عليها · وقد أنهاها بأن الادعاءات التى قدم بها المتهم أمام حضراتكم ان هى الا أمثلة ، وهذا صحيح · وذلك هو الباقى الذى تركه لى لأدخل منه لأروى أو لاسرد لا على سبيل الحصر أيضا ، ولكن على سبيل المثال لمخالفات المتهم · لم نتقدم بهـا لحضراتكم لأن ما تقدمنا به فيه الكفاية كل الكفاية ، وحرصا على الوقت ·

الواقع أن محكمة الثورة ونحن نتقدم اليهـا بالمتهم انما نقدمه بأمثلة من أفعاله ، فان اطمأنت المحكمة الى سلامة هذه الادعاءات كفانا ذلك ، لأنه لا يمكن أن نردد الاتهامات بعد الاتهامات والنتيجة واحدة · لم نقـدم المتهم ـ **يا حضرات القضاة** ـ بما حـوته مذكرة **الصاغ محمود أمين حافظ** ولعل المتهم لا يجهـله بل يذكـره جيدا ·

**الدكتور صلاح الدين** ـ لى كلمة بسيطة · الكلمة العامة التى سمعناها من ممثل الادعاء الآن قال فيها أن هـذه التهم الموجهة الى المتهم انما توجه على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر ـ كويس لغاية كده ـ ونستطيع أن نرد على هذه الكلمة العامة بكلمة عامة مثلها · أما أن تقدم اتهامات أخرى ···

**الاستاذ عبد الرحمن صالح** ـ لا نقدم اتهامات ·

**الدكتور صلاح الدين** ـ أما ان تقدم اتهامات أخرى من غـير تحديد ، ومن غير أن يطلب منّ المحكمة أن نرد عليها · أنا لم أستعد الا فيما قدم من اتهامات ، فلن أستطيع أن أجارى الادعاء فى الرد على هذه الأتهامات الأخرى ،

التى يوردها من غير أن يقدمها الى المحكمة · فهـــذا اخلال بحق الدفاع وهذا ما أرجو الا تسمح به المحكمة · كلام عام يمكن أن يرد عليه بكلام عام من مثله · أما وقائع محددة فلا يمكن الرد عليها · أنا لغاية دلوقتى مراجع ٩٣ دوسيها لكى استعد فى التهم الخمس التى وجهت **لسليمان غنام** ·

**الرئيس ـ الادعاء يذكر بعض الامثلة ، والأمر فى ذلك متروك للمحكمة فان رأت أن تأخذ ببعضها فســوف تمنح الدفاع فرصة للاستعداد ·**

**الدكتور صلاح الدين** ـ أنا مستعد بالنسبة للتهم المــوجهة للمتهم فعلا ، الادعاء يذكر هذا على سبيل التمثيل وليس كلاما عاما يمكن أن يرد عليه بكلام عام ·

**الرئيس ـ على أى حال المحكمة حتوزن المسألة ·**

**الدكتور صلاح الدين** ـ ان المحكمة تزن كل شيء ·

**الرئيس** ـ اذا قررت المحكمة الاخذ باحدى هذه التهم فسوف نعطيك فرصة لتســتعد للــدفاع عن هــذه التهم الجديدة ·

**الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ ان الادعاء مستعد أن يجعل من هذه الأمثلة عشر تهم جديدة وانما نحن لم نرد ذلك تخفيفا على المتهم ·**

**الرئيس** ـ خليها أمثلة ·

**الاســـتاذ عبد الرحمن صالح ـ خليهــا أمثلة تخفيفا عــلى المتهم ·**

أقول ·· لم نقدمه لحضراتكم بما حوته وطفحت به مذكرة **الصاغ محمود أمين حافظ ، ذلك الـذى شرد ، ذلك الذى قضى عليه ظلام العهد البائد بألا يستقر ، لأنه أبت عليه نفسه أن يجارى فى التلاعب** · كان ضابطـــا بمباحث التموين فى قسم الازبكية ، وقد تقدم من بدء

تشكيل هذه المحكمة ، وردد هذا فى مـــذكرته الإخيرة لنا ، فقال عن وقائع فى منتهى الخطورة ، ولكن أردنا أن نعرضها على حضراتكم على سبيل المثال برضه • وهذا الكلام كان فى سنة ١٩٤٣ • ما هى أصل المسألة مش بتاعت سنة ٥٠ بس بل فيه واقعة قبل كده فى سنة ١٩٤٣ • كان **حافظ** ضابط مباحث فى قســم الازبكية ــ وهى منطقة كلها تجارية ومخازن تجار ــ **ضبط مخزن وكان وزير التموين وقتئذ الاستاذ أحمد حمزة قد أدلى ببيان قال فيه « ان من يضبط مواد تموينية مخـــزونة يأخذ مكافأة ٢٥٪ من قيمتها »** • فاجتهد هــذا الضابط سواء أكان الدافع ماديا أو وطنيا سيان • « **وضـــبط مخزن خمور ضخم هو مخـــزن الكورسال • وكانت الحكاية لها قيمة وعمل محضر ، ووزير التموين أخطر بهذا الاجراء واذا بوزير التجارة ،ــ وكان المتهم ــ يصدر أمرا بسحب المحضر وحفظه • ولم يعثر له عــلى أثر لغاية اليوم ، بينما الاشخاص الذين تداولوا هـــذا المحضر احياء • وسلم هذا المخزن وكان يحوى بضائع قيمتها ٠٠٠ر١٥٠ جنيه لاصحابه »** ، وكان حصل سوء تفاهم كما قال الشاهد بين الوزيرين **حمـــزة وغنام** بشأن هذا الاجراء المريب ، وضرب مثلا اخر • وقال « **انه ضبط ميشلان بتاع الكوتش** ــ والرخصة بتاعته بتوع كل أنواع الكاوتش ميشلان وأصناف أخرى ــ **ضبط وهو يختزن بمائة ألف جنيه خمرة كان شانها فى ذلك الحين شأن الأولى • وفسروا كلمة الكاوتش وأصناف أخرى على أنها تشمل خمور وكل صنف فى التجارة** • هذا هو تفسير المتهم • **وبناء عليه سلمت البضاعة لصاحبها »** • ومثل اخر « **ان صيدناوى** ضبط **وهو يبيع الخمور والاقمشة الشعبية فى السوق السوداء وعلى ذلك يعمل له محضر ، ثم يتدخل فيه المتهم ومن**

**هو أكبر منه ـ واقصد رئيس الوزراء ـ فيعمل على سحب المحضر وينتهى كل شيء »** • هذا كلام نحن نقوله الآن لأن الشاهد كان موجودا ، وكان يمكن أن نقدم للمتهم ادعاء مستقلا • ولقد آثر الشاهد أن يتقدم بمذكرته فى هذه الايام ، وأنا أعرضها على حضراتكم من نـوع الأمثلة برضه •

**الدكتور صلاح الدين** ـ وهل الاخ ممثل الادعاء تحقق من هذا الذى قدم اليه ؟

**الرئيس** ـ ان المحكمة لن تأخذ بهذه الامثلة •

**الدكتور صـلاح الدين** ـ أنا شاكر جـدا للمحكمة وألف شكر •

**المتهم** ـ أقسـم بربى أنى لا أعلم عن هذا شيئا • حرام والله حرام ! ••

**الاستاذ عبد الرحمن صالح** ـ أنا •••

**الرئيس ـ ادخل فى الادعاءات •**

**الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ شركة صباغى البيضا يمكن أن يقدم بشأنها عشرون ادعاء •**

**الرئيس** ـ فوت •

**الاستاذ عبد الرحمن صالح** ـ الشق الثانى من الادعاء الثانى وبكل أسف يدخل فيه أحد زملائنا وهو الاستاذ **عبد الخالق بدوى** ، وأنا سأركز كلامى بغية الاختصار ، علشان يظهر ان كلامى ثقيل •••

**الدكتور صلاح الدين** ـ لا أبدا •

**الاستاذ عبد الرحمن صالح** ـ فيما يتعلق بهذا الادعاء أقول أن مضمونه أن المتهم بصفته وزيرا للاقتصاد الوطنى **استغل نفوذه ليحصل الاستاذ عبد الخالق بدوى عـلى ميزة غير قانونية بأن يسر له شراء أرض حكومية بزمام طهواى مركز أشمون منوفية وأضفى عليه صفة ليست**

له بأن أعتبره مستأجرا لتلك الارض تحايلا منه لاتمام صفقة البيع بالممارسة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٧ وبثمن بخس هو ٣٠٠ جنيه للفدان برغم تقدم من يرغب فى الشراء بسعر أكبر هو ٤٠٠ جنيه للفدان الواحد » • وأفسر هـذا الادعاء باختصار وبساطة والاستاذ عبد الخالق بدوى ـ وهذا أليم على نفسى ـ زميل لى وهو الآن وكيل نيابة أول سوهاج • وقد كان قاضيا وقتئذ وتربطه بالأستاذ محمود شوقى سكرتير عام مجلس الوزراء سابقا علاقة نسب • لأن الأستاذ عبد القوى شقيق الأستاذ بدوى عديل الأستاذ محمود شوقى • وتربطه علاقه قرابة من ناحية أخرى ، من ناحية صهر الاستاذ عبد الخالق بدوى •• وكما سمعتم من زميلى المدعى العام كيف تكون المصاهرة وأثرها ومداها والى أى حد تنتهى اجراءاتها •

**الرئيس** ـ دى فى الشطر الثانى من الادعاء الثانى •

**الاستاذ عبد الرحمن صالح** ـ الأستاذ عبد الخالق بدوى له أرض فى ناحية طهواى منوفية • وهى أرض جزائر ومش عاوز أقول أكثر من كده • وكان بيأجرها فى الأول بثمن بخس • ثم أتى شخص آخر وبلاش أذكر اسمه وبعد ٨ جنيهات للفدان وصلها لثلاثين جنيها ونصف وبعقد لمدة ثلاث سنين • ولكن من ناحية أخرى الاستاذ عبد الخالق بدوى اعتبر هذا اجتراء على سلطانه ، أو بالأحرى على سلطان أخيه على الأقل •• فسعى حتى ألغى هذا التعاقد • لأى سبب ؟ لا ندرى • الراجل احتج وقالوا لعبد الخالق انت علشان عبد الخالق له مصرف فهو يريد أن يشترى الارض بالممارسة على حسب القاعدة المتبعة ، والتى قيلت فى الشق الأول من الادعاء الثانى •

الراجل اشتكى وثار : يا مصلحة الأملاك، يا مصلحة الاموال المقررة ، ياهيصة مافيش فايدة ، لان التصحيح كان لابد أن يصل الى الاستاذ **بدوى** ، انا عاوز اشترى هذه الأرض وكانت قدرت بالممارسة فى سـنة ١٩٤٠ الفدان بمبلغ ٢٤٠ ، وأنا عاوز أشتريها ب ٢٤٠ جنيها كما قدرتها اللجنة فى سنة ١٩٣٩ · فالـراجل قال : **وعبد الخالق بدوى** مش مستأجر ؟ ازاى هذا ؟ قالوا لا · **عبد الخالق بدوى نقدر نجيبه من ناحية ثانية · نجعله زارع خفية وبعدين نسوى الحكاية** · لأننا احنا عندنا تفسير للزراعة الخفية · ولكن شروطها وطبيعتهـا ، وأوضاعها سار عليها مجلس الدولة وقسـم الرأى · **عبد الخالق بدوى** هو المستأجر ، عاوز ياخد ما يقدرش لأنهم أربعة عشر فدانا · فقالوا طيب ناخد ١٠ أفـدنة بكام ب ٢٤٠ جنيها ، فالراجل قال : لأ يا جماعـة أنا أخدها ب ٤٠٠ جنيه ، واجتمعت اللجنة وهذه أول مرة أراها فى مثل هذه الأحوال ـ الظاهر ، لأن الراجل كان جامد وواحد دفع ٣٠٠ جنيه تأمينا وواحد دفع ٢٠٠٠ جنيه تأمينا ، علشان يخشوا المزايدة ـ وعملوا اللجنة وانتهى الأمر بأن **عبد الخالق** يأخذها بالممارسة · **والوزير نفسه وهو المتهم رأس هذه اللجنة وانتهى لها الأمر بعد الاتفاق مع عبد الخالق ذرا للرماد فى الأعين أن يرفع السعر الى ٣٠٠ جنيه للفدان وخدها يا عبد الخالق الله يبارك لك** · الراجل قال : **طيب الباقى أنا مستعد آخده بأربعمائة جنيه للفدان** · فقالوا له : **بس راح منهـا فدانين ثلاثة في المنافع العامة · تأخذ البـاقى** ؟ قال : **أيوه · وأخذه بأربعمائة جنيه للفـدان ، ولـكن الرد العجيب ـ يا حضرات القضاة ـ أنهم قالوا له مش حنبيع لك** · لماذا ؟ **لأن الثمن بخس · والاجراءات الملتوية التى اتخذت لتمكين عبد الخالق بدوى من أن ياخذ من أرض**

**الحكومة ب ٣٠٠ جنيه للفدان تبقى صح في عرفهم ٠٠ والاجراءات الصحيحة لراجل عاوز يدفع ٤٠٠ جنيه تبقى غلط ويقولوا له : لأ ٠** ده اللى بيسموه الرأس تحت والرجلين فوق ، الوضع مقلوب وأنا أشرح كيف حدث هذا وسندنا ما انتهت اليه التحقيقات ٠ **وكانت النيابة العمومية بصدد تقديم المتهم والأستاذ عبد الخالق بدوى الى محكمة الغدر ٠ وأنى حسب أمر تشكيل المحكمة سحبناها لتكون تحت أنظار حضراتكم وبلاش أقول كلام أكثر من كده ٠**

الجزء الرابع من الادعاء الثانى وهذا أمره هين وأود قبل أن أتطرق الى شرحه أن أقول : ان الحياة النيابية شرعت فى الدساتير **ليكون من البرلمان رقابة على الهيئة التنفيذية ، ولتحديد مسئولية الوزراء قبل البرلمان الذى يضم ممثلى الشعب ٠ هل تحقق هذا** ؟ هذه هى النظرية نشوف تطبيقها عمليا ومدى هذه الرقابة ومدى اهتمام الوزراء بالبرلمان ومدى رقابة هذا البرلمان على الوزراء **فى ملف تحقيق الدعوى الخاصة باليخت المحروسة يبين موقف المتهم فى صفحة ٩٩ ـ ١٠٢ على لسانه ولم نأخذه الا بأقواله ٠ هو كان فتح اعتماد بمبلغ مليون جنيه لاصلاح اليخت المحروسة فى الوزارة التى سبقت وزارة النحاس فجاءت هذه الوزارة ورفعت الاعتماد الى ١ر٣٢٠٠٠٠ جنيه وطرح هذا الأمر على اللجنة المالية ثم على مجلس النواب ٠ وأود أن أقول هذا بملء فمى انه لم يكن للحكومة فى تلك الجلسة الا ممثل واحد ٠**أى اهتمام للوزراء بالبرلمان ؟ والى أى حد وصل الاستهتار بممثلى الأمة ؟ ممثل واحد للحكومة هو المتهم باقراره هو طرح هذا الامر وكان يتعلق بالحربية والاقتصاد ، فدارت فيه مناقشة اعتراض من بعض الأعضاء ، أو استفسار عما تم فى أمر الأعتماد السابق ٠ وقال : لقد فتح

الأعتماد بشرط . **فهل تم التعاقد ؟ وهل بدىء التعاقد ؟** فانبرى المتهم ـ لأنه لم يكن هنـاك غيره وهو ممثـل الحكومة ـ انبرى ووقف وقال : « **أقول لكم أن التعاقد تم والعمل قد بدىء فيه فعلاً** » . فى حين أن الواقع من الأوراق غير كده ومش عاوز أتكلم لأن الأوراق رسمية وثابتة وبرر المتهم موقفه بعذر هو أقبح من الذنب . ما هو عذره ؟ هو وزير مسئول فى وقت كانت تبحث فيه مسائل مالية خطيرة . وفى مسائل حساسة قال : « **أنا لم يكن غيرى فى البرلمان ، واننى ممثل الحكومة ، وفوجئت من رئيس المجلس بهذا التسـاؤل ، فقلت جوابى ارتكانا على أقوال الاستاذ عبد المجيد عبد الحق لأنه سبقنى للادلاء بهذه البيانات** » . هل هـذا يعفيك من المسؤولية ؟ الا يدل هذا المـوقف عـلى استهتارك بالمسـؤولية الوزارية ؟ . . وهل هـذه حجـة لـك أو عليـك ؟ أنت واقف تجيب فى موضـوع حاسم ينتهى الامر فيه الى قرار . تقول مبدأالكلام وتحتج بهذه الحجة . «**أنا مش مختص خالص . اسكت لمـا ييجى الوزير المختص أو لما أجيب لكم البيانات** » . لكن تقول وتحتج بمثل هذه الحجة دى تبقى حجة غير مقبولة من جانبى ومن جانب كل مصرى .

**حضرات القضاة :**

هذه هى التهمة محددة محصورة لا نسأل المتهم الا على أنه بوصفه ممثلا للحكومة أدلى بمثل هذا البيان ، ولقد بينت لحضراتكم الى أى مدى كان اهتمام الحكومة بالبرلمان وبمصالح هذه الأمة .

**الفقرة الخامسة من الادعاء الثانى :** أحب أن أقول فى الادعاء اللى فات أن اللازمة فى القضايا التى تعـرض على حضراتكم أنه كلما كان الأمر متعلقا بالملك السابق من قريب أو بعيد سارع كل وزير وكل مسئول ـ وهذا هو

أساس الفساد ـ **سارع كل منهم الى مرضاة الملك بأى طريق وبأى شكل** • مين ما يقولش كلمة تقفل البـاب ويفوت المشروع • الموضوع كان متعلقـا برفع تكاليف اصلاح اليخت المحروسة **وكان الكل يتسـابق لأرضاء مولاه وسيده • وهذه لازمة اتحد فيها الجميع فى ذلك العهد •**

وأنا أعتقد أنه لو لم يكن هذا الضعف لما كانت تلك الاجابة •

**وفيما يتعلق بخامسا من الادعاء الثانى** ـ وهو الادعاء الخاص باعانة شركة سعيدة ـ فهذا الأمر غريب برضه ويدعونا لأن نتساءل • **أولا سعيدة دى ايه ؟** دى كانت سعيدة حقا لأنها كانت منـاط كل رعاية ومحل بحث وتدقيق وطبطبة ومحلسة من هؤلاء ، لان برضه العامل والمحرك والدافع موجود فيها • وأنا لا أريد أن أدخل فى التفاصيل ، ولكن عاوز أقول أن من ضمن أسـهمها ، **« حسب الظاهر » ٣٦٠٠ باسم الدكتور حافظ عفيفى ، و ٣٥٠٠ سهم باسم الهامى حسين و ١٧٥٠ باسم محمد طاهر و ١٠٠ سهم باسم محمد نجيب سالم** • انما تعالوا بقى ندخل فى التفاصيل وندخل فى الاقرارات الموجودة فى الورق المخفى ، نجد أن **٢٤٠٠ سهم مكتتب فيهـا باسم الدكتور حافظ عفيفى تخص الملك السـابق** • لا يعلمها الا أولو الامر والعالمون ببواطن الامـور فى ذلك الوقت ، **١٠٠ سهم مكتتبة باسم محمد نجيب سالم ، تخص الملك السابق و ٩٠٠ سهم باسـم حافظ عفيفى تخص الاميرة فوزية و ٩٠٠ سهم تخص الاميرة فوقية و ١٠٠ سهم باسم الهامى حسين تخص نازلى و ٥٠٠ سهم باسم الهامى حسين تخص فوقية** • هذه هى العلة، فاذا تبين أن الدافع موجود ومصلحة الملك وأسرة الملك السابق مـوجودة يبقى ندخل فى هـذا الأدعاء • أولا

الوزارة سارعت قبل عرض هذا المشروع وصرفت مبلغ ٣٠٠٠٠ر٣٠ جنيه قبل موافقة البرلمان ـ وهذا خارج عن نطاق الادعاء ـ وهذه مخالفة دستورية خطيرة أن يدفع من مال الـدولة ٣٠٠٠٠ر٣٠ جنيه قبل أن يعرض أمر ذلك فى مشروع قانون على البرلمان ـ كما ورد ذلك فى تقرير لجنة التطهير • نعطيها ٣٠٠٠٠ر٣٠ جنيه وبعدين نلحقها علشان الطيارات ما تقفشى وتخش فى ١٠٠٠٠ر١٠٠ جنيه ونشبك فيها شركة مصر للطيران مع شركة سعيدة • ان شركات الطيران لا بد أن تصان • محدش قال حاجة انما شركة سعيدة اللى كان عليها نصف مليـــون جنيه ديون نعطيها اعانة ١٠٠ ألف جنيه ازاى ؟ مع أن التقارير بتقول ان الجماعة بتوع الشركة دول جماعة بيتفسحوا وبياخدوا الفلوس يتمتعوا بها لمصلحتهم مش للمصلحة العـامة • مش لازم تعملوا لها شروط ؟ عملوا لها ١٤ شرطا يهمنى فى هذه الشروط الشرط الحادى عشر : لأنه أساس هذا الموضوع • وزارة التجارة والصناعة فى عهد المتهم عملت هذه الشروط ، عملت هذه الشروط فى صرف الاعانة ، على أساس أن تتعهد الشركة بالقيام بمساع جـــديدة لتخفيض ديونها ، وان تعمل الشركة للتخلص من الديون التى تدفع عنها الشركة فائدة مرتفعة بمجرد تقرير أو استلام الاعانة • ولما عرض الموضوع فى مجلس الشيوخ الاستاذ ابراهيم بيومى مدكور والأستاذ أحمد عثمـان حمزاوى قالوا ياجماعة أنتم عرضتم حالة الشركة بهذا الشكل المخيف ، ولعلهم كانوا يعلمون ما وراء الكواليس أو ما وراء الستار •

وعبد الوهاب طلعت قال : هل ستسوى هذه الديون قبل منح هذه الاعانة ـ سؤال فى محله ـ ثم عقب الاستاذ حمزاوى وقال : هل معنى هـــذا أن الحكومة لن تعطى الشركة الاعانة قبل تسوية ديونها ؟ وهذا هو الوضـــع

السليم ، ومحل الاعتراض فى هذه النقطة واضـــح • ولكن **المتهم** انبرى وقال : « **نعم** » ــ نعم أمام المجلس ــ « **وأتعهد بالعمل على تسوية الديون قبل منح الاعانة** » • ومفيش تفسير ولا ايضاح أقنع من ذلك • وقال : « **وقد وضعت شروطا بلغت ١٤ شرطا وقد اشير اليهـــا فى تقرير اللجنة ولن يصعب على تسوية الديون قبل منح الشركة الاعانة** » • فقال **الدكتور مدكور** : « **اذا كان معالى الوزير متفقا معنا على وجوب تسوية الديون قبل منح الاعانة ، فهل لديه مانع من اضافـــة فقـــرة تنص على هذا فى القانون ؟** » لقد كان من اليسير ومن السهل ويكون من محاسنه ومحل فخره اذ يجيب مثل هذا الطلب، تصحيحا لهذا الامر • لان هناك طرفا آخر خارجا عن ســـــلطة الحكومة ، ولا نملك بشأنه شيئا الا بسلطه أو تشريع • لأن هذا الأمر لا يتعلق بعمل تنفيذى بحت • **ولأن هناك طرفا آخر أجنبيا خارجا عن سلطة الحكومة ولا نملك فى شأنه شيئا ، اللهم الا بسلطة التشريع** • وهنا رد حضرة صاحب المعالى المتهم وقال : « **أظن لا داعى لوضع النص على هذا لأنى تعهدت تحت رقابتكم البرلمانية بتنفيذه ، وأنا مسئول أمامكم عن ذلك** » • هل هناك صراحة أكثر من ذلك ؟ لقد اعترض المتهم على اقتراح **الدكتور مدكور** أن يكون هناك نص فى صلب القانون • وتعهد من جديد فهل نفذ هذا التعهد ؟ **كلا لليوم لم ينفذ وانتهت الشركة وصرف المبلغ كما هو واضح فى الأوراق بشكل آلى سريع جدا وراحت الفلوس ٣٠٠٠٠ جنيه أو ٧٠٠٠٠ جنيه ،** هذا هو مناط الادعاء •

فلم نكن مفترين **وانما أخذنا المتهم بما قال وبمـــا قال فقط وبما نسبته اليه الأوراق** • والآن لقد عرفتم السر ، وقد قلنا لكم فى غاية الاختصار • والآن مـــع احتفـــاظ الادعاء بطبيعة الحـــــال بحقه فى التعقيب

علـى كـل ما سـيثيرة الـدفاع فى جميـع الادعـاءات ، فانى أختتـم كلمتى ختـاما مـؤقتا : وهى أن المتهم وقد استمعتم الى الادعاءات التى أقيمت عليه ، وعرض من أجلها على حضراتكم ـ الادعاء الثـانى بفقراته الخمس بالاضافة الى الأدعاء الأول ـ ابى الا أن يكون كذلك لأنه رغم هـذه السنوات القديمة **التى كان رجال الثورة وقادتها قد اطرحوها ولو الى حين او تغاضوا عنها أو أظهروا اللين من ناحية مرتكبيها على أن يعودوا الى رشدهم ، أو ينزووا عـلى الاقل فيتركوا المجـال للصالح** • ولكنه تحرك من جديد ـ وهـو محلّ الأدعاء الأول ـ فحركنا له القديم أى أنه الذى حرك الادعاء على نفسه بنفسه وما ظلمناه • ولـكنه ظلم نفسه « **أفمن يمشى مكبا على وجهه أهدى أم من يمشى سويا على صراط مستقيم** » •

**الدكتور صلاح الدين** ـ الآن الساعة الواحدة والنصف والمرافعة ستكون طويلة • وفيما يتعلق بالشطر الأول من الأدعاء الثانى ، تفضلت المحكمة فأجابتنى الى ما طلبتـه من افساح الوقت لى • وأنا أريـد أن أطلع عـلى محضر جلسة اليوم • وريثما يتم هذا الاطلاع فأنا أترك ما قاله الادعاء معلقا على صحيفة المتهم الناصعة ، الى أن أبدأ دفاعى وموعدنا الصبح اذا شئتم ، أليس الصـبح بقريب ؟ ••

**الرئيس** ـ لحظة واحدة لو سمحت •

**( مداولة قصيرة بين هيئة المحكمة )** •

**الرئيس ـ قررت المحكمة سماع مرافعة الدفاع الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس • والآن تحب المحـكمة أن تستجوب المتهم وتستفسر منه عن بعض النقط** •

**الدكتور صلاح الدين** ـ تحت أمرك يافندم •

**الرئيس** ـ تقدر تبين للمحكمة كيف بدأت حياتك السياسية ؟

**المتهم** ـ بدأت حياتى السياسية وانا طالب فى السنة الاولى من الدراسة الابتدائيـــة ، بمعنى أنى مش كنت باحترف السياسة وانما تصادف ...

**الرئيس ـ احنا نقصد حياتك السياسية وانت راجل مش تقول لنا عن تاريخ حياتك بالتفصيل من الاول خالص .**

**المتهم** ـ دى كلمة عابرة . انا اتربيت فى مدرسة مصطفى كامل وسمعت الدستور وسمعت الوطنية فيظهر انى تشبعت بهذه المبادىء ، فكنت وقت سعد زغلول وزملائه ـ لما راحوا دار المندوب السامى ـ كنت أنا تلميذا فى السنة الرابعة الاعدادية (الثانوية) .

**الرئيس ـ وتشبعت بالدستور وبروح الدستور .**

**المتهم** ـ أيوه وتشبعت أيضا بالوطنية . ثم قامت الحركة الوطنية سنة ١٩١٩ فاشتركت فيها ...

**الرئيس ـ لما تشبعت بروح الدستور كنت بتحافظ عليه؟**

**المتهم** ـ أيوه ياافندم .

**الرئيس ـ حتى فى حياتك السياسية وانت وزير ؟**

**المتهم** ـ كنت باحافظ عليه كل المحافظة .

**الرئيس ـ هل الدستور نص أن الوزير ييجى امام ممثلى الامة ويدلى اليهم ببيانات لم يدرسها ولا يعرف صحتهـــا من خطأها ؟**

**المتهم** ـ أقرر لحضراتكم اننى لم أدل ببيان كاذب اطلاقا ، ولم أدل ببيان غير صحيح .

**الرئيس ـ وبالنسبة للمحروسة ؟**

**المتهم** ـ انا قلت فى التحقيق انا كنت الوحيد صحيح . يعنى انا كنت الوزير الموجود مصادفة ...

**الرئيس** ـ وهل الدستور روحه ..

**المتهم** ـ انا مش مسئول شخصيا .

**الرئيس ـ هل الدستور ينص أنهمن الجائز أن مجلس الوزراء لايمثل امام ممثلى الامة ؟أمال مجلس النواب بيجتمع ليه؟**

**المتهم** ـ يكفى ان واحدا من الوزراء يمثل الحكومة .

**الرئيس** ـ والباقين فين أمال ؟

**المتهم** ـ بيكونوا فى مجلس الشيوخ أو عندهم اجتماع لجنة .

**الرئيس** ـ وحيدر كان موجودا في مجلس الشيوخ ؟

**المتهم** ـ حيدر ايه . لا .

**الرئيس** ـ هو مش كان وزير الدفاع ؟

**المتهم ـ لأ . ده كان وزير الدفاع مصطفى نصرت .**

**الرئيس** ـ طيب مش هو الوزير المسئول عن المحروسة ؟

**المتهم** ـ أيوه ، والحكاية جت مصادفة ووجدت نفسى اناالوحيد فى مجلس النواب .

**الرئيس ـ لما انت مش مختص ليه ماطلبتش التأجيل بدل ما تدلى باجابة غير صحيحة ؟**

**المتهم** ـ انا سأبين أن اجابتى صحيحة ، أنا مش جاوبت على السؤال . لكن اللى حصل ان اللى أثار هذا الموضـوع قال : «**هل بدىء فى الاصلاح**» ؟ فسارع الاستاذ **عبد المجيد عبد الحق** وقال : «**ان المسألة مسألة فرق عملة واحنا بصدد اعتماد فرق عملة بس ومن حيث مبـــدأ الاعتماد ده كان تقرر من قبل كده فى مجلس النواب فى عهد السعديين سنة ١٩٤٩**» .

يبقى المبدأ مفروغا منه . فسأل الرئيس **وعبد المجيد عبد الحق** رد عليه وقال : «وقد بدىء فى الاصلاح فعلا».

**الرئيس** ـ هو كان فى هذا الوقت نائبا ؟

**المتهم** ـ أيوه ولكنه كان عضوا فى لجنة الشئون المالية اللى من اختصاصها ان تبحث هذه الاعتمادات ، وان تستدعى الوزير المختص ،وممثل الحكومة المختص من كبار موظفى الدولة • يعنى مش ضرورى الوزير ، يكفى وكيل الوزارة أو مدير عام المصلحة المختص • فأنا استنتجت انه : أولا دار البحث فيه فى مجلس الوزراء ، وان **عبد المجيد عبد الحق** كان نائبا وعضوا فى اللجنة المالية • فلا بد أن مندوب الحكومة كان حاضرا وسئل هذا السؤال ، وعزز هذا الايضاح • وعلى هذا الاساس أدلى هو باجابته بأن الاصلاح بدىء فعلا • وبعد كده انا اتكلمت وجايز يكون رئيس المجلس سألنى وقال : احنا عاوزين رأى الحكومة •

**الرئيس** ـ هو الرئيس اللى وجه السؤال ؟ وهل كان فى جلسة مجلس الشيوخ فى نفس اليوم ؟

**المتهم** ـ انا مش فاكر ، لان دى حاجة بقى لها سنين •

**الرئيس ـ طيب ابقوا ابحثوا لنا المسألة دى •**

**الاستاذ عبد الرحمن صالح** ـ حاضر •

**المتهم** ـ بعد هذا • الحكاية دى اصلا من اختصاص وزير المالية لانه هو اللى بيبحث الاعتمادات المالية • ووزير الحربية ايضا مختص بذلك لان العملية دى واقعة فى وزارته ، وانا بنيت ردى على سببين جوهريين ، السبب الاول : ان المسألة سبق ان اعتمدت سنة ١٩٤٩ لغاية سنة ١٩٥٠ من غير مايكونوا بدأوا فى الاصلاح ، **والسبب الثانى :** كان **عبد المجيد عبد الحق** اتكلم فى المجلس وقال : انه بدىء فعلا فى الاصلاح •

**الرئيس ـ ولكن الواقع انه ماكانش بدىء فى الاصلاح •**

**المتهم** ـ الذى تبين لنا ـ وهذا ماسيبينه **الدكتور محمد صلاح الدين** ـ ان الاصلاح قد شرع فيه فعلا •

**الرئيس** ـ كان بدىء فيه ؟

**المتهم** ـ انا قلت انه شرع فيه **وعبد المجيد عبد الحق قال : انه بدىء فيه** . وانا قلت شرع . وفيه فرق بسيط بين الاثنين .

**الرئيس** ـ ايه الفرق اللى بينهم ؟

**المتهم** ـ البدء اننا **نجيب المركب ونخلى فيها ونصلحها** . أما الشروع **فيختلف عن ذلك** . ولقد تبين من استجواب **جلال علوبة** ـ وهو المختص وكان حاضرا فى لجنةالشئون المالية بمجلس النواب ـ انه أثبت أن المركب كانت راحت قبل كده فعلاالى ايطاليا ، يعنى شرعفىاصلاحهاأى انها فى طريقها الى الاصلاح .

**الرئيس ـ طيب وانتم ماكنتوش تعرفوا ان الميزانية كان فيها عجز ١٦ مليون جنيه ؟**

**المتهم** ـ انا مش مسئول عن النقطة دى .

**الرئيس ـ انت كنت وزيرا فى هذه الوزارة وطبعا تبقى انت مسئولا فى هذه الوزارة .**

**المتهم** ـ هذه المسألة لها وجهة نظر دستورية ، فالوزير مسئول مسئولية تضامنية عن الوزارة فى السياسة العليا ، انما كل وزير فى همه وفى أعماله فى الوزارة بتاعته يعنىهو مسئول عنها شخصيا .

**الرئيس** ـ عاوز استفسر . عندنا مركب بتاعت الملك السابق اللى هى المحروسة ـ هو عاوز ـ يستصلحها . قدر لها مليون جنيه من ايام وزارة سابقة ، **ولم يكن قد بدىء فى التنفيذ . وبعد ذلك جت وزارة الوفد . هذا الاجراء يعنى خطأ أو صواب ؟ هل درستموه لانه كان من وزارة سابقة ؟**

**المتهم** ـ احنا جينا امام الامر الواقع ، والمشروع ده كان صدر به قانون .

**الرئيس ـ مش تقدروا تلغوا القانون ؟**

**المتهم** ـ يصح .

**الرئيس ـ كنتم تعرفوا ان فيه عجزا فى الميزانية يقدر بحوالى ١٦ مليون جنيه ؟ انا باتكلم عن مجلس الوزراء : هل فكر فى هذا الموضوع ؟**

**المتهم** ـ لما يكون هذا الموضوع قد عرض على مجلس الوزراء فاحنا جينا فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٠ .

**الرئيس ـ وكنتم مستعجلين على ايه بالنسبة للاصلاح ؟ وليه لم تطلبوا تاجيل نظر هذا الموضوع ؟**

**المتهم** ـ فى مجلس الوزراء والا فى مجلس النواب ؟

**الرئيس** ـ فى مجلس النواب عرض موضوع زيادة الاعتماد لاستصلاح اليخت **وانتم مادرستوش الموضوع زى مابتقول دلوقتى ، فليه ماطلبتش التأجيل ؟**

**المتهم ـ انا ارتكنت على كلام عبد المجيد عبد الحق** باعتباره عضوا فى اللجنة المالية ، والمفروض انه لابد استمع لمندوب الحكومة اثناء مناقشة المشروع فى اللجنة .

**قائد أسراب حسن ابراهيم (عضو اليسار) ـ يعنى عبد المجيد عبد الحق مسئول ؟**

**الرئيس** ـ ربنا عرفوه بالعقل . لما اشوف مركب قديمة مطلوب اعتماد مبلغ مليون جنيه ، وبعدين ٣٢٠ الف جنيه لاستصلاحها أقوم أفكر فى الموضوع .

**المتهم** ـ الـ ٣٢٠ الف جنيه دول فرق العملة .

**الرئيس ـ الخزانة تتكلف أد ايه ؟**

**المتهم ـ مليون و٣٢٠ الف جنيه .**

**الرئيس ـ يستصلحوا مركب بمليون و٣٢٠ ألف جنيه علشان يركبها واحد . ؟**

**المتهم** ـ أؤكد لكم انى ماأعرفش التفاصيل ٠

**البكباشى ابراهيم سامى** ـ امال اتصديت لها ليه ؟

**الرئيس** ـ انت راجل وزير المفروض انك تعترض ٠

**المتهم** ـ كوزير فى مجلس الوزراء ايوه ٠

**الرئيس ـ لماعرض عليكم المشروع ده اللى يتكلف مليون و ٣٢٠ ألف جنيه ماكنتوش عارفين أن فيه عجز أد ايه فى الميزانية ؟ ثم ده اعتماد اعتمدته الوزارة اللى قبلكم ، وانتم ناس أصحاب أغلبية ومسئولين من الشعب فليه ماعارضتوش انتم عندكم أغلبية والا لأ ؟ تقدروا تقفوا وتخالفوا رغبات الملك ؟**

**المتهم** ـ ايوه نقدر نقف وسبق وقفنا ٠٠٠

**الرئيس** ـ وليه ماوقفتوش فى الموضوع ده ؟

**المتهم** ـ انا والله مش فاكر ظروفها ٠ جايز اتناقشنا فيه وجايز أكون اعترضت والله أعلم ٠

**الرئيس ـ اذا كانت المسـألة دى أثيرت فى مجلس الوزراء ، وانت اعترضت تبقى عارف حقيقة الامر ، وتقدر تدافع عن هذا فى مجلس النواب بحماس لو كان الامر بحث فى مجلس الوزراء ٠ يعنى ماتدليش ببيانات فى مجلس النواب الا اذا كنت عارف الحقيقة ٠**

**المتهم** ـ ارجعوا للمذكرة التفسيرية للاعتماد ٠

**الرئيس** ـ ربما المسألة أثيرت فى مجلس الوزراء والموضوع ده يتناول مبلغا ضخما زى ده لاصلاح مركب لافائدة منها ٠ المفروض أنهم يدرسوا ٠ ويدرسوا الموضوع بتفاصيله فاذا كانوا درسوا الموضوع فى مجلس الوزراء بتفاصيله لما رحت مجلس النواب لازم تكون عارفه ٠ لكن اجابتك فى مجلس النواب كانت تخالف هذا ٠

**المتهم** ـ الاعتماد صدر فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وبعد كده اتغير سعر الجنيه اللى هو فرق العملة ٠

**الرئيس** ـ انا مسلم بهذا ٠ أنا مسلم بفرق العملة ٠ **انما بس الخزانة اللى فيها عجز ١٦ مليون جنيه ازاى مع هـــذا أفكر انى اصلح مركب علشان واحد يتفسح بيها وتدفعوا فى نظير كده مليون و٣٢٠ ألف جنيه** ٠ انتـــم كوزراء مسئولين مافكرتوش فى الحكاية دى

**المتهم** ـ كوزير مسئول فى البرلمان انفذ ولو كان ده ضدرأيى ٠

**الرئيس** ـ هل درس هذا الموضوع ؟

**المتهم** ـ الموضوع درس وقال لنا وزير المالية الاستاذ **زكى عبد المتعال** : ان فيه خبراء عاينوا المركب وقالوا ان الاصلاح أوفر من شراء مركب جديدة ٠

**الرئيس** ـ ياسلام ٠ الاصلاح احسن من شراء مركب جديدة ٠ خصوصا اذا كان الاصلاح بينصرف عليه مليون و٣٢٠ ألف جنيه ٠

**المتهم** ـ ده رأى وزير من الوزراء ٠

**الرئيس ـ طيب والمركب دى كانت بتستخدم فى ايه ؟**

**المتهم** ـ انا أعرف أن المحروسة دى من أملاك الدولة ٠

**الرئيس** ـ طيب وكانت بتستخدم فى ايه ؟

**المتهم** ـ انا اعتقادى انها كانت بتستخدم فى اغراض عامة ٠

**الرئيس** ـ يعنى كانت بتنقل ركاب ؟

**المتهم** ـ جايز يكون فيه خدمات والتفاصيل دى مااعرفهـــاش انا أعرف انها بتقوم بخدمة عامة وانا أصارحكم بالحقيقة ٠

**الرئيس ـ وايه هى الخدمة العامة ؟ يعنى عاوز تقول انها بتخدم فى الموانى ؟**

**المتهم** ـ حقيقة لا اعرف ٠

**الرئيس** ــ طيب نفرض انها بتقوم بخدمة عامة فى الموانى ؟ تقوموا تصرفوا عليها مليون و٣٢٠ ألف جنيه ؟

**المتهم** ــ يبقى معنى ذلك انى أنا احمل مسئولية غيرى أومسئولية أحد الوزراء أو مسئولية مجلس الوزراء كله ٠

**الرئيس** ــ انا بناقشك مناقشة مواطن لمواطن بلاش انت كنت وزير ، وبلاش نتكلم فى المسئولية ، **الحالة المالية بتاع البلد بالشكل الفلانى وكان فيها عجز ١٦ مليون جنيه ٠**

**المتهم** ــ انا لم أكن أعرف ان الميزانية فيها عجز ، لان الميزانية ماكانتش أعدت بعد ٠

**الرئيس** ــ نفرض ان مفيش عجز وأن حالة الميزانية مفيش أحسن من كده، وان حالتنا المالية معدن ، والاحتياطى مالى الخزاين والاشيا رضا **تيجوا تصلحوا مركب ركاب علشان يستعملها فرد واحد عنده بدل المركب مراكب ومراكب ٠**

**المتهم** ــ أقسم بالله العظيم انا ماعرف الحكاية دى ٠

**الرئيس** ــ انتم لما بتقعدوا فى مجلس الوزراء بتناقشوا المسائل اللى بتعرض عليكم والا لا ؟

**المتهم** ــ طبعا ، ولكن اللى خلانى مش متذكر الوقائع انى لما رجعت للمذكرة الايضاحية اللى رفعها وزير المالية **زكى عبد المتعال** بعد أن أثيرت الحكاية دى وجدت أن المذكرة مقتضبة ، وما وجدتش فيها أكثر من اشارة لفرق العملة ٠

**الرئيس ــ انا باتكلم من الناحية المنطقية ، دولة تتحمل هذه النفقات ، الغرض من استخدام هذا المركب هو ايه ؟ هل سيعود ذلك على البلد بفائدة؟ الملك اذا كان عاوز يصلح المركب هل فيه مراكب تانية يمكن أن تؤدى الغرض٠ كل الحاجات دى يجب انها تكون فى بالكم وتناقشوها ٠**

**المتهم** ـ طبعا بتناقش ولكن من الجائز ان وجهات النظـــر بتختلف ويمكن انا لى رأى وزميل لى له رأى تانى ، وبعد كده يؤخذ الرأى فى مجلس الوزراء بالاغلبية، وده اللى يصبح رأينا جميعا ٠

**الرئيس** ـ راجل عنده بدل المركب عدة مراكب ٠

**المتهم** ـ افرضوا انى ماكنتش موافق على اصـــــلاح اليخت المحروسة وقلت وأبديت رأيى هذا ، وحصل كثيرا فى مجلس الوزراء وهذا شاهد اللى هو **صـــــلاح الدين** ويستطيع أن يقسم اليمين ويقـــول لكم عن اللى كان بيحصل ٠

**الرئيس** ـ انا عاوز أحكمك فى هذا الموضوع ٠ الملك عنـده بدل هذا المركب عدة مراكب أخرى ٠ مطلوب لاصلاح المحروســــة اعتمـــــاد ٣٢٠ ألف جنيـــــه فوق المليون جنيه ٠ **هل الميزانية تحتمل هـذا العبء أم لا ؟** دى مركب **حيركبها** فرد واحد ولازم يكون فى بالنا انه عنده بدل المركب دى مراكب غيرها ٠

**المتهم** ـ اذا كنت انا عرفت هذه التفاصيل ٠٠٠

**الرئيس** ـ دى مسألة مش عاوزه تفاصيل ومعروفة فهل كنت تعترض ؟ وليه انت ماعترضتش ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ آتزر وزارة وزر أخرى ؟

**الرئيس** ـ والحكاية دى مشيت ازاى ؟

**المتهم** ـ الحكاية كانت فى٦فبراير والاعتماد جه لمجلس النواب فى ذلك الوقت ، ومن الجائز أن الموضوع ده يكون جـه فى يناير ، ولكن على أى حال انا مش متذكر التفاصيل٠

**الرئيس** ـ المسائل اللى زى دى كانت بتدرس والا لأ ؟

**المتهم** ـ كانت بتدرس وكنا بنقعد ٤ او ٥ ساعات واذكر أن وزير الماليه فى ذلك الوقت **الدكتور زكى عبد المتعـــال**

قال لنا ان فيه خبراء جم وعاينوا المـركب وقالوا : ان الاصلاح أحسن من شراء مركب جـديدة · الجائز اننى اعترضت على هذا الاجراء · مش فاكر يمكن اعترضت ·

**الرئيس** ـ ولكن انتم عارفين انكم حاتصلحوا اليخت ، لنفرض أن الملك حيستعملوا فى نزهاته ، وهو عنده بدل المركب مراكب أخرى ، فهل كنتم مقتنعين ؟

**المتهم** ـ نفرض أن مجلس الوزراء أخطأ تقوم المحكمة تسـألنى أنا وتؤاخذنى ؟

**الرئيس ـ انا بدى أشوف الاوضاع كانت ماشية ازاى علشان انت كنت ···**

**المتهم ـ من ضمن الشلة** ، ده الخطأ جايز على كل فرد . دهحتى الانبياء نفسهم بعضهم أخطأ وعوتبوا فى ذلك ·

**الرئيس** ـ نحن لانتكلم عن الخطأ ، بل نبحث فى طريقـــــة التصرف · **عاوزين نعرف هل المسائل كانت بتـــدرس بروح المصلحة العامة والا بروح المصلحة الشخصية ·**

**المتهم** ـ أؤكد لحضراتكم اننا فى بعض المسائل ماكناش بناقشها فى جلسة واحدة أو جلستين بل كنا نأخذ فى دراستها جلسات وجلسات ·

**الرئيس** ـ كنتم بتتناقشوا مثلا وتقولوا اننا لو ماعملنـــاش لفاروق يقوم يحصل بيننا وبينه تصادم ·

**الدكتور صلاح الدين** ـ جايز كنا بنفكر فى هذا ·

**الرئيس ـ فنقوم نرضيه ونمشى له هذا الطلب ·**

**الدكتور صلاح الدين ـ جايز ·**

**الرئيس ـ يعنى الاغلبية اللى مسنودة من الشعب ملهـــاش اعتبار ؟**

**الدكتور صلاح الدين** ـ المتهم يحاسب عن عمله هو ·

**الرئيس** ـ انا باتكلم فى هذه النقطة لان المحكمة تحب تستوضح فى بعض حاجات علشان تشوف المتهم كان وضعه ايه.

**المتهم** ـ وهل انا أحمل مسئولية تصرف ١٦ وزير ؟

**الرئيس** ـ ده من باب الاستئناس بس .

**المتهم** ـ اعملوا معروف اناحالتى النفسية تعبانى وانتم برضه مقدرينها .

**الرئيس ـ طيب وليه كنت موافق تقعد فى هذه الوزارة . ؟**

**المتهم ـ اقسم بالله العظيم انى دخلت الوزارة فى سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٥٠ كنت مرغما ، وكان ذلك رغـــم انفى ،وانا** استشهد بمقالة كتبها **مصطفى أمين** فى ذلك الوقت ، انا لما دخلت وكيل وزارة الداخلية رحت بالدموع . وكان **النحاس** كل مايعرض على ويلح انا أرفض وبعد خمس مرات قال لى : دى رغبة جلالة الملك والمرسوم خـلاص اتمضى ، فلما قال الكلام ده دخلت على **صـــلاح الدين** ورحت مستلقى على الكنبة وبكيت وقلت : ياباشا اتركنى فى مكتبى وانا مش عاوز الا المحاماة وعضـــوية مجلس النواب كخدمة عامة . خمس مرات دخلت عليه وانا أبكى وهذه مقالة **مصطفى امين** كان كتبها فى ذلك الوقت . وانا لما دخلت سنة ١٩٤٢ اذا بى لما عينت وزيرا لماسكت وكانت روحى فى المعارضة ظاهرة . ولما قدم استجواب ضد اعتقال **على ماهر** وكان مقدما من **عبـد السلام الشاذلى** كان فيه عشرين طلب للكلام ، فأنا أخيرا طلبت الكلمة فاذا برئيس المجلس يستدعينى وقال : انت حاتتـــكلم أول واحد وكان فاكر اننى سأؤيد الوزارة فى تصرفها بشأن اعتقال **على ماهر** ، واذا بالمجلس يدهش اذ وجدنى أعارض فى اعتقال **على ماهر** . انا أحب المعارضة ويظهر ان هذا هو اللى جاب لى التعب . انا أحب المعارضـــة البريئة . من سنة ١٩٣٧ وانا **وعبـد الحميـد عبد الحق**

فى المعارضة · وقد نجحت وعارضت الملك فىاستجوابات عديدة لما راح سد الشارع اللى يطل على ميدان عابدين، وهذه البيوت اللى جنب السراى ، وتصرف فى بركة الصيد اللى فى الفيوم · كل ده أثرته فى مجلسالنواب ولما جمعتنى الصدفة فى الاعتقال مع **كريم ثابت قال** لى : انالملك كان معارضا فى تعيينك وزيرا ، فقلت له :**ياريته ماكان وافق على تعيينى ·**

**الرئيس ـ وهل انت كنت بتعارض رأى مجلس الوزراء وما كنتش موافق على الاوضاع دى ؟**

**المتهم** ـ فى بعض الاحيان لما كنت فى الوزارة كنت باعارض داخل المجلس ، ولكن انا كنت بابقى أقلية ، واضطر اننى اروح أدافع فى مجلس النواب ·

**الرئيس ـ يعنى انت ماكنتش موافق على اللى ماشى ؟**

**المتهم** ـ يصح بس مش كله ·

**الرئيس** ـ ولما عرضت مسألة المحروسة فى مجلس النوابكان عدد النواب اللى كانوا حاضرين كام ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ يعنى النسبة القانونية للحضور كانت أد ايه ؟ الاغلبية المطلقة يعنى النصف زائد واحد ·

**الرئيس** ـ مفيش حد اتكلم غير **عبد المجيد عبد الحق ؟**

**المتهم ـ ابراهيم شكرى** قال : «بالرغم من أن المحروسة لها اعتبارات وطنية وتاريخية فانى أرى انه بدل تصليحها نجيب مركب تانية » ·

**الرئيس ـ ودى تضعوها فى المتحف مثلا · هو يعنى لما اقول بدل مانصلحها نجيب واحدة جديدة هى دى تبقىمعارضة؟ أمال مجلس النواب اللى هو ممثل الاغلبيةكان بيعمل ايه؟**

**المتهم** ـ الصور ساعات تمشى خطأ ، وساعات تبقى مضبوطة ·

**الرئيس** ـ يعنى بالنسبة للمحروسة كانت خطأ ؟

**المتهم ـ انا مش شايف أن الملك ده شخصيا يســـتحق حتى فلوكه ، والله على ماأقول شهيد .**

**عضو اليسار ـ النهارده بس بتقول الكلام ده .**

**المتهم** ـ انا قلت هذا .

**عضو اليسار** ـ اللى قلته ثابت وهو انه بدىء فى الاصلاح .

**المتهم** ـ كلام الادعاء عاوز شىء من الدقة ، واحنـــا حانصححه لما نيجى لوقت المرافعة ، وبهذه المناسبة حضرة المدعى الاستاذ **عبد الرحمن صالح** اللى هو تولى الادعاء بتـاع المحروسة ـ وانا أحتكم الى ضمائركم ـ ينسب الى ويقول: **قرر غنام ان الحكومة قررت وتعاقدت على العقد فى حدود الاعتماد»** . مع ان هذا ماحصلش منى وكل ماقلته انه فضلا عن الاعتبارات الوطنية والتاريخية التى ذكرهـــا **ابراهيم شكرى** فقد شرع فى الاصلاح فعلا ، وانا أرجو أن الوضع يكون مفهوما وحضراتكم تعرفون أن البـلد كلها من اولها لآخرها من جميع النواحى ، وجميـــع الفروع الملك أفسدها وظلمت هيئات كثيرة .

**الرئيس ـ عاوز تقول ان سلطان الملك وجبروته هو اللى خلى مجلس النواب يوافق على هذا ؟ وهو اللى خلى مجلس الوزراء يوافق على هذا ؟**

**المتهم** ـ هذه سياسة عليا يعرفها اللى بيتصلوا بالملك .

**الرئيس** ـ ومجلس النواب ماعارضش ليه ؟

**المتهم** ـ عارف مجلس النواب بييجى يعمل ايه ؟

**الرئيس** ـ كان يقدر والا لأ ؟

**المتهم ـ يقدر .**

**الرئيس ـ وصاحب أغلبية والا لأ . ؟**

**المتهم ـ أيوه .**

**الدكتور صلاح الدين** ـ انالم أكنأردأنأدخل فى هذا الموضوع لان هذا الموضوع يدخل فى السياسة العليا وهـــذا موضوع يطول أمره • وانا حرصا على مصلحة المتهـــم كان يقتضينى الامر أنى أترافع على أساس : ولا تزر وازرة وزر أخرى • انا أدافع عن **غنام** فى حدود مايقتضيه الدفاع عن المدعى عليه وفى حدود هذه التهم التى وجهت اليه • ولكن بطبيعة الحال المحكمة لها وضع خاص وضع المحكمة الخاص يجعلها تنظر الى المتهم ـ كما قال رئيس المحكمة ـ على ضوء الحالة العامة التى كانت موجودة • وانا حين اترافع ربما مسست هذه الناحية بما فيـــه مصلحة المتهم ، بالمقدار الذى يثار في هذه الجلسة •

**الرئيس ـ هل انت بتترافع دلوقتى ؟**

**الدكتور صلاح الدين** ـ لا ولكن أرجو أن يســـمح لى بأربع أو خمس جمل ونحن نكتفى بهذا • فهل تأذن لى المحكمـــة بهذا • ؟

**الرئيس ـ اتفضل •**

**الدكتور صلاح الدين** ـ يصح أن الاغلبية التى عرفت دائمـا باصطدامها بالملك السابق رأت ان اصـــطدامها بالملك السابق كان يؤدى الى الاعتداء على الحياة البرلمانيـــة ، فسدت من هذه الناحية ، حتى لايصح أن يقال : انالبلد كان فيها حياة برلمانية وأغلبية مهما تكن هذه الاغلبيـــة يكن حكمنا عليها الآن ومهما يكن قولكم عليها •

**الرئيس** ـ احنا مابنقولش حاجة • احنا بس بنسأل كان فيه أغلبية والا لا • ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ هذه الاغلبية مجموع مدة حكمهـا فى الحياة الدستورية كلها لم تتجاوز ٧ سنوات ، والباقى من سنة ١٩٢٤ الى ١٩٥٠ كانت الاقلية هى التى تحكم هذا البلد ، وبهذا فسدت الحياة الدستورية • هـــذه

سياسة عليا ، ومن الجائز اننا كنا نرى ان المصلحة الدستورية فى تثبت أقدام الدستور ٠

**الرئيس ــ هذه هى السياسة التى افسدت الدستور ٠**

**الدكتور صلاح الدين** ــ وقد وقفت الاغلبية باستمرار فى وجه الملك وكان يؤدى الى مجىء اقلية فى الحكم مما قلب الاوضاع البرلمانية ٠

**الرئيس ــ علشان أحمى الدستور أقوم اخضع ويبقى مفيش رقابة للدستور فى نفس الوقت ؟**

**الدكتور صلاح الدين** ــ جايز أساسيس مش أخضع ٠ فيه مسائل قد يهون امرها ولكن لازم أعلو بمصلحة الوطن ٠

**الرئيس ــ تثبيت قواعد الدستور معناه انه يبقى يحضروزير واحد فى مجلس النواب ؟**

**الدكتور صلاح الدين** ــ يمكن يكون للوزراء الآخرين مشاغل أخرى ٠

**الرئيس** ــ أهم من انهم يأتوا امام ممثلى الامة ٠ هل هده روح الدستور ؟

**الدكتور صلاح الدين** ــ يحصل كثير جدا فى جميع المجالس النيابية فى البلاد الاخرى ألا يحضر أمام المجلس الا وزير واحد ممثلا للحكومة ، وليس هذا بدعا فى مصر ، بل انه يحدث فى انجلترا أن ينعقد البرلمان بأربعين عضوا ٠

**الرئيس** ــ والوزير الواحد ده الممثل للحكومة ، هل يقدر يجيب **على أسئلة الاعضاء المختلفة من تجارة وزراعة وصحة الـ٠٠٠**

**الدكتور صلاح الدين** ــ على حسب مايجرى فى الجلسة ٠

**الرئيس** ــ يعنى كان مكلف ٠

**الدكتور صلاح الدين** ــ يصادف أن بعض الوزراء بييجوا فى أول الجلسة ويردوا على أسئلة النواب ويكون عندهم عمل فينصرفوا ٠

**الرئيس** ـ وهذه الاسئلة كانت موجهة من جلسات سابقة ؟

**المتهم** ـ بعض الوزراء يجيبوا على هذه الاسئلة وبعد ذلك يكون عند بعضهم استجواب فى مجلس الشيوخ أو عنده لجنة فى الوزارة أو موعد آخر يقوم ينصرف ٠

**الرئيس** ـ دى لها أولوية على حضور جلسات البرلمان ؟

**المتهم** ـ الخطأ كان جاى من ان اللجنة المالية أو مجلس النواب لما يخطر الوزير اللى عنده حاجة يقوم الوزير اللى عنده مشغولية ينتدب أحد الموظفين المختصين ، وده يجب أن يكون من كبار الموظفين بحكم الدستور، علشان المسائل الاساسية الخاصة بالوزارة يبقوا موجودين ٠ ويساعدوا الوزير الموجود على الرد ، والظروف هى اللى أوجدتنى أن أكون أنا الوزير الوحيد فى المجلس ، وأبقى امام امر واقع فأرد ٠ وحصل كثيرا أننى أفضل لوحـــدى فى المجلس واكون مرتبطا بمواعيد ماأقدرش أوفيهـــا ٠ وأفضل فى المجلس لغاية الساعة ١٢ أو واحدة بالليـل نتيجة اننى أواظب وأؤدى مهمتى كما يرضاه ضميرى ٠

**الرئيس ـ كان من حقك أن تطلب التأجيل للاجابة على هـــذا السؤال والا لأ ؟**

**المتهم** ـ يصح ، وكلمة شرع دى لها قيمتها وكلمة لها مايبررها فى أوراق التحقيق كما سيبين لحضراتكم زميلى الدكتور صلاح ـ مش زميلى دلوقت لاقدر الله ـ انما أخى ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ ليه أنا زميلك برضه ٠

**المتهم** ـ سيبين فى المرافعة أخى صلاح كيف شاء سوء الحظ أن أكون فى هذا الموقف ، وكيف ظلمتنى الصـــدفة ٠ وعلشان كده أنا جزعت لما افتكرت أن المحكمة حتحملنى مسئولية هذا التصرف كله ، مع ان أنا ماليش شأن فيه بالمرة ٠

**الرئيس ـ شركة سعيدة لها نفس الموضوع ٠**

**المتهم** ـ فيما يتعلق بالادعاء الموجه الى فى هذا الصدد فهو غير صحيح وانا لما اتعهدت هذا التعهد كنت صادقا فيــــه ونفذته ٠

**الرئيس** ـ طيب هل الشركة سددت ديونها ؟

**المتهم** ـ يخيل الى أن ضيق الوقت برضه لم يمكن حضراتممثلى الادعاء ـولهم العذرـ من مراجعة هذه الدوسيهات كلها والجلسة كانت يوم ٤ يونيه وجات لى المضبطة يوم ٦ يونيه ٠

**الرئيس** ـ برضه كنت الوزير الوحيد فى هذه الجلسة ؟

**المتهم** ـ مش فاكر ٠

**الرئيس** ـ وليه ماردش وزير الحربية ؟

**المتهم** ـ انا كنت الوزير المختص ، والاعانة كانت خاصة بسنة ١٩٤٩ ومقررة سنة ١٩٤٩ قبل مانيجى واحنــــا اللى نفذناها ، وبعد ماانصرفت دى وزارة الحربية قالت : دول عاوزين اعانةجديدة لسنة ١٩٥٠ وقدرها ١٠٢ر٠٠٠ وكسور لشركة سعيدة ، فأشرت على الورق وقلت يرسل كتاب لوزارة الحربية بأننا اصبح لاشأن لنا بهــــذا الموضوع ٠ خصوصا وان مصلحة الطيران المدنى تابعة لوزارة الحربية ٠ وهى التى تستطيع أن تتولى تقديرهذه الاعانة وهىأولى بأن تتصرف فى هذه الناحيــــة ، وان كانت الوزارة فى حاجة الى معونة ادارة الشركات بوزارة التجارة والصناعة فى مراجعة حسابات الشركة فلا مانع لدينا ، تصوروا أن الاستاذ **عبد الرحمن الساوى** فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ وقبل ان نخرج من الوزارة بأسبوع أو بعشرة أيام كتب جوابا من صفحتين يقول فيه : انتم ياوزارة التجارة اللى مسؤولين ، وانكم انتم اللى طلبتم الاعانة ٠

**الرئيس** ـ طيب ليه تكلمت فى مجلس النواب ؟

**المتهم** ــ لم يكن الاختصاص قد تغير ، وهذا الوضع أنا أردت أن أصححه لما جت لى المضبطة بتاعت ٤ يونيه التى تعهدت فيها هذا التعهد أشرت عليها وقلت : «**سعادة الوكيل عبد الله بك أباظه** : .أرجو تنفيذ هذا التعهد الذى تعهدت به فى ألا يصرف هذا المبلغ الا بعد سداد الديون » . وبعد ذلك ايه اللى حصل ؟ اللى حصل ان هذا الجواب أرسل للاستاذ **محيى الدين عابدين** بادارة الشركات .

**الرئيس** ــ هل نظر مجلس الوزراء موضوع الاعانة ؟

**المتهم** ــ أيوه .

**الرئيس** ــ طيب والاعانة قدرت على اساس ايه ؟

**المتهم** ــ هذه الشركة كانت شركة مستولى عليها الطلاينة ، ولما اللجنة المشكلة اجتمعت وكانت مكونة من الاستاذ **عبد اللطيف مرسى** ووزير التجارة والصناعة والمالية حضروا قلنا : نطلب مندوبا من الشركة ، فجه الاستاذ **محمد طاهر** ــ وعلم الله ــ وهذا ثابت فى الملفات اننى أمام **محمد طاهر** قلت له : ان هــذه الشركة يجب الغاؤها ، أو أن تحل أو أن تنضم وتندمج فى شركة مصر للطيران . لان العمل كان بايظ فيها جدا ، وانا اردت أن أفرق بين عهدين : العهد الاجنبى واللى كان فيه الطلاينة مستولين على الشركة ، وبين العهد المصرى .

**الرئيس** ــ هل اشترطتم طرد الطلاينة ؟

**المتهم** ــ نعم اشترطنا تمصير الشركة .

**الرئيس** ــ وخرجوا ؟

**المتهم** ــ أيوه خرجوا .

**الرئيس** ــ خرجوا امتى ؟

**المتهم** ــ خرجوا فى وقتها .

**الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ الجماعة الطلاينة تركوا اسهمهم للملك السابق وعائلته .**

**الرئيس ـ يعنى خرجوا بعد الشركة ماخسرت راس مالهـــا ودفعتوا لها الاعانة وهى ١٠٠ الف جنيه وكانت الشركة غير قائمة ؟**

**المتهم** ـ الشركة كانت قائمة ولكنها كانت بايظة .

كانت بتؤدى مهمتها ولكنها كانت بتتعثر وماشـية بصعوبة . وبهذه المناسبة اذكر أنى كان عندى قضـية فى طرابلس الغرب ، ولما حبيت أرجع لمصر وجدت طيارة من طيارات شركة سعيدة ، بينما الطيارات الاخـــرى علشان استناها لازم انتظر أسبوع . فأخذت الطيارة وكانت متعبة جدا وقلت : الكلام ده **لمحمد طاهر** .

**الرئيس** ـ المائة ألف جنيه قدروا على أساس ايه ؟

**المتهم** ـ على أساس تقارير حسابية عملتها ادارة الشركات ، بشرط أن الشركة تنتقل الى حياة مصرية صميمة .

**الرئيس** ـ والمبلغ ده كان بيصرف فى التشغيل ؟

**المتهم ـ كان المبلغ ده بيصرف فى تجديد بعض الطيارات اللى كانوا بيجيبوها من ايطاليا ، وكانوا يشتروا عدد الغيار ويرجعوها تانى ، وواحد مثلا له ورشة وهو موظف طليانى فى الشركة يقوم يصلح فى الورشة بتاعته ، وبعـدين يحاسب الشركة على كيفه . كل هذه العيوب أعتقـــد أن مجلس النواب لما اثار هذا الموضوع ما وجـــدش الا تقرير محمد سليمان غنام اللى اتكلم عنها .**

**الرئيس** ـ وهل هذه العيوب ذكرت فى مجلس النواب ؟

**المتهم** ـ أنا اللى اعترفت بهذه العيوب . ولما طلبت اللجنة المالية الملف بعت لهم الملف . وكان فيه بعض آراء أنه مايصحش فقلت لهم : لازم اظهر النواب على الحقائق . وكانت

مرافعة الاستاذ **توفيق خشبة** النائب السعدى المعارضة كلها مستقاة من هذا الملف · وقال : اننى أظهرت العيوب وانه يجب ان نفرق بين عهدين : عهد الطلاينة ، وعهد مصرى جديد ·

**الرئيس** ـ يعنى انت لما وافقت على هذا الاعتماد وضعت طبعا الضمانات الكفيلة بحسن سير الشركة ؟

**المتهم** ـ انا عملت شروط اللى بيقول عليها المدعى انها مكونة من ١٤ شرطا ، وجمعت مجلس الادارة وجبتهم وقلت لهم على التفاصيل واخذنا عليهم تعهدا ·

**الرئيس** ـ ممكن نكتب ضمانات ولكن المهم هو التنفيذ · امال الشركة كسبت الكبوات بتاعتها النظيفة دى ازاى ؟

**المتهم** ـ هذه الكبوات حظوظ ده الواحد يبقى ملىء وتجيـــله حاجة تكسره ·

**الرئيس** ـ قدرت الاعانة امتى ؟

**المتهم** ـ فى سنة ١٩٤٩ ونفذت فى سنة ١٩٥٠ ·

**الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ وصرف المبلغ فى يوليه سنة ١٩٥٠ ·**

**المتهم** ـ صرف مبلغ ٣٠٫٠٠٠ جنيه فى اول سنة ١٩٥٠ ومبلغ ٧٠٫٠٠٠ صرف فى يوليو سنة ١٩٥١ · شوفوا حضراتكم هذه المسألة انا أرسلت على المضبطة اللى فيها التعهد اخطارا الى وكيل الوزارة انه ينفذ التعهد اللى أدليت به أمام المجلس فأرسله بدوره الى ادارة الشركات برئاسة الاستاذ **محيى الدين عابدين** اللى هو خصم لى · وانا لازم أقول الوقائع اللى حصلت ، انا علمت من الجرايد أن هناك تحقيقا من السنة اللى فاتت عن شركة سعيدة وانا معتقل فى المدرسة الثانوية العســـكرية ، شفت فى الدوسيه أن الاستاذ **عبد الله أباظه والاستاذ محيى الدين عابدين** سئلا حتى بدون توجيه يمين عن هذا الموضوع · فقالا : اننا فوجئنا بأن الشركة أرسلت لنا جوابا لادارة

الشركات وقالت ياادارة الشركات احنا صرفنا المبلغ من مصلحة الطيران المدنى ، وازاى ده يتنفـذ • والشركة كانت فى هـــذه الناحيـــة حسب ماتبين من الاوراق كانت قد أرسلت تقول : احنا مش حنصرف المبلغ الا لما الوزير ينفذ التعهد • فأنا جمعت الدائنين فىالاسكندرية وكانوا حوالى ١٢ دائنا بعضهم تنازل وبعضهم كبنــك مصر قال : انا لازم أرجع لمجلس الادارة علشان آخذرأيه•

**الرئيس** ـ وليه الحكومة تتدخل فى هذا الشأن ؟

**المتهم** ـ لانى انا اللى تعهدت فلازم أفى بتعهدى •

**الرئيس** ـ وانت كنت بتعمل ده لجميع الشركات ؟

**المتهم** ـ فى غيرها كتير ، واحنا بنتدخل أحيانا فى منازعات لفضها ، فمثلا شركة الملح لما وجدت ان أعضـاء مجلس الادارة متنازعون فيما بينهم فى الصحف جمعتهم ، وكان السبب فى هذا اننى أخشى أن يؤثر هذا على سيرالعمل فى الشركة ، فى حين أن الملح سلعة تموينية هامة •

**الرئيس ـ يعنى بتتدخلوا علشان فض منازعات مش علشان تسوية ديون ؟**

**المتهم** ـ انا تعهدت بتسوية الديون ، وبعدين الاستاذ **محيى الدين عابدين** ، وفيه بينى وبينه خصومة •• وانا أحب أحفظ لنفسى الحق فى أن أبينها لان هذا مصدر •••

**الرئيس ـ المحكمة لايهمها الا الوقائع ، ولا يهمها شـــــخص مقدمها •**

**المتهم** ـ انا شاكر جداعلى كل هذا الكلام • ولما سئل الاســتاذ **محيى الدين عابدين** ازاى ماتصلتوش بمصلحة الطيران المدنى علشان مايصرفوش الا بعد تسوية الديون بنـاء على تأشيرة على المضبطة فقال : انا افتكرت أنه تصريح جدى ، وده كان بس علشان يغرى الشيوخ والنــواب بالموافقة •

**الرئيس ـ ومحيى الدين عابدين كان هو اللى بيعتمد المبلغ والا لازم موافقة الوزير ؟**

**المتهم** ـ كان يجب عليه ان يرسل لمصلحة الطيران المدنى ويقول لها ماتصرفوش الا لما أقول لكم ، لما الوزير ينفذ التعهد بتاعه علشان يبرر الموقف ده لما سئل كمتهم فى ١٨ ابريل سنة ١٩٥٣ فى هذه الحالة قال : أنا فاكر ان الوزير أدلى بتعهده فى مجلس الشيوخ ، وبنـاء على هـذا تبقى كل الوزارات عارفة هذا · ومفروض فيها انها تنفذ هذا بناء على هذا الوعد · ويقول فى التحقيق : انا أرسلت واحد موظف الى **غنام** علشان يباشر التنفيذ بنفسه ومع ذلك نفذنا وسوينا الديون قبل الشركة ماتصفى ·

**الرئيس** ـ ننتقل بعد هذا الى الكلام عن **شركة الملح والتعدين،** علشان يصدر القانون انت أدليت ببيـان أمام مجلس الشيوخ ؟

**المتهم** ـ الحكومة فى سنة ١٩٤٩ ···

**الرئيس** ـ انا لسه ماكملتش ·

**المتهم** ـ طيب اتفضل يافندم ··· انا متأسف ·

**الرئيس ـ باقول : علشان يصدر القانون انت أدليت ببيان فى مجلس الشيوخ وأحد الشيوخ طلب تقارير ادارة الشركات علشان يطلع عليها فماجبتلوش ، فهل عرضت كل الحاجات دى على مجلس الشيوخ ؟**

**المتهم** ـ انا لم أخف شيئا اطلاقا عن مجلس الشيوخ ، مما وجه من انتقادات عن الشركة ، والمضابط لما ترجعوا لهـا حتجدوا ثابت فيها هذا · والموضوع باختصار أن الحكومة كانت أعلنت عن مناقصة · وهنا كلمة مناقصة غريبـة شوية لان بالنسبة لملاحة بورسعيد بيسموها مزايدة ، وهذه المناقصة عينت ثمن الملح بـ ١٩٠ قرشا ، وهـو

السعر الجارى فى الوقت ده وعلى أساسه تقدمت الشركة سنة ١٩٤٩ ·

**الرئيس** ـ انا باسأل سؤال ، انا مش عـاوز تسرد لى تاريخ شامل للشركة · انت تقدمت بكل ماطلب يعنى التقارير أودعت بعد ماقلت البيان بتاعك الشامل أمام مجلس الشيوخ ·

**المتهم** ـ تقدمت بها ولم أخفها ·

**الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ ثابت فى المضبطة أن التقارير لم تودع ·**

**الرئيس** ـ تقارير ادارة الشركات ؟

**البكباشى ابراهيم سامى ـ لقد طلب من المتهم ايداع التقارير المطلوبة ولكنه رفض ·**

**المتهم** ـ ادارة الشركات كانت قد تقدمت الى بمذكرة وقالت : ان هذه الشركة تبيع الملح بأكثر من التسعيرة ، وتمتنع عن البيع بالسعر الرسمى ، وانما فيما يختص بهـــذه المذكرة فأنا أشرت ···

**الرئيس ـ وفى نفس الوقت كانت بتحط الملح فى اشولة قديمة ·**

**المتهم** ـ الحاجات دى أنا قلتها فى مجلس الشيوخ ·

**الرئيس** ـ اشرحها باختصار ·

**المتهم** ـ اول ماجيت أنا فى الوزارة كانت بتجينى شـــكاوى مجهولة بهـــذا المعنى ، وكان بيكتب فى الصحف فى جريدتنا وفى جريدة الاهرام ، وفى غيرهما بأسماء زى **محمد عبد العزيز وعلى عمر** الخ وبعدين أنا أبعت للصحف لرؤساء التحرير أقول لهم من فضلكم هاتوا لى أصحاب هذه الشكاوى علشان استمع اليهم ماحدش جانى · وكانت بتجينى من مصلحة التلغرافات برقيات بعناوين مجهولة ، ولم يمكن الاستدلال على اصحابها · وبعدين لما تجمعت هـــذه

الشكاوى كلها أردت أن أتحقق بنفسى من صحة هـذه الشكاوى فاتصلت بالمرحوم **الدكتور السيد عبد الواحد** مدير السكة الحديد وقتئذ ، وقلت له : عندك عربيات ملح علشان أنا عاوز أشوفها ، وأتحقق من صحة بعض الشكاوى ؟ فاتصل بى فى نفس اليوم بعد نص ساعة وقال لى : بالصدفة فيه عربية جاهزة فى محطة بولاق الدكرور • فكلفت واحدا منالموظفين هو **الدكتور برسوم** وقلت له : هات لى واحـــد موظف من الدمغ والموازين وواحد تانى من مصلحة الكمياء ، وفجأة انتقلنا الى محطة بولاق الدكرور ــ كل هذا قلته فى المضبطة ــ ورحنـــا فوجدنا العربيات ، ومعايا الموظفين ، ومعـــانا الموازين وعاينت بنفسى فوجدت أن الشوالات جديدة ، ولمـــا وزنت وجدت أن الشوال اللى مفروض أن وزنه ١٠٠كيلو طلع ١٠٣ فقلت : يمكن العربية دى تكون صـــدفة ، فكشفنا على عشر عربيات فوجدتها كلها مضبوطة • فقلت لهم : حرروا محضرا بهذا • ولم أكتف بهذا بل أرسلت منشورا دوريا الى مكاتب السجل التجارى فى جميع انحاء القطر بمفاجأة شونة الملح • وقلت لهم اذا أسفر التفتيش عن وجود نقص فى الاوزان اعملوا مخالفة وقدمواصاحبها للنيابة •

**الرئيس** ــ يعنى كانت ادارة الشركات بتقدم بيانات خاطئة ؟

**المتهم** ــ هذا له أساسه • فقد ثبت أن بعض الشكاوى كانتعلى حق • وانا قلت فى لجنة التجارة والصناعـــة بمجلس الشيوخ أن بعض الشكاوى كانت على حق • انما الخلاف اللى حصل بينى وبين **محيى الدين عابدين** كان علىمسألة قانونية بديهية • هو رفع لى التقرير بناء على المخالفات التموينية التى ارتكبتها الشركة وقال : لازم تلغى العقد بتاع امتيازها • فأنا قلت لأ وهذه النقطة لها أهميةكبيرة

جدا فى هذا الموضوع ·لان فيه منافسين للشركة ،فقلت انا لاأستطيع ان ألغى الامتياز بناء على شكاوى لم يفصل فيها القضاء · وانما صرحت ردا على سؤال من الاستاذ **محمد عبد السلام جابر** فى الاسكندرية ــ وهو أحد منافسى الشركة ــ قلت : لما تيجى لى أحكام قضائية نهائية يصح انى أنظر وقتها فى الغاء العقد ·

**الرئيس** ــ انا باسأل أسئلة محددة وانت مابتسيبش حاجة للدفاع · هو الدفاع مش حيتناول النقط دى ؟

**الدكتور صلاح الدين** ــ اعملوا معروف سيبوا لى حاجة ·

**الرئيس** ــ مجلس الشيوخ طلب ايداع التقارير فهل انت أودعتها بناء على هذا الطلب ؟

**المتهم** ــ انا لم أخف أى تقرير ·

**البكباشى ابراهيم سامى** ــ المتهم هو اللى رد وقال : «**احنا ماعندناش وقت» وأهى المضبطة فى ايدى تشهد على ذلك·**

**الدكتور صلاح الدين** ــ انا فى نيتى أن أقرأها كلها فى مرافعتى اذا سمحت لى المحكمة ·

**المتهم** ــ انا لم أخف أى تقرير · والدليل على ذلك أن **الدكتور ابراهيم بيومى مدكور** عند ماسئل فى لجنة التطهير : ايد هذا وقال : انا اقتنعت بكلام الوزير ولما وجدت أن الوزير بحث الموضوع اقتنعت بهذا · وعندما سأله رئيس لجنة التطهير هل الوزير ضالع فى الشركة ؟ قال «أظلم نفسى واظلم الوزير اذا قلت شيئا من هذا » انما المفهوم اننى لم اخف شيئا اطلاقا والنظرية ···

**الرئيس** ــ لو سمحت لحظة ·

**المتهم** ــ النظرية هى اننى لايصح لى الغاء الامتياز الا بعد صدور حكم القضاء · وهذه الاحكام لما راحت المحكمة طلعت براءة ، وفضلا عن ذلك فهم أخذوا على اننى حولت

المخالفات على وزارة التموين ، ولكنى مافعلت ذلك الا لانها هى المختصة ، وبها توجد مراقبة الاسعار ٠

**الرئيس** ـ اتفضل استريح ٠

**المتهم** ـ متشكر جدا ٠

**الرئيس ـ والآن لترفع الجلسة على أن تعود الى الانعقـــاد فى الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ٢٢ اكتـــوبر سنة ١٩٥٣ ٠**

**( رفعت الجلسة فى الساعة الثانية والدقيقة الخامسة عشرة )**

## محضر

## الجلسة الثامنة عشرة لمحكمة الثورة

---

المنعقدة علنا فى الساعة العاشرة والنصف بمقر قيادة الثورة فى الجزيرة يوم الخميس ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ( الموافق ١٣ صفر سنة ١٣٧٣ ) .

المؤلفة وفقا للأمر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ( الموافق ٧ محرم سنة ١٣٧٣ ) بناء على المادة الثامنة من الدستور المؤقت .

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الأسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة .

وبحضور البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق المدعى والأستاذ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

(( بعد أن قدمت القضية رقم ١٢ محكمة الثورة سنة ١٩٥٣ المتهم فيها الدكتور أحمد محمد النقيب فى الساعة العاشرة وعشر دقائق وصدر قرار المحكمة بتاجيلها الى جلسة أخرى ... استأنفت المحكمة نظر القضية رقم ١١ محكمة الثورة المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام وقد حضر معه محاميه الدكتور محمد صلاح الدين )) .

---

**الرئيس** ــ المدعى ... المتهم موجود ؟

**البكباشى ابراهيم سامى** ــ أيوه يا أفندم موجود .

**الرئيس** ـ امال فين الدفاع بتاعك ؟

**المتهم** ـ جاى حالا يا افندم .

**( حضر الدكتور محمد صلاح الدين محامى المتهم )**

**الأستاذ عبد الرحمن صالح** ـ المحكمة كلفتنا من الجلسة الماضية باحضار **مضبطة مجلس الشيوخ ١٣ فبراير سنة ١٩٥٠**، وقد أحضرناها فعلا ، وتبين منها أن « **٧ من حضرات الوزراء كانوا موجودين بالجلسة ، وكان المتهم موجودا فى مجلس الشيوخ وبعدين انصرف الى مجلس النواب بعد أن أجاب على سؤال كان موجها اليه فى مجلس الشيوخ**» .

**الرئيس** ـ سؤال آخر قبل أن يبدأ الدفاع دفاعه عن المتهم . احب ان اسال المتهم : **هل تتذكر بعد كام شهر من حكم الوزارة الوفدية كانت موافقة مجلس النواب على رفع الاعتماد بمبلغ ٣٢٠ الف جنيه الخاص بالمحروسة ؟**

**المتهم** ـ الوزارة الوفدية جت فى ينـــاير ، وعلى ما اتذكر فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٠ . وفى ٦ فبراير كان أول ما قدم فى مجلس النواب ، ولكن امتى نظر فى جلســة مجلس الوزراء فــده مش متذكره . ولكن ده ثابت فى المذكرة بتاعت مجلس الوزراء الملحقة بالمضبطة ، وانا فاكر أن ده حصل فى أواخر يناير ، وعلى أى حال الحاجات ثابتة فى الأوراق وفى ٦ فبراير دى الجلسة اللى انا تكلمت فيها ومجلس الوزراء لازم يكون وافق قبل كده . وهذا ثابت فى مذكرة وزير المالية اللى بيقول : « **وافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة بتاريخ كذا وده نقدر نرجع اليه** » .

**الرئيس** ـ المدعى . . . انا قلت لك جيب لنا البيانات دى انت جبتها ؟

**الأستاذ عبد الرحمن صالح** ـ أيوه يا أفندم . ومجلس الوزراء كانت موافقته على رفع الاعتماد **فى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٠** .

**الرئيس** ـ يعنى وافق على الاعتماد فى التاريخ ده ؟

**الأستاذ عبد الرحمن صالح** ـ أيوه وبعـــدين أجل الموضوع لجلسة **٨ فبراير سنة ١٩٥٠** لاستيفاء بعض البيانات .

**المتهم** ـ دي راحت في مجلس النـــواب ونظرت في **٦ فبراير سنة ١٩٥٠** يعني وردت لمجلس النواب قبل كده .

**الدكتور صلاح الدين** ـ على اي حال الفرق بسيط .

**المتهم** ـ دي نظرت في أول جلسة في ٦ فبراير . واحنا ما كانش بقالنا الا حوالي اسبوعين . وبعـدين مجلس الشيوخ نظرها وأنا ما كنتش موجود .

**الرئيس** ـ انا عاوز اخرج من الموضوع بأني اعرف قد ايه كان اهتمام الوزارة بالأمر .

**المتهم** ـ فيه حاجة تانية بدي اقولها ...

**الرئيس** ـ تفتكر انها مهمة ؟

**المتهم** ـ أيوه بس لو سمحتم لي أتكلم ، فيه تصحيح وشـوية كلام صغيرين في المحضر السابق كان سـيادة الرئيس سألني عما اذا كان الطلاينة في شركة سعيدة فضلو الغاية دلوقت . وأنا احب اقول : ان القانون يبيح ويجيز عند تمصير الشركة بقاء نسبة ٢٥ ٪ من الأجانب بعد التمصير . فيمكن فصل منهم شوية . فيه نقطة ثانية وهي انني كنت قلت في كلامي بالنسبة للنائب **ابراهيم شكري** انه قال : بدل ما نصـــلح المركب نجيب مركب جديدة . والواقع انه قال : **نجيب مراكب حربية وده بس انصاف للحق والله** .

**الرئيس** ـ يعني وطني ؟

**المتهم** ـ أيوه .

**الدكتور صلاح الدين ـ قضاة الشعب ـ قضاة الثورة :**

كان بودي أن أبدأ على الفور في التحدث في الموضوع ولكن الادعاء من ناحيته أبى الا أن يبدأ مرافعته بأن يقدم اليكم المتهم . وقد قدمه أسوأ تقديم ، ووصفه بأشنع

الصفات ، فهو أجرم ويرتكب أخس الجرائم ، وهـــو مزيف مزور وهو يسعى الى الثراء من كل سبيل . وقال انه انما يسوق هذا على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر . وقال عنه : انه من محترفى السياسة . وقد تدارك الادعاء فقال : ان السياسة كثيرا ما تكون طيبة نافعة نبيلة ، وقد أحسن الادعاء اذ تدارك هذا التدارك. ولكنى أزيد على هذا الذى قاله متداركا به عباراته العامة ان احتراف السياسة نفسه قد يكون عملا نافعا نبيلا ، وان الاحتراف والسياسة أمران متلازمان لا يفترقان ، وتأبى هذه الحياة الدنيا الا أن تكون هناك سياسة ، وأن يكون هناك ساسة . وهؤلاء الساسة دائما من المحترفين وليست الصحافة ــ وهى من أشرف المهن وأنفعها ــ الا حرفة من حرف السياسة . وليست الوزارة ــ وقد كان **محمود سليمان غنام** وزيرا ــ الا حرفة من حرف السياسة ، **لأن الحرفة معناها أن يعمل الانسان فى عمل من الاعمال متخصص فيه** . والوزراء يتخصصـــون فى الســـياسة ، ولا عمـــل لهـم بمقتضى الدســـتور الا السياسة . ولكن هناك فارقا بين الساسة : **فهناك ساسة يستحقون هذه الأوصاف التى وجههـــا الادعاء للمتهم** . وهناك ساسة لا يستحقون الا الحمد والتكريم والثناء . وليس هذا الرجل الا من الطائفة الثـــانية . وحاشا أن يكون من الطائفة الأولى. لقد نشأ نشأةوطنية. تعلم أول ما تعلم فى **مدرسة مصطفى كامل** شعورا من عائلته ــ وهى عائلة وطنية قديمة ثابتة القدم فى ميدان الوطنية ــ بأنه يجب أن ينشأ هذا الطفل نشأة وطنية ، فلما انتهى من دراسته الابتدائية التحق كذلك بمدرسة وطنية أخرى هى المدرسة الاعدادية التى كان يشرف عليها رجال الحزب الوطنى ، والتى كانت بمثابة جامعة حرة بين المدارس الثانوية ، والتى كان من بين المدرسين

فيها **عباس العقاد والمازني** . والتي كان يشرف عليها **الشيخ الجاويش** رحمة الله عليه من ناحية **الحزب الوطني**.
ولم يكد غنام يغادر هذه المدرسة حتى شبت ثورة سنة ١٩١٩ . ومهما قيل في هذه الثورة ومهما حدث بعد ذلك ــ ويجب هنا ان نحدد تاريخ سنة ١٩٢٤ فاصلا **اذا أردنا** مثل هذا التحديد من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٢٤ ــ **أقول** : لم يكن هناك من مجال الا للجهاد والتضحية لكل من أراد ان يقتحم ميدان السياسة . وقد اراد **غنام** لأنه كان شابا متوثبا متحمسا ان يقتحم هذا الميدان . وكان اول ما اقتحمه في سنة ١٩١٩ ، وكان **غنام** من بين اعضاء لجنة الطلبة وتعلمون حضراتكم جميعا أن لجنة الطلبة لم تكن معرضة الا لكل تضحية ولكل خطر شديد.
لقد كدت انكر هذا الرجل الذى اعرفه منذ أكثر من ثلاثين سنة عندما سمعت النيابة تأتي فتصنفه بهذه الأوصاف.
**لا . . لا ــ يا حضرات القضاة ويا قضاة الشعب ويا قضاة الثورة** ــ ليس هذا **غنام !** ليس هذا **غنام** الذى كان يعرض صدره لرصاص المظاهرات الانجليزية ! وليس هو الذى تعرض للخطر يوم خرجت النساء لكى يحمى هذه المظاهرة النسائية ، وكان من جراء ذلك ان اعتقل وكان هذا أول اعتقال له . انه **غنام** الذى اعتقل واتهم في قضية السردار وما ادراكم ما عاناه هذا الرجل وما كان يتعرض له المتهمون في هذه القضية . وتخرج **غنام** في مدرسة الحقوق في سنة ١٩٢٤ . وقف وقته ووقف جهده للدفاع عن القضية الوطنية من ناحية معنى الدستور ، **والمبادىء الدستورية السليمة الصحيحة التى تعملون لها حضراتكم** . ومقالاته في هذا الشأن لايحصرها العد . **وغنام** كما ترون اذن لا يزال ناصع البياض منذ نشأته حتى اليوم . فلما أبرمت معاهدة ١٩٣٦ ــ ودعوني اتدرج معكم الى اليوم لأنى قد لاحظت أن زميلى ممثل الادعاء

يدون على ما أقول ــ واحسبنى لا أخطىء الظن فهو يريد أن يقول ولكن قد تغير **غنام** . لا . لم يتغير **غنام** حتى هذه اللحظة . وسأتتبع الأدوار دورا دورا ، ثم انتقل بعد ذلك الى موضوع القضية نفسها والى موضوع هذه الادعاءات التى تنظر فى هذه الجلسة العلنية ، وسنثبت لكم بالأدلة القاطعة ان هذا الرجل لا يزال منذ اليوم الأول كريما شريفا ، صفحته ناصعة البياض . بعد ذلك أقول لما ابرمت معاهدة سنة ١٩٣٦ ، تلك المعاهدة التى أبرمتها الأحزاب كلها وكان الوفد هو العامل الأول فيها ، لما قدمت هذه المعاهدة الى البرلمان نجد **غنام** يسبق البرلمان لينير له السبيل ، فيأبى الا أن يضع الحسنات فى ناحية ، ثم يضع السيئات فى الناحية الأخرى ، ويهاجم هذه المعاهدة التى يرتبط بها حزبه . يمكن يقال : ان **غنام** حابى ده علشان ده قريب **النحاس** أو عمل الشيء الفلانى للشخص الفلانى علشان أنه قريب **محمود شوقى** ، وعلشان كده **غنام** جامل قرايب **النحاس** . لا . بل انه فى أخطر الأمور لم يجامل **النحاس** أو اى انسان آخر . لان الامر مرتبط بناحية وطنية . وقد ألف كتابا عن المعاهدة المصرية الانجليزية . وفى هذا الكتاب اللى ألفه حول المعاهدة المصرية الانجليزية قال : **« ان هذه المعاهدة الأبدية لايمكن أن تكون متفقة مع استقلال البلاد »** . بل واكثر من ذلك ، وهذا ما يشرح صدرى أن أقول لكم فقال : **« ان البلاد يجب أن تتربص أول فرصة سانحة لكى تلغى هذه المعاهدة »** . ومهد لهذا من الناحية الدولية بأن قال: **« ان هذا ممكن عند تغير الظروف »** . لقد قال **غنام** هذا والذى يشهد على ذلك هو زميله وزير الخارجية فى الوزارة التى الفت المعاهدة . وانى أشهد أمام حضراتكم ان **غنام** كان أسبق الى طلب الغاء هذه المعاهدة ، بل كان ينادى بهذا الرأى فى اليوم الذى أبرمت فيه معاهدة

سنة ١٩٣٦ . ولكن ... لعله تغير بعد ذلك ، ولعله مد يده بالباطل طالبا الثراء !! لا ... يا **حضرات القضاة** . **ان محمود سليمان غنام** محام ...

**الرئيس ــ وهل كان فيه كثيرون أمثال المتهم ضد هذه المحالفة؟**

**الدكتور صلاح الدين** ــ كان فيه معارضة . ولكن البلد كان مجمعا على توقيع المعاهدة ...

**الرئيس ــ بالرغم من انها محالفة أبدية ؟!**

**الدكتور صلاح الدين** ــ لقد قال **غنام** : انه مع تغير الظروف نقوم نلغى المعاهدة . ولقد استند المعارضون على فكرة **غنام** وعلى كتاب **غنام** . وعلق **فكرى أباظة** فى مجلة المصور فقال : (( **ان محمود سليمان غنام رمى المعاهدة بسهام من نار** )) .

**الرئيس** ــ الكلام ده كان بعد ابرام المعاهدة ، مش كده ؟

**الدكتور صلاح الدين** ــ أيوه .

**الرئيس** ــ والكتاب ده نشر امتى ؟

**المتهم** ــ نشر فى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٣٦ ، وقلت : ان هذه خطوة فى سبيل الاستقلال .

**الدكتور صلاح الدين** ــ احنا مستعدين لأن نقدم الكتاب ده كله اذا أردتم .

**الرئيس** ــ مفيش مانع .

**(وهنا سلم الدفاع الكتاب الى سيادة رئيس المحكمة)**

**الدكتور صلاح الدين** ــ ان **محمود سليمان غنام** وصل الى محترف للسياسة . وقد اعترفت النيابة معنا أن له مهنة هى المحاماة ، ومهنة المحاماة هذه حينما تقبل على المحامى لا تعادلها مهنة من جيث الثراء التى تتهمنا النيابة بأننا نسعى وراءه ، ولما صدر قانون (( **من أين لك هذا** )) وقدمت الاقرارات ، تقدم **محمود سليمان غنام** باقرار مفصل الى آخر مليم والى آخر سهم ، وأشار فيه الى

كل جزئية من الجزئيات دى اشتريتها منين الخ ...
وأخيرا وصله خطاب من اللجنة المختصة بفحص الاقرارات ، بتقول له فيه ان الاقرار حفظ فى رياسة مجلس الوزراء بمعرفة اللجنة المختصة ، والذى يهمنى حين أشير الى هذه النقطة ان **غنام** فى سنة ١٩٤٩ ــ واحنا جايبين لكم اشهاد البنك ــ لم يكن وزيرا فى ذلك الوقت ، ولم تكن الوزارة وفدية . اقول : ان **غنام** قد ورد للبنك حوالى ١٥ ألف جنيه ، قليل منها مما ورثه ونماه عن والده من الأرض التى ورثها ، واكثرها وهو الثلاثة أرباع من دخله فى المحاماة . يعنى المحامى اللى بيربح ١٢ ألف جنيه من المحاماة ما يخششى الوزارة الا تحت واحد من فرضين : فرض منهما انه مكره .
وأشهد ويشهد الله انه فى كل مرة دخل فيها **غنام** الوزارة أو تولى الوظائف العمومية كان **غنام** فيها مكرها ــ مكرها ــ بهذا المعنى . لأن الوزارة بالنسبة لأمثاله تضحية فى تضحية فى تضحية . **فى سنة ١٩٤٢ أول ما دخل الوظائف** .. لما عين **وكيلا لوزارة الداخلية** ، دخل وزارة الداخلية والدموع فى عينيه . ويشاء الله أن واحدا من خصوم **غنام** يكتب مقالا فى جريدة الاهرام فى ذلك الوقت يصف فيه هذه الواقعة فيقول ... حينما دعى لكى يتولى متضامنا مع الحزب الذى ينتمى اليه منذ اللحظة الأولى منصبا من المناصب الكبرى ــ وكاتب المقال ده هو الأستاذ **مصطفى أمين** ــ يقول كاتب المقال بعد أن قدم غنام ببضع كلمات : « **لم أتعود أن أحيى الوزراء حينما يتولون مناصبهم ، بل انى لا أجيد التهنئة مثلما أجيد العزاء ، ولكنى مضطر ان أخرج على عادتى اليوم من اجل رجل ضحى بمصلحته الشخصية فى سبيل مصلحة الدولة . ولقد عرض الرئيس مصطفى النحاس منصب وكيل وزارة الداخلية على محمود**

**سليمان غنام ثلاث مرات ، واعتذر غنام ثلاث مرات ، وفى المرة الرابعة قال النحاس : ان من حقه تجنيد الكفاءات)).**
وبهذا الشكل وعلى هذا النحو قبل **غنام** المنصب وهو يبكى ، وغير **غنام قد** يقبل مثل هذا المنصب ، قد يقبل ان يكون سكرتيرا عاما أو مديرا عاما أو غـير ذلك من المناصب ، ولكن**غنام** كان ناجحا فى عمله . لقد كان نجما ساطعا فى مجلس النواب . وكان نجما ساطعا فى المحاماة. وكان رجلا فى أدوار حياته منذ كان طالبا ، ومنذ كان عضوا فى لجنة الطلبة سنة ١٩١٩ ، لقد كان رجلا فى كل ادوار حياته . . ثم يقول كاتب المقال : (( **ولست اعرف هل أهنىء غنام أو أعزيه . ولكنى أعد التعيين انتصارا للشباب ، وخسارة لمحمود سليمان غنام لأنه خسر بهذا التعيين خمسة أمثال مرتبه الجـــديد كوكيل لوزارة الداخلية** )). المسألة لم تكن بين **غنام** وبين نفسه . ده **غنام** كان وصل فى المحاماة الى مركز يعرفه كل واحد . . عرفه هذا الصحفى فقال : انه خسر وضحى بخمسة أمثال ما كان يكسبه فى المحاماة بتعيينه وكيلا للداخلية.

**الرئيس** ــ ندخـــل بأه فى الادعاءات وكفاية سرد تاريخه من الابتدائية لغاية الآن .

**الدكتور صلاح الدين** ــ حاضر . سأدخل فى الادعاءات وسأكون عند حسن ظنكم فى كل ما طلبتم . . **الادعاء الأول الخاص بأراضى مريوط :**

**الرئيس ــ تقصد القسم الأول من الادعاء الثانى .**

**الدكتور صلاح الدين** ــ أيوه . طابع كل هــذه الادعاءات التى تضمنها الادعاء الثانى . أو طابع كل هذه الأقسام التى تضمنها الادعاء الثانى . انها جميعا بدات قبل عرضها على **غنام** بأزمان طويلة ، وهذا الادعاء لا يشذ عن هذه القاعدة . وخصلة اخرى تجمع بين هــذه الأقسام فى الادعاء الثانى ، وهو ان **غنام** تصرف فيها التصرف الذى

يرفع الراس . فلو اردنا انصافا لما كان هذا الرجل ليحاكم على هذه التهم ، ولكن كان يثنى عليه ويقدر ويكرم من أجل تصرفاته هذه .

**خلاصة الادعاء الأول :**

ان **جاب الله** اللى نزل علينافى هذه القاعةمن السماء. واللى تشرفت فى أول الجلسة الماضية بأن قلت لكم عليه انه ليس شاهدى استدل من اقواله هو فى هذه الجلسة، ومن أقواله فى محضر لجنة التطهير ومن ملفات القضية على قول يرفع راس **غنام** . **جاب الله** هذا واضع يده على أطيان فى مريوط من ١٤ سنة ، وهو تملى فى التحقيق يقول من عشر سنين . يعنى هو مفهوم دلوقتى انه واضع يده من ١٤ سنة . وثابت ثبوتا قاطعا فى الملفات انه بيقول : انه واضع يده من ١٠ سنين حتى سنة ١٩٥٠ .

**الرئيس** ــ يقصد من يوم ما وضع ايده لغاية ما راحت منه .

**الدكتور صلاح الدين** ــ فى الملفات وقتها كان من عشر سنين .

**الرئيس** ــ اظن لسه واضع اليد لغاية النهاردة على الأرض ؟

**الدكتور صلاح الدين** ــ اظن .

**الرئيس** ــ هو كان يقصد من عشر سنين انه كان واضع اليد لغاية ما أخذت منه .

**الدكتور صلاح الدين** ــ هو يقصد انه كان واضع اليد من عشر سنين . من أجل هذا أقول واضع اليد له ؟ واضع اليد لكى يصل الى النهاية ، الى تملك الأرض دون أن يدفع فيها شيئا ، واقواله أمامكم وأقواله فى الأوراق صريحة وناطقة بهذا ، **جاب الله** ده غلب مصلحة الأملاك الأميرية، وفى كل يوم يضع يده على أرض جديدة حتى أن تفتيش مريوط ارسل عدة خطابات وشكاوى لمصلحة الأملاك يقول فيها : ان **جاب الله** وضع يده على أرض جديدة ،

وهو مستمر على هذا لأنه قال : انا عاوز أملك كام فدان بوضع اليد . يعنى كان عاوز ٦٠٠ فدان .

**الرئيس** ـ **كان عاوز من كده انه يتشبه بالجماعة الكبار . فهو شافهم بيضعوا أيديهم على الأرض فعاوز يعمل زيهم .**

**الدكتور صلاح الدين** ـ سأقول هذا فى كلامى وانا لا أقصد من كلامى هذا مهاجمة **جاب الله** ابدا . أنا عاوز أوريكم ان تصرف هذا الرجل ادى الى وقف هذه الحالة . والذى قضى عليها هو **محمود غنام** نفسه .

**الرئيس** ـ عاوزك تفسر لى **غنام** قضى عليها ازاى . أنا اعرف انه يقضى عليها للمصلحة العامة مش لأى مصلحة غيرها .

**الدكتور صلاح الدين** ـ طبعا للمصلحة العامة فقط . الوضع القانونى ايه فيما يتعلق بوضع اليد . الوضع القانونى لحسن الحظ المحكمة أدركت أهمية هذه النقطة فسألتنى . ولكن السؤال كان محصورا او محدودا . قلت فيما قلت : ان **وضع اليد يمكن أن يؤدى الى التملك بمرور خمس سنوات اذا كان هناك سند صحيح . أو بمرور خمس عشرة سنة اذا لم يكن هناك أى سند على الاطلاق.** ولكن هناك قواعد أخرى ، وهذه القواعد التى وضعتها الحكومة يعنى وضعتها مصلحة الأملاك ، لكى تحث الناس على استصلاح أراضى الحكومة البور . لأن مصلحة الأملاك لا تستطيع أن تستصلح هذه الملايين من الأفدنة، لأن مصر عبارة عن رقعة زراعية محصورة على ضفتى النيل . وبقية مساحتها صحراء . فلا يمكن لمصلحة الأملاك استصلاح هذه الأراضى الا بتشجيع الأهالى على التملك بطريقة وضع اليد . وهذا هو ما اعتمد عليه **جاب الله** . ولكن هناك أكثر من هذا . هناك القانون المدنى، وهو صريح فى اعطاء سند التمليك **لجاب الله أو لأمثال جاب الله** ، سواء فى ذلك القانون المدنى القديم او القانون المدنى الجديد .

ففى الفصل الرابع من القانون المدنى القديم الخاص بالتمليك ووضع اليد ، تنص المادة ٥٦ فيه على (( **الأموال التى ليس لها مالك تعتبر ملكا لأول واضع يد عليها** )) .
والأموال هنا جاءت مطلقة ، يعنى تنطبق على المنقول كما تنطبق على العقار . فالمال اما عقار وأما منقول . والأموال التى ليس لها مالك تعتبر ملكا لأول واضع يد عليها .

والمادة ٥٧ تنص على (( **الأراضى غير المزروعة المملوكة شرعا للميرى ..** )) وهذه العبارة عاوزة شوية تفسير دقيق ، أرجو ان أوفق فى شرحها للمحكمة. فغير المزروعة على أحد وجهين : **وهى أن كل أرض غير مزروعة تبقى مملوكة شرعا للميرى ، ولكن هناك وجها آخر وهو أقرب الى الصواب . أرض غير المزروعة تكون ايضا مملوكة شرعا للميرى** . ولكن الحكومة عندها الدليل على انها تملك هذا الذى تنطبق عليه هذه المادة . **فلا يجوز وضع اليد عليها الا باذن الحكومة ، ويكون اخذها بصفة ابعادية تطبيقا للقواعد** . لأن الروح التى كانت سائدة هى روح الابعاديات والاقطاعيات (( **وانما كل من زرع أرضا من أرض الحكومة يملكها بوضع اليد** )) هذه هى الحاجة التى عرفها **جاب الله** ، والتى كان من أجلها رفض فى كل وقت رغم مساعى مصلحة الاملاك ــ كتابة عقد . حتى جاء **غنام** واحرج **جاب الله** واضطره فى النهاية الى توقيع العقد . وهذا العقد هو الذى حمى أرض الحكومة . وانما (( **كل من زرع أرضا من أراضى الحكومة أو بنى عليها أو غرس فيها غراسا يصير مالكا لتلك الأرض ملكا تاما** )) لسه بقه فيه استدراك . ولكن هيهات أن ينطبق هذا الاستدراك على **جاب الله** ، لأن **جاب الله** عارف القانون ، وحريص على أن يكون واضعا يده وضعا متصلا لا يمكن أن يأتى على هذا الاستدراك . فتقول المادة (( **ولكنه**

**يسقط حقه فيها بعدم استعماله لها مدة خمس سنوات، وفى ظرف الخمس عشرة سنة التالية لوضع اليد عليها)).**
يعنى ايه ؟ **يعنى واضع اليد أصبح مالكا على طول ، ولكن اذا اهمل أى قطعة من هذه الأرض التى وضع يده عليها أصبح مالكا بمقتضى وضع اليد . واذا اهملها ـ مش اذا اهملها سنة أو سنتين أو اربع سنوات ـ لا خمس سنوات مش متفرقة بل متوالية .**

والقانون المدنى الجديد أوضحها بما لا يمكن أن يترك مجالا للشك . لما يهملها خمس سنوات متوالية يعنى ايه ..؟ **يعنى لما يهملها أربع سنوات وبعدين فى السنة الخامسة يتدارك الموقف ويزرعها من جديد يبقى خلاص تبدأ خمس سنوات أخرى . كل خمس سنوات مش مطلوب منه الا أنه يروح فى السنة الرابعة أو النصف الثانى من السنة الخامسة ويتعهدها من جديد** ، وبهذا يكون مشى تبع المادة ما بتنص بالضبط . ما فيش أكثر من كده تسهيل بقه ؟ وعلى العموم اشكر المحكمة علشان قالت لى اتكلم فى المبدأ . وانا دلوقت باتكلم فى المبدأ ، كنت أقول : ان الادعاء تجنى على **غنام** ، لأنه يقول انه اعطى **لعزيزة الوكيل** ٥٥ فدانا لحسابها وذلك تمهيدا لأن تملك ٦٠٠ فدان . كل هذا يدخل فى تقديركم ولا شك انى كمحام أكون مخطئا لو لم اتعرض لهذه الناحية . ولكن المحكمة قالت لى : تكلم فى المبدأ . وانا الآن سأتكلم فى المبدأ وسأتكلم فى الصورية .

ان الملفات لا تخلو من الصورية . انا لا اريد ان اتهم احدا اذا كان هناك اتهام معلق على راس احد فهو وشأنه يدافع عن نفسه كما يشاء . ولكنى أدافع عن هذا الرجل الشريف . وعاوز أقول لكم لكى لا تتصوروا انى باخرج عن الموضوع ان **غنام** عمل فى وزارة الاقتصاد فترة بسيطة ومحددة . فكان وزيرا لها بين يوليو سنة ١٩٥٠

و ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٠ . وسأقرأ من مرافعة اخوانى ممثلى الادعاء أنفسهما لكى اثبت براءة المتهم . ولكى اثبت لهما انهما يتكلمان عن عهد آخر . وعن أمر آخر لا شأن لهذا الرجل به . هذه هى كل القضية نلخصها فى كلمتين مؤقتا ، وبعد ذلك نقيم الدليل ، لكى لا تأخذوا كلامى قضية مسلمة .

**أولا** : اقدم المرسوم الخاص بتعديل الوزارة فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٠ الذى أسند الوزارة الى غير غنام ...

**الرئيس** ـ من يوليو الى نوفمبر يعنى اربعة اشهر . **واظن دى مدة كفاية قوى لواحد عاوز يتصرف أى تصرف .**

**الدكتور صلاح الدين** ـ نحن الآن نحاسب على ماجرى بعد ذلك . يعنى نحاسب على تصرفات غيرنا . انا أولا حاقول كلامى مستندا الى كلام النيابة . **فعلا حصلت تصرفات، وهذه التصرفات التى تسندها النيابة الى غنام ، هى التصرفات التى حصلت فى نوفمبر ، او بعد نوفمبر سنة ١٩٥٠ .**

**البكباشى ابراهيم سامى** ـ على العموم احنا حنعلق بعدين .

**الدكتور صلاح الدين** ـ ترجع للقانون المدنى الجديد . القانون المدنى الجديد عدل بعض مواد فى القانون المدنى القديم .

**الرئيس** ـ التعديل ده حصل بتاريخ كام ؟

**الدكتور صلاح الدين ـ التعديل حصل بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وهذا هو التاريخ الذى نفذ فيه القانون المدنى الجديد** . ولغاية ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ كان **جاب الله** يعامل تحت أحكام القانون المدنى القديم . والقانون الجديد لا يختلف عن القديم الا فى انه أصلح بعض العبارات التى فيها لبس أو غموض .

**المادة** ٨٧٤ فيها ثلاث فقرات : **الأولى** الأراضى غير

المزروعة التى لا مالك لها تكون ملكا للدولة . نحن قلنا : هنالك الأموال ولكن هنا قال : **الأراضى غير المزروعة التى لا مالك لها ، اخرج الأرض غير المزروعة مما ينطبق عليها نص الاموال** ، واعتبر أن كل أرض غير مزروعة تعتبر ملكا للدولة .

**الرئيس** ــ فيه برضه فى الأول الأرض غير المزروعة للميرى .

**الدكتور صلاح الدين** ــ تشرفت بأن أفسر نصا للمحكمه فيه خلاف فى تفسيره . والنص الآخر يقول (( **الأرض غير المزروعة المملوكة شرعا للميرى** )) يعنى بمجرد أن اشترط شرطان .

**الرئيس** ــ فسرته بأن فيه مايثبت للحكومة انها مالكة فعلا بخرائط أو خلافها ، دى تبقى أميرى . **والثانية** انه لما يثبت انها ملك للحكومة تعتبر ملكا أميريا برضه .

**الدكتور صلاح الدين** ــ تعتبر ملكا أميريا ولكن مباحة للناس. هنا حسم الأمر أولا (( **الأرض غير المزروعة التى لامالك لها تكون ملكا للدولة** )) ثانيا (( **لايجوز تملكها الا بترخيص من الدولة** )) ثالثا : (( **الا اذا زرع رسميا أرضا غير مزروعة أو غرسها أو بنى عليها تملكها فى الحال...** )) وضع اليد أو بنى أو غرس أو زرع أو تملك فى الحال . **هناك ما كانش بيقول فى الحال وهنا يقول تملك فى الحال.** ولكن يفقد ملكيتها فى حالة عدم استعمالها مدة خمس سنوات متوالية خلال الخمس عشرة سنة التالية للتملك . خمس سنوات متتالية . **يعنى لو اهمل سنة او سنتين او ثلاث سنوات او اربع سنوات وبعد كده زرع ولو شجرتين يبقى خلاص .**

**الرئيس** ــ الفقرة الأولى قبل الأخيرة هى التى يصبح بها متملكا للأرض ما دام يزرع فيها . **جاب الله** كان بيزرع الأرض فى القطع ١،٢،٣،٤،٥،٨ مكرر وبعد كده

اختطفوها منه . فيبقى طبقا للقانون أصبح مالكا لها ونزعها منه يبقى مخالفة للقانون .

**الدكتور صلاح الدين** ـ لا .

**الرئيس** ـ ازاى قدرتم تتحروا ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ انا باتكلم دلوقت عما يخص **غنـــام** فقـــط .

**الرئيس** ـ والحكومة . مش فيه خطأ من ناحيتها ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ أنا لا اجيب عن هذا ، لأنى حريص فى الدفاع عن **غنام** فى هذا الاتهام ... ماقدرش أقول ... انا كمحام لا تسمح ذمتى مطلقــا أن أجيب على مسائل غير منظورة أمامكم وغير مسئول عنها .

**الرئيس** ـ انت كمحام .. راجل عنده قطعة ارض وزرعهـــا طبقا للقـــانون .. جت الحكومة ونزعت منه الأرض وعرضتها فى مزاد ، مش تبقى مخالفة للقانون ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ لا .

**الرئيس** ـ ازاى وابقى مالك للأرض ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ ده **جاب الله** بفضل **محمود غنام** أحرج **غنام** ووضع حدا لمطامع **جاب الله** ، فوقع على عقـــد الايجار ، وأصبح معترفا بأن الأرض مملوكة للحكومة .

**الرئيس** ـ هل صدر تعديل فى القانون بأنه من الممكن زرع هذه الأرض التى أصبحت ملكا للأفراد بعد ماقاموا بزراعتها ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ أيوه فيه تعديل . صـــدر قرار من مجلس الوزراء بهذا . وكما قلت لحضراتكم ان **جاب الله** بفضل **غنام** أحرج **غنام** ووضع حـــدا لمطامع **جاب الله** لأن **جاب الله** بعد ما كان يتملص من توقيع عقد الايجار وقعه ، وبعد ما وقع اصبح معترفا أن هذه القطع مملوكة للحكومة .

**الرئيس** ـ الفتوى دى من الذى عملها هو تعديل فى القانون ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ مش تعديل فى القانون . وانما تعديل للواقع فيما يتعلق بانه اضطر انه يستأجر فى النهاية بعد أن تهرب من الايجار عشر سنوات .

**الرئيس** ـ أنا كنت أعرف ان القانون يعطينى هذا الحق بانى أملك الأرض ما دمت زارعا لها .

**الدكتور صلاح الدين** ـ هو اللى خلاه يمضى ايه ؟ اللى خلاه يمضى ان الحكومة رفعت دعوى ..

**الرئيس** ـ مستند الى ايه فى رفع الدعوى اذا كان القانون يعطى له هذا الحق ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ مستند الى سوء نيته .

**الرئيس** ـ هو القصد من القانون مش تشجيع الناس انهم يزرعوا ، ويستصلحوا الأراضى البور ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ أيوه .

**الرئيس** ـ فالرجل راح لقى حتة ارض وزرعها وبقت ملكا له. **ايه اللى خلى الحكومة بعد كده تنكرت لهذا الإتجاه ، وهذه الروح الموجودة فى القانون ؟**

**الدكتور صلاح الدين** ـ تنكرت للمصلحة العامة فيما يتعلق بعدم الممارسة والبيع .

**الرئيس** ـ انا عندى قانون . وأعرف ان روح القانون عملت علشان زراعة الأرض البور . **والراجل راح نفذ هـــذا القانون .**

**الدكتور صلاح الدين** ـ أسقط حقه .

**الرئيس** ـ يعنى استغلوا جهل الرجل .

**الدكتور صلاح الدين** ـ فرق بين أمرين . امر يبقى بموافقة الحكومة ، وامر آخر يتعلق بأن الحكومة تدلك على ماترمى اليه ، وانا حاقول لسه كل اللى سيادتك عاوزه .

**الرئيس ـ انا راجل بقيت مالك لهذه الارض اللى زرعتها طبقا للقانون ايه اللى يدفعنى انى اروح اأجر ؟**

**الدكتور صلاح الدين** ــ الحالة الأولى فيه نزاع على كل حال بينه وبين الحكومة ...

**الرئيس** ــ النزاع ابتدأ امتى ؟

**الدكتور صلاح الدين** ــ من أول ما وضع ايده .

**الرئيس** ــ بالرغم من وجود هذا القانون ؟

**الدكتور صلاح الدين** ــ حصلت مناوشه بينه وبين الحكومة. وتحقيقات النيابة اللى حتجيلكم دلوقت تدل على هذه المناوشة . هو مركزه كويس من الناحية القانونية ، ولكن لما يدخل فى نزاع مع الحكومة جائز جدا انالحكومة تثبت انه ما كانش واضع يده فعلا على بعض هذه القطع . هو طريقته انه يزرع فى حتت متفرقة . فزرع الـ ٦٠ فدانا . وجائز جدا ان علشان القطع مساحتها كبيرة بالشكل ده تكون موضع نزاع جدى بينه وبين الحكومة .

**الرئيس** ــ هذا على الأرض غير المزروعة ، ولكن هنا ينص على انه يصبح مالكا للأرض فورا بعد زراعتها . يعنى حتى لما يعطوا له خمس سنين يستمر فى زراعتها أو استغلالها. فالراجل كان بقى له مدة .

**الدكتور صلاح الدين** ــ الوقائع بتاعت وضع اليد قد تكون موضع أخذ ورد ، وموضع نزاع بينه وبين الحكومة .

**الرئيس** ــ هذه أقواله لما راح لمفتش الأملاك الأميرية قال : انا عاوز القطع ١،٢،٣،٤،٥،٨ مكرر ، وكان مفتش مربوط موجودا معه ومعترفا بأن هذه المنطقة الراجل ده بيزرعها فعلا . **ازاى ما دام القانون اعطاه هذا الحق عاوزين تخرجوه منها ؟**

**الدكتور صلاح الدين** ــ انتم تسألونى سؤالا اضع نفسى فيه موضع **جاب الله** . ليه قبل انه يخرج ؟

**الرئيس ــ انا راجل مالك الأرض دى اضطريت انى أؤجرها .**

**يعنى لازم فيه ناس لهم سلطان ، عاوزين ياخدوا الأرض دى زى ما ورد فى أقوال جاب الله . يعنى هى لفة .**

**الدكتور صلاح الدين** ـ انا باتكلم عن **غنام** وبافسر موقف العمدة .

**الرئيس** ـ يعنى لو ما كانش مضى عقد الايجار كان محدش قدر يخرجه من الأرض ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ أيوه ...

**الرئيس** ـ يعنى هو مغفل علشان مضى العقد ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ ايوه . المسالة لما تبقى جد الحكومة تحب تدافع عن حقها .

**الرئيس** ـ هو مش فيه قانون ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ ايوه .

**الرئيس** ـ طبقا للقانون تبقى من حقه هو مش من حق الحكومة .

**الدكتور صلاح الدين** ـ القانون حاجة وتطبيق ...

**الرئيس ـ يعنى القانون حبر على ورق ؟**

**الدكتور صلاح الدين ـ القانون حاجة وتطبيق القانون حاجة ثانية** ، ففيما يتعلق بالنزاع اللى بين **جاب الله** والحكومة القانون صريح . ولكن فيما يتعلق بتطبيقه على الواقع حيبقى فيه نزاع ، وحتيجى مصلحة الأملاك وتقول له : لا . انت لا تضع يدك على الحتة دى ولا الحتة دى ...

**الرئيس ـ هو فعلا وضع يده عليها وزرعها باعتراف الناس الرسميين .**

**الدكتور صلاح الدين** ـ اعتراف الناس الرسميين انه باستمرار بيعتدى على املاك الحكومة .

**الرئيس** ـ يعنى هم اعتبروا تصرفه هذا اعتداء .. هو فيه قانون ينص على انه اعتدى .. يبقى اعتداء ازاى ده ؟

**المتهم** ـ ارجو من هيئة المحكمة ان تسمح لى بكلمة .

**الدكتور صلاح الدين** ــ المتهم يرجو من هيئة المحكمة أن تسمح له بأن يبين وجهة نظره .

**الرئيس ــ اتفضل .**

**المتهم** ــ عاوز أقول لسيادتكم : ان اللى جارى عليه العمل فى مصلحة الأملاك وفى القانون المدنى القديم أو فى الجديد، انهم يسجلوا فى دفاترهم . يعنى مثلا سكة صحراء اسكندرية يقولوا شرقى السكة داخل فى الزمام ويبقى الغرب خارج الزمام . وقد نظم مجلس الوزراء التأجير بالممارسة ووضع اليد بقرارات منه عديدة . وأنا لاحظت لما جيت ان كل واحد عاوز أرض يرخص له ، وده كان من سنة ١٩٤٢ حتى سنة ١٩٥٠ فقلت : ان دى فوضى. وقلت : لازم نعمل لجنة علشان تنظيم المسألة دى . وفعلا كان فيه لجنة فيها الأستاذ **وصفى اباظة مستشار الدولة** علشان التنظيم الداخلى لمصلحة الأملاك . **يعنى قرارات مجلس الوزراء من سنة ١٩٤٢ عبارة عن فوضى.**

فأنا قلت : لازم نضع حدا لهذه الفوضى بعمل مشروع قانون . **والأستاذ وصفى أباظة** عمل المشروع ، وكان المشروع فى طريقه . يعنى اللى يحكم أراضى مريوط قرارات مجلس الوزراء ، وتجدون أن أحكام مجلس الدولة كلها مستندة الى هذه القرارات .

والكلام اللى قاله **الأستاذ صلاح الدين** ينصب على الصحارى . وأنا عايز أقول : ان اللى يحكم هذا الموضوع قرارات مجلس الوزراء مش القانون المدنى على اطلاقه. والقانون المدنى طويل قوى . والذى أذكره أن القانون المدنى الجديد ذكر الأرض اللى هى خارج الزمام ، وعلشان ترتاحوا استدعوا مدير مصلحة الأملاك واسألوه.

**الرئيس** ــ يعنى فيه ناس راحوا للراجل ده وضغطوا عليه أو اقنعوه ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ انا استأذنت المحكمة فى أن تعطى له الكلمة ، لكى لا يظن أنى قصرت فى حقه .

**الرئيس ـ ترفع الجلسة للاستراحة ربع ساعة .**

**( رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين ) .**

**( اعيدت الجلسة الساعة ٥٥ر١١ ) .**

**الدكتور صلاح الدين** ـ لكى نبدأ من حيث انتهينا ، لا أرانى مختلفا مع سيادة الرئيس فى أن القانون المدنى هو القانون العام الذى يطبق رغم كل شىء كما قال سيادة الرئيس، غير أن هناك قرارات من وزارة المالية أو بناء على قرارات من مجلس الوزراء علشان يرسموا خط سير لمصلحة الأملاك . وقد يتعارض خط السير هـذا مع نص من نصوص القانون . وكثيرا ما يقاضى الأشخاص الحكومة امام المحاكم . هناك قضايا مرفوعة امام مجلس الدولة فى هذا الموضوع بالذات . والمسائل القانونية دائمـا تحتمل الجدل من ناحية تفسير القانون . وكثيرا ما يكون هناك جدل جدى من ناحية الوقائع . وهذه هى التى تهمنا . انا فاهم سؤال سيادة الرئيس وانا بادافع عن **غنام** . فاذا كانت هناك تصرفات أخرى يبقى أصحابها يدافعوا عن انفسهم . نحن نتكلم فى الصورية . النيابة تقول : ان تصرفات **غنام** كانت صورية . ومهمتى هنا أن أبين لحضراتكم أن لغاية ما تصرف **غنام** لا يمكن أن يكون هناك شبهة الصورية . **جاب الله** وضع يده بالتدريج على حسب دعواه هو على ٦٠٠ فدان . وهذه دعوى مبالغ فيها يعنى مهما تصورنا لا نتصور انه وضع يده وضعا جديا على ٦٠٠ فدان ، وتقدر الحكومة تنازع من هذه النـاحية . لذلك هو بيسايس الحكومة ، وأنا شخصيا مقتنع ـ وقد تلوت الأوراق ـ ان اللى عاوزه

**جاب الله** انه يفوت أكتر وقت ممكن ، علشان فى النهاية يتملك الأرض بوضع اليد ، وبعدين لما الأمر يدخل فى سين وجيم قال بصراحة : أنا عاوز اتملك بوضع اليد . وقال هنا حكاية التفاتيش والناس اللى تملكوا ١٥ ألف فدان . والذى قاله هنا قاله فى لجان أخرى ، وهـذا الكلام ما يمكنش يقوله الراجل لمصلحة الأملاك ، انما له سياسة ثانية معاها ، وهو انه يسايسها حتى يمكنه تملك الأرض بعد ١٥ سنة بوضع اليد ، ويبقى خلاص ما فيش حاجة يمكن أن تكون موضع اعتراض على ملكيته . وده يفسر أن هناك تيارات مختلفـة قد تبـدو أمام حضراتكم . **جاب الله** هذا عرضت عليه القطع ٤،٣،٢،١ قبل ما يكون **لغنام** اى صلة بوزارة الاقتصـاد الوطنى وهذا ثابت فى الأوراق ثبوتا قاطعا . وحضراتكم شفتم من الأسئلة التى وجهتها للشاهد ــ واحب أن أعتذر لكم لو كنت طولت فيها شـويـة ــ ولكن ثابت وقاطع من الأوراق ، وممكن استخلاص الوقائع اللى ما بيرضاش يقولها لأول وهلة . وأنا عارف انها موجودة فى الأوراق، وقاطعة فى هذه الدعوى ، ومؤيدة للبراءة الكاملة ، بل وتدعو الى التقدير والثناء على **غنام** . وذلك انه عرض عليه بالفعل القطع ٤،٣،٢،١ . ولكن ٤ ما رضيش يعترف بيها أمامكم ، والأوراق صريحة فى أن هذا عرض عليه فى عهد **كرارة** ، وانه عرض عليه نمرة ٤ أيضا ، فى محضر لجنة التطهير ص ٧٨ أقوال **جاب الله** اللى مارضـيش يقولها هنا قالها هناك ( عرض على كبار الموظفين بالمصلحة تأجير ال ٣٠٠ فدان وهى القطع ٣،٢،١ ) وهذا اعتراف منه بأنه مش بس عرض عليه ٣،٢،١ اللى تبلغ ١٢٠ فدانا ولكن ٤،٣،٢،١ اللى تبلغ ١٧٦ فدانا قال : انهم عرضوا عليه ٣٠٠ فدان فرفض لأنه يريد التملك ، اما بوضع اليد أو عن طريق بيعها له بالممارسة . هذا كلام

**جاب الله** . وهذا هو ما أرمى اليه ، وهذا هو تصرف مصلحة الأملاك قبل ان تكون **لغنام** اى صلة بهـــذه المصلحة . مش بس أقوال **جاب الله** بل يتضح من أقوال **حسن الخولى مدير الاصلاح بالمصلحة** قال : فرفعنـــا شكواه وتظلمه ثانية . ولما ترجعوا سـيادتكم للأوراق ترون أنها سياسة مرسومة . وهو يطالب مصلحةالأملاك وله الحق . فانا لا اتحامل على الرجل . بل على العكس فى هذه القضية . بل سترون من كلامى فى الادعاء الثانى أو الشق الثانى من الادعاء الثانى أن **القاضى بدوى** له الحق فى أن يتمسك بوضع اليد تمسكا فى النهاية يؤدى الى الملكية ، لأن هذا هو نص القانون ، وحكمة التشريع ظاهرة . فالقانون قال : ان الذى يصلح الأرض يمتلكها . وانا لا أطعن عليه ، بل ابرر موقفه ، ولكن من الناحية الثانية لما المسألة يبقى فيها نزناز من ناحية الوقائع هذه، يستحيل أن نفصل فيها . ونحن موجودون هنا مهما كان كلام **جاب الله** . هو يقول انه زرع الـ ٦٠٠ فدان وانا أقول ما يمكنش ، وده يفتح الباب لحسن تصرف الادارة المختصة ، ومش تصرف الوزير المختص . أقوال **حسن الخولى** هو يقول فرفعت شكواه وتظلمه ثانيـة ، فردت المصلحة بأن هذا الرجل ما دام يتظلم فلا مانع من اعطائه القطع ١،٢،٣ التى كان يزرع فيهاومسطحها ١٢٠ فدانا . وعرضت على العمدة اجابةالمصلحةفرفض، واصر على طلب الـ ٦٠٠ فدان وقال : اذا لم توافقوا على اعطائى الـ ٢٥٠ فدان ...

**الرئيس** ــ عاوز يبقى غنى ؟

**الدكتور صلاح الدين** ــ أيوه . ولذلك قال على الأقل : أعطونى القطعة نمرة ٤ ، ومساحتها ٥٥ ، وهو قال ٦٠ علاوة على ١٢٠ فـدانا فقلت له : روح قابل المدير ، فذهب العمدة الى مصر وقابل **كرارة بك** ، **وكرارة بك** طلع قبل

**غنام** على المعاش . وعن **غنام** ما قابله ولا حط وشه فى وشه . ودى اجراءات عادية تصرفت فيها المصلحة من بدرى ، وكل تصرفها مطرد على حسب ما يجرى عليه العمل فى مصلحة الأملاك . فجه **غنام** لقى الشغلة منتهية نهاية تامة . بعد ذلك أرسل مدير مصلحة الأملاك أحد المهندسين للتحقيق فى اعطاء العمدة نمرة ٤ ، لأنه ربما يتعارض مع عملية الاصلاح اللى بتقوم بيها المصلحة ، ودى مسألة تهمنى . يعنى شوفوا حضراتكم فيه عملية اصلاح بتقوم بها المصلحة . والعمدة مكوش على الأرض عاوز يضع يده على الأرض كلها ، وده يمكن يتعارض مع عملية الاصلاح ، ويهم المصلحة انها لم تسلم على الأقل فى حاجة هو واضع يده عليها حقيقـــــة . ويستطرد **حسن الخولى** فى شهادته فيقول : وعقب ذلك جور خطابه المصلحة بما يفيد التأجير للقطع ١، ٢، ٣، ٤ للعمدة ومساحة هذه القطع ١٨٠ فدانا . عقب هذا ، يعنى على طول ، اى فى عهد **كرارة** اللى عمر **غنام** ما شافه ــ اى فى سنة ١٩٤٩ ــ قبل **غنام** ، وقبل الوزارة اللى ينتمى اليها **غنام** . هذا فيما يتعلق بأن المسألة كانت منتهية بالشكل اللى تصرف فيه **غنام** . فيبقى ايه اللى دخل **خليل الجزار وعزيزة الوكيل** ؟ دول جم بعدين . وانا متمشى مع المحكمة فيما يتعلق بالأسئلة التى وجهت الى وانا اترافع عن **غنام** على أساس نظرية « ولا تزر وازرة وزر أخرى » . واحصر كلامى فى هذه الحدود . ايه الاجراءات بتاعت مصلحة الأملاك ضد **جاب الله** وهل هى اجراءات صورية ؟ بيقولوا لنا صورية . أيوه صورية ، وأصل عمل لجنة الايجارات صورى . **جاب الله** عمدة ، ودايما الحكومة يبقى لهـــا نفوذ على العمدة ، فكلموه بالحسنى . والحسنى مانفعتش مع **جاب الله** . والحكومة متمسكة بخطتها الى النهاية فاشتكوا الى الجهـــات الادارية مــرة واثنتين وثلاثا ،

وعملت تحقيقات من الجهات الادارية مرة واثنتين وثلاثة وهذه التحقيقات فى عهد **سليمان غنام** تبقى صورية ايه بقى ؟ تحقيقات من الجهات الادارية بناء على شكوى من الحكومة ، وترفع هذه التحقيقات الى النيابة العمومية، وتتصرف النيابة فيها بالحفظ تأييداً لوجهة نظر **جاب الله** ازاى صورية ؟ حا أقول لكم بس تواريخ التحقيقات .

**الرئيس** ــ الشكاوى لما كانت بتروح من مصلحة الأملاك كانت بتعرض على الوزير ؟

**الدكتور صلاح الدين** ــ لا أبدا .

**الرئيس** ــ مصلحة الأملاك ما كانتش قادرة تفسر حق الراجل ده ، علشان تحلها بدل ما تشكى للجهات الادارية ؟

**الدكتور صلاح الدين** ــ مصلحة الأملاك من ناحيتها تعتبر ان هذا الرجل معتد على حقوقها .

**الرئيس** ــ أنا كمواطن لما ابص كل يوم والثانى الاقى النيابة جاية تحقق معايه ، طبعا ما فيش شك ان ده ضغط غــير مباشر ، يعنى عاوزين يطفشونى .

**الدكتور صلاح الدين** ــ هو بينازعها .

**الرئيس** ــ مصلحة الأملاك يجب تبص فى الشكوى هل له حق أو لا .

**الدكتور صلاح الدين** ــ ده ماعرضش على الوزير . انما الذى أقوله ان المسألة ما هياش صورية ، وانما دى مسألة جدية .

**الرئيس** ــ النيابة حفظت هذه الشكاوى ؟

**الدكتور صلاح الدين** ــ دى ماعرضتش على الوزير ، وهــذا الموقف قديم من أول **جاب الله** ما وضع يده على الأرض .

**الرئيس** ــ أفهم أنها كانت ترفع قضية عليه .

**الدكتور صلاح الدين** ــ رفعت فى النهاية .

**الرئيس** ــ انما النيابة حفظت التحقيقات .

**الدكتور صلاح الدين** ــ حفظت ، ومن مصلحة **غنام** انها حفظت، فقد كان هذا الحفظ فى ١٦/٤/١٩٥٠ اى قبل **غنام** .

**الرئيس** ـ يعنى فى عهد الوزارة الوفدية ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ ماليش دعوى أنا اللى يهمنى انها مش فى عهد **غنام** .

**الرئيس** ـ آخر شكوى والا أول شكوى ؟ .

**الدكتور صلاح الدين** ـ علشان أريح الرئيس احنا لسه جايين للتواريخ بتاعت **عزيزة الوكيل وخليل الجزار** ولسه ما بداش أى ذكر عنهما .

**الرئيس** ـ يعنى ما كانوش لسه دخلوا فى الموضوع ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ زى ما قلت عندما قدمت للكلام فى هذا الشأن ان مهمتى هى اثبات عدم صورية الاجراءات التى انتهت بتأشيرة **سليمان غنام** ، أما بعد ذلك فلا شأن لنا .

**الرئيس** ـ مش **جاب الله** مضى عقد الايجار فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ لا فى يناير سنة ١٩٥٠ .

**البكباشى ابراهيم سامى ـ هو مضاها فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ .**

**الدكتور صلاح الدين** ـ هو بيقول كده . وبتاريخ ١٦/٤/١٩٥٠ محضر نمرة ١٦ أحوال ادى التحقيق الأول والتحقيق الثانى ، لأنه فى هذه الأثناء وضع يده على حتة جديدة ثانية .

**الرئيس** ـ الشكوى مقدمة من مين ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ من مصلحة الأملاك .

**الرئيس** ـ يعنى مش من أفراد .

**الدكتور صلاح الدين** ـ أيوه ومقدمة ضد **جاب الله** ، لان المصلحة لها مصلحة متعارضة مع وضع اليد . وهذا يؤدى الى نزاع ، والواقع انه مهما تكن نصوص القانون ، فان الوقائع قد تؤدى الى نزاع . والتحقيق الأول كان بتاريخ ١٦/٤/١٩٥٠ والثانى فى ١٩/٤/١٩٥٠ والثالث فى ٢٤/٤/١٩٥٠ ، والمسألة تدور حول تحقيق وضع اليد وبعدين النيابة تتصرف فى الموضوع . وتصرفت النيابة

فى الموضوع بالحفظ اداريا ليه ؟ لأن القـــانون صريح خصوصا من ناحية الشكوى الجنائية . يرفع دعوى مدنية زى ما هو عاوز . ولقد ثبت فى هذه التحقيقات بالنسبة للارض ان **جاب الله** وشركاءه عارفون حقوقهـم كويس ، فهم يقولون مش احنا اللى نعتدى على مصلحة الأملاك ، انما مصلحة الأملاك هى اللى بتعتدى علينا . وكل هذا قبل **غنام** مايبجى . عند التحقيق واحد منهم اسمه **حسن غلاب** يقول: أنا هنا بقوة القانون وما أخرجش من هنا الا بقوة القانون . ناس شطار فاهمين حقوقهم كويس. واذكر هنا كلمة «**روبسبير**» عندما قال : «**نحن هنا بقوة الشعب ولن نخرج الا بامر الشعب**» . ناس شطار يعرفوا يسوسوا امورهم علشان يتملكوا الأرض. كلام صريح يبين لكم أن الحالة جدية مش صورية ولجنة التطهير فى مقدمة تقريرها قدمت للموضوع تقديما صريحا يكاد يكون صورة طبق الأصل من هـــذا الذى تشرفت بعرضه على حضراتكم . ولجنة التطهير المفروض أنهـــا تعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله . فقد قالت : لقـــد ووجهت المصلحة عند بدء اصلاح هذه المنطقة بادعاءات بوضع يد الغير تمهيدا لتملكهم حسب نصوص القانون المدنى . ووفقا لقرارات مجلس الوزراء الخاصة باباحة التملك بمضى المدة أو قرارات مجلس الوزراء الـــتى أشار اليها **غنام** ، التى قلت لحضراتكم : أنها لا تؤثر فى حكم القانون ، لأن هذا تنظيم داخلى فى مصـــلحة الأملاك ، والقانون المدنى على كل حال هو الذى يجب أن تسود أحكامه . فالمسألة تبقى موضع نزاع وتروح مجلس الدولة ، وله قرارات تنظم وتفسر وضع اليــد والزراعة الخفية وما الى ذلك . **محمد جاب الله** رجل له عزبة كبيرة ، وهى التى قال عنها لحضراتكم : أنـــه باعها علشان ينفق منها على الاصلاح. وهو راجل له نفوذ،

ويؤازره العرب الضاربون فى هذه المنطقة • ولكى تعرفوا مقدار ما هناك من خلط ـ علشان تعرفوا ان ما فيش حاجة اسمها صورية ـ لجنة التطهير تقول وصفا للموقف « **وقد قامت المصلحة باخطار النيابة ومخابرة وزارة الداخلية وادارة قضايا الحكومة لمنع هذا التعرض** » • ووجهة نظر المصلحة ••• وبعد هذا تقرر لجنة التطهير وتصف كيف بدىء الاعتداء أو كيف بدىء وضع اليد ، بلاش نسميه اعتداء وبلاش مانحكمش بين الراجل وبين المصلحة علشان نكون صادقين • كيف تطور وضع اليد وكيف أصبح سافرا فى سنة ١٩٤٩ •• فين الصورية اذن •• ثم محاولة رجال المصلحة تلافى الأمر لتجنيب المعتدين فى مساحة ٨٣ فدانا •• وهذه تفسر حاجة قلتها لكم ، وهى أن **جاب الله** ما زرعش الارض كلها ، وانما وضع رؤوس كبارى • حاطط كوبرى فى كل حتة ، والكوبرى ده مكتفى به فى المنطقة ، علشان يطلع عين المصلحة ولا هى قادرة تطلعه •

**الرئيس ـ يعنى واضع أسفين ؟**

**الدكتور صلاح الدين** ـ أيوه ده أحسن تعبير • واضع أسافين فى كل حته • فقامت المصلحة فكرت فى تجنيب ٨٣ فدانا ، وهذا يفسر ماحاوله رجال المصلحة فى موقفهم • كانوا يطمعون فى مساحة أكبر وتطور الادعاء بوضع اليد •• الأول ما كانش سافر وفى سنة ١٩٤٩ أصبح سافرا • الاول ماكانش تطور الى هذا الحد وانما تطور أخيرا الى التمسك بوضع يدهم على ٦٠٠ فدان ، فرفعت المصلحة دعوى طرد على **جاب الله** ، وفى الوقت ده ما كانش **غنام** له أى علاقة بوزارة الاقتصاد • ولكن من ناحية أخرى مصلحة الأملاك فى هذه الظروف لها مشاريع استصلاح تقوم يعنى ما تدافعش عن نفسها ؟

دافعت عن نفسها بالطريقة اللى قلتها لحضراتكم ، ولكن الخلاصة النهائية هى أنها عرضت عليه فى عهد **كرارة** سنة **١٩٤٩** أنها تؤجر له القطع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ٠

انما المذكرة التى رفعت **لغنام لما غنام** جه فى المدة القصيرة دى فى وزارة الاقتصاد الوطنى وتاريخها ٢٣/١٠/١٩٥٠ والتواريخ دى تهمنى قوى تأشيرة **غنام** تاريخها ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ يعنى الموضوع ده اللى تصرف فيه **غنام** وهو وزير اقتصاد ، لا يمكن أن يكون قد تصرف فيه **غنام** الا بين هذين التاريخين ، وبعد هذين التاريخين المذكرة دى عرضت للنزاع ، وكانت موجودة فى الدوسيه ، ومرفوعة من مفتش مربوط الى الوزير يشرح له فيها محل النزاع اللى قلته لحضراتكم ٠ الدوسية ده كان رقم ٣٣ **وغنام** أدى تأشيرة ٠ ويتضح من هذه المذكرة أنه قال فيها : أنه لا مانع من تأجير القطع رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ٠ بالمنطقة التالية الشرقية الى **محمد أفندى جاب الله وشركاه** ٠ النيابة تخالفنا فى هذه وتقول أنتم خالفتم القانون ٠

**الرئيس ــ وعزيزة وقتها كانت ظهرت كشريكة ؟**

**الدكتور صلاح الدين** ــ لسه ٠ وطول عمر الراجل ده له شركاء من يوم ما وضع أيده ، واستجد عليه كمان شركاء بعد كده ٠ والشركاء دول ما يهموناش اننا نحددهم لحضراتكم من ناحيتنا ليه ٠٠ **لأن عزيزة الوكيل** ما كانش لها أى اسم فى الدوسيه ، ولا أى ذكر فى مصلحة الأملاك ، ولا أى تدخل فى الموضوع قبل تاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠

**الرئيس** ــ هل دخلت شريكة من سنة ١٩٤٦ ؟

**الدكتور صلاح الدين** ــ ده فى العقد الصورى اللى عملوه بعدين ٠ وأرجو التفريق والا تزر وازرة وزر أخرى ٠ بقول أن دول عملوه بينهم وبين بعض فى العقد الصورى

اللى حـــرر . أنا اللى يهمنى مين هـم الشركاء بتــوع **جاب الله** فى عرف مصلحة الأملاك ؟ ملفات مصـــلحة الأملاك فى عرف الواقع والحقيقة ـ لغاية **غنام** ما طلع من وزارة الاقتصاد أو نفد منها بجلده ـ ده نمـــرة واحد . نمرة اثنين أن النيابة بتقول لنا أن تصرف **غنام** هذا التصرف السليم ده مخالف للقانون . ليه . .. ؟ لان القانون بيقول : مايتأجرش بالممارســة الا عشرين فدانا وأنت أديته القطع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ اللى مساحتها ١٧٦ فدانا ، ده كلام كويس لو كان **جاب الله** لوحـده لكن دا هو وشركاؤه ، داحنا لو أخدنا بأقوال **جاب الله** هو قال ان شركاءه ١٠ .

**الرئيس** ـ هو قال ١٠ ويقدر يحط خمسين غيرهم .

**الدكتور صلاح الدين** ـ لا أبدا أنا عشرة تكفينى ، لأن ال ١٧٦ فدان على عشرة يطلع كل واحـد منهم بســـبعة عشر فدانا .

**الرئيس** ـ ومصلحة الأملاك كانت تعـــرف من هم شركاؤه بالاسم ، والا كانت كده عايمة ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ كانت معروفة .

**الرئيس** ـ معروفة صورى والا رسمى ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ لا ، معروفة رسمى .

**الرئيس** ـ اذا ماكنتش فيه علاقة بينهم وبين المصلحة ازاى تعرفهم ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ ده كان باستمرار بينه وبين مصلحة الأملاك أخذ ورد ، وباستمرار تحقيق فى وضع اليد ، ويظهر له الشركاء .

**الرئيس** ـ فيه أوراق رسمية تثبت الشركاء ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ أيوه . واحد منهم هو **حسين غلاب** اللى قلت لحضراتكم أنه قال فى التحقيق : أنا هنا بقوة

القانون ، وما أخرجش الا بقوة القانون ، وده يعتبر من الشركاء ٠

**الرئيس** ـ اذا كانت الاسماء دى موجودة فعلا فى مصلحة الأملاك ، ازاى **خليل الجزار وعزيزة الوكيل** دخلوا كده وقالوا : أنهم شركاء من سنة ١٩٤٦ ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ برضه ده ما لناش دعوى بيه ٠

**الرئيس** ـ هل فيه مستندات رسمية تبين الشركاء ؟ ويبقى ازاى دخلت **عزيزة الوكيل** شريكة صورية ، وعملت عقد من سنة ١٩٤٦ أنا مش فاهم الوضع ده ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ ولا أنا كمان أفهمه ٠

**المتهم** ـ ولا أنا كمان أفهمه أو أبقى مسؤولا عنه ، لأنى ما عملتوش ، واللى بعدى هو اللى عمله ٠

**الرئيس** ـ عاوزين نعرف اسماء الشركاء دول ٠ هى مصلحة الأملاك ما فيش فيها ورقة رسمية تثبت الأسماء دى ؟ ٠ ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ الأسماء ثابتة فى الأوراق ، **وغنام** عند ما عرض عليه الموضوع كان فى الأوراق الأسماء ثابتة ، وهى : **محمود جاب الله وحامد عبد الله ، وتيسير جاب الله ، ومتولى جاب الله ، وزينب السيد ، وحسين غلاب** ٠

**الرئيس** ـ الكلام ده فى التحقيق والا فى أوراق رسمية ؟ فيه نزاع بين مصلحة الأملاك وبين **جاب الله** وشركائه ، فهل فيه ما يثبت أسماء الشركاء فى مصلحة الاملاك ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ الاسماء موجودة فى الملفات وباقى الاسماء هى :

**عبد الله ـ ومحمد مراد حامد ـ وزينب محمدالزيادى وآخرون ٠**

**الرئيس ـ هل كانت من بينهم عزيزة الوكيل ؟**

**الدكتور صلاح الدين** ـ لأ .. لغاية ما عرض الأمر على **غنام** .
يعنى لغاية ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

**الرئيس** ـ طيب لما دخلت **عـــزيزة الوكيل وخليل الجـــزار** كشركاء من سنة ١٩٤٦ ابلغوا مصلحة الأملاك ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ أيوه .

**الرئيس** ـ من سنة ١٩٤٦ ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ همأول ماتقدموا تقدموا لمصلحة الأملاكفى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وادعوا انهـــم من زمان شركاء من سنة ١٩٤٦ .

**الرئيس** ـ ادعوا لمصلحة الأملاك أنهم كانوا شركاء من سنة ١٩٤٦ ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ أيوه .

**الرئيس** ـ والمصلحة ما اعترضتش على هذا ، وسألت ازاى جت الشركة ؟ . ده ثابت ان الشركاء هم فلان وفلان وفلان ، دول نفسهم ما تكلموش وقالوا ازاى أنـــتم جبتوا ده ما فيش ما يثبت أنكم شركاء ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ أنا لما أدرس القضية أدرسها لغاية المتهم وبس . بقى أنا ما أعرفش أرد على السؤال ده لأن دراستى مقصورة على ما يخص موكلى فقط . وعلشان أرد على السؤال ده لازم ...

**الرئيس** ـ علشان أدافع عن المتهم المفروض فى كمحام أنى لازم أفهم الصورة كلها ، مش تكون من ناحية المتهم وبس .

**الدكتور صلاح الدين** ـ أكون مقصرا فى واجبى اذا لم أنظر فى المسألة من ناحية موكلى . بس هو أنتم اديتــونى شهر علشان أبحث وأدرس كل النواحى . دول ٧٢ دوسيه هم دول شوية ؟

**الرئيس** ـ المفروض أنك تدرس كل حاجـــة ، والمتهم كمان

عارف كل أدوار هذه القضية • والمسألة مش مسألة جديدة عليه ، وهو حافظ الدوسيهات • وقعد قدام لجنة التطهير ومسئول •• يعنى هو مفروض فيه أنه مستعد من زمن • حاجة ثانية انتم قاعدين طول النهار مع بعض •

**الدكتور صلاح الدين** ـ صحيح قاعدين طول النهار مع بعض لكن قاعدين فين •• **داحنا قاعدين فى وسط ٧٢ دوسيها** •

**الرئيس** ـ قبل ما نطلع على الدوسيهات طلبت ضم أوراق ، والمفروض أن المتهم مستعد زى ماباقول من زمان •

**الدكتور صلاح الدين** ـ أيوه مستعد من أول ما سئل •

**المتهم** ـ أنا سئلت كشاهد أثناء اعتقالى فى المدرسة الثانوية العسكرية ، ثم استدعيت مرة أخرى أمام نيابة الغدر • ولما وجدت حضرة المحقق لم يحلفنى اليمين قلت : أنا ممتنع عن الاجابة • وقلت : أن ده مش تهرب منى ، وانما ده هو الوضع القانونى •

**الدكتور صلاح الدين** ـ أنا قلت أن أول ما جت سيرة **للجزار وعزيزة الوكيل** فى مصلحة الأملاك كانت فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، قبل كده ما كانش فيه حاجة أبدا لكن قد يقال أن ده اللى ثابت فى الورق ، ولكن الحقيقة فيه حاجة قبل كده • انتم سمعتم **جاب الله** لما سئل كان له كلام قاطع وصريح فى هذا • قال الاول : انه فى سنة ١٩٥١ وده كلام له مدلوله ، لأن الجواب الأول فى الواقع يبقى أقرب الى الصحه ، لأن الحاجة طازه وهو أول ما يحاول الجواب ودى مسألة يمكن تكون نفسية ، يعنى من العوامل النفسية التى أوحت بالاجابة هى أن التاريخ أقرب الى سنة ١٩٥١ منه الى سنة ١٩٥٠ • وهو قرر فى الاول وقال سنة ١٩٥١ وبعدين لخبط بين ثلاث مسائل : مسأله بداية السنة الزراعية ، وبعدين

مسألة توقيعه على العقد فى يناير بعد **غنام** ماطلع من وزارة الاقتصـاد ، وهذا ثابت فى الاوراق • وبعـدين السؤال اللى أنا بأسأله وهو امتى قابل **خليل الجزار** عند **النقيب** ؟ لخبط بين كل المسائل دى ، ولكنه رغم كل هذه اللخبطة ما تعداش كلامه نوفمبر سنة ١٩٥٠ وحضراتكم شهود على هذا • وأنه مسك فى نوفمبر وأنا يكفينى هذا •

**الرئيس** ــ ده بالنسبة لعقد الايجار •

**الدكتور صلاح الدين** ــ لا •• ده مش بالنسبة لعقد الايجار •• ده بالنسبة لمقابلته مع **الجزار عند النقيب** •

**الرئيس** ــ هو قال قبلها بأسبوعين ثلاثة •

**الدكتور صلاح الدين** ــ قبل توقيع العقد بأسبوعين ثلاثة دى تجيبنا لبعد نوفمبر ، فهو لم يوقع فى نوفمبر والورق بيقول فى يناير •

**الرئيس** ــ هما دخلوا شركاء امتى ؟

**الدكتور صلاح الدين** ــ مش عارفين •

**الرئيس** ــ ظاهر أنهم دخلوا فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، يعنى تمت اتصالات قبل ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وان الراجل وافق انهم يدخلوا شركاء معاه ، يعنى مثـلا فى أكتوبر •

**الدكتور صلاح الدين** ــ ده ما يبقاش بقى فى أوائل نوفمـبر سنة ١٩٥٠ ، وعلى أى حال كل شك يفسر لمصلحة المتهم ليه أنا أقف الموقف ده ، فيه قاعدة من القواعد الاساسية بتقول أن المتهم برىء حتى تثبت ادانته ، وان كل شك يفسر لمصلحة المتهم ، وان البينة على من ادعى •

**الاستاذ عبد الرحمن صالح** ــ نحن معك ، ونحن مسـتعدون للاثبات بالدليل القاطع ، وأنا متفق مع الدفاع على هذه القاعدة •

**الدكتور صلاح الدين** ـ أنتم لغاية دلوقت لم تقطعوا ، وأنا الذى سأقطع لكم · أنا أقول أن البينة عـــلى من ادعى ، وأنا أعرف الى ماذا يرمى زميلى·وأنا سأقول لكم ، وسأفكركم بهذا بعد أن يتكلم زميلى بما يريد أن يتكلم فيه · ليس فى الاوراق أى شىء يمكن أن يقطع بتاريخ **مقابلة الجزار مع النقيب مع العمدة** ، ليس فى الاوراق أى شىء من هذا وأنا يكفينى هذا الموقف السلبى · والآن أنتقل الى الموقف الايجابى ·

**الرئيس ــ عزيزة الوكيل وخليل الجزار** دخلوا شركاء باعتراف الدفاع فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ · والراجل اللى زرع يطمئن اليهم والى شركتهم فى أرض قعد يستغلها عشر سنين لا بد أن تكون مضت مدة حتى أنه يعرفهم ويدخلهم شركاء معاه ·

**الدكتور صلاح الدين** ـ لا ··· ليه ؟ بدليل أنه راح **للنقيب** يقوله دور لى على ناس يخلصوا لى الشغلة دى ، وظاهر عند العمدة انه مقتنع أن **عزيزة الوكيل وخليل الجزار** ، دول همه اللى حيخلصوا الشغلة · وعشان كده هوه على طول عمل الاتفاق · واللى استنتجه ـ وهذا يمكن يكون أقرب ما يكون الى التصور ـ أن بعد ما قابل الجماعة اللى حايخلصوا الشغلة ، يبقى بعدها على طول أن الجماعــة دول يحرصوا على أنهم يقيدوا أسماءهم فى مصـــلحة الاملاك ، وكل ده بعد تأشيرة **غنام** ·

**الرئيس** ــ يوم ١٩ نوفمـــبر قابلهم وفى ذلك اليــوم دخلهم شركاء ·

**الدكتور صلاح الدين** ـ جايز يكون قبلها بيومين ·

**الرئيس** ـ هما اتقابلوا فى الاسكندرية أول مرة ··· وطبعـــا اتفقوا ازاى حايكونوا شركاء · واتفقوا على المقابل حيكون ايه · يعنى أنا لو قابلت واحد وقال لى تعـــال حل لى

المشكلة دى ، حاحلها كده على طــــول مش لازم اسأل المختصين . يبقى لابد انهم رجعوا لناس فنيين ، علشان يحددوا لهم نصيبهم . فالحكاية دى تاخذ قد ايه ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ ده كله بعد تأشيرة **غنام** .

**الرئيس** ـ همه يعنى سافروا على مصر جرى . انا بدى أعرف الحكاية دى تاخذ قد ايه ، خصــــوصا انهـــم كانوا فى اسكندرية .

**الدكتور صلاح الدين** ـ الحكاية دى تاخــــد يومين ... ثلاثة ... أربعة ... هى مصر فين ؟

**الرئيس** ـ تفتكر يعنى جايز اتصلوا بالتليفون ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ لا . انا لما اهتم بحاجة أروح جاى على مصر .

**الرئيس** ـ ومش لازم أعاين الأرض ... والمعاينة دى الــــلى عملوها قبل الاتفاق تاخد أد ايه ؟

**البكباشى ابراهيم سامى** ـ الشاهد قال : انهم راحوا عاينـــوا الأرض .

**الرئيس** ـ طيب تاخد قد ايه المعاينة دى .

**الدكتور صلاح الدين** ـ تاخد لها يومين .

**الرئيس** ـ طبعا اذا كنت تعتبر أن المسألة ماشية بسرعة الذرة ، يعنى **خليل الجزار** اهتم بهذا الموضوع لدرجة انهأصبح بيجرى ورا **محمد جاب الله** ، وكان ماشيا بسرعة الذرة ، وبعدين **الجزار** بعت له عربيته .

**الدكتور صلاح الدين** ـ دى المرة الأولى اللى شافـــوا فيهـــا الارض .

**الرئيس** ـ وفيه مرة ثانية أرسله علشان يمضى أنهم شركاء ، فهو اتكسف وراح يمضى ، كل ده طبعا أخذ مدة ، مش أقل من أسبوعين ثلاثة .

**الدكتور صلاح الدين** ـ لا .. أنا أتصور أن الحكاية دى تتم

فى خمسة أيام اذا حصل اهتمام بهذا الموضوع ، واذا كانت الامور تستدعى الاستعجال ، وإذا كان التصوير هو انهم جماعة متكالبون على تحقيق مصلحة ،وانالعمدة كان بيبحث عن اللى يخلص له الموضوع وأنا ــ عاوزكوا تاخدوا بالكم من كلمة : يخلصوا لى دى ، لأنهــا تحمل معنى الاستعجال . يبقى كل ده يقتضى الاستعجال .. وكل الحاجات يمكن تحصل فى خمسة أيام ، فليـــه نفترض الافتراضات دى ؟؟ لازم نقدم البينــة ... دى لما يبقى عندنا فرضين ... أنه يقدر يعملها فى ثــلاثة أيام ...

**الرئيس** ــ تأشيرة المتهم كانت امتى ؟

**الدكتور صلاح الدين** ــ فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

**الرئيس** ــ يعنى دخلوا شركاء فى ١٩ نوفمبر ؟

**المتهم** ــ العمدة بينكر .

**الرئيس** ــ هو اعترف بهذا وبيقول ان واحد جاله من المـــركز وقال له : أنت مضيت ؟ فقال : لأ ، ولما أثيرت المسألة واتكلمنا فى الأقرار قال : انه حصل انهم دخلوا شركاء .

**المتهم** ــ احنا راضين بالاقرار .

**الدكتور صلاح الدين** ــ أنا أقدر المدة بيومين زى ما قلت ... الصورة اللى قدامنا أن واحد عاوز يخلص الحكاية،وتبين أن فيه ناس متكالبين علشان يخشوا معاه شركاء . يبقى المفروض أن الاجراءات دى تجرى بمنتهى السرعة .

**الرئيس** ــ مش لازم أروح مصلحة الأملاك،وأستفسر عن الأرض ومين هـــم الشركاء . والطـــريقة ازاى الـــلى حتمشى عليها ؟ ..

**الدكتور صلاح الدين** ــ العقد الصورى يحل ده كله فى كشطة واحدة .

**الرئيس** ــ دى مشكلة عاوزة واحد يفسرها . وازاى يحلها ..

بقى **محمد الجزار** اللى يحلها ؟ لازم يكون فيه واحـــد مختص ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ ده فرض جدلى ٠ أنا التــواريخ اللى قدامى ١٩ نوفمبر و ٢٩ أكتوبر ٠

**الرئيس** ـ يعنى عشرين يوم ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ أيوه ٠ وهناك فى الأوراق طلب مقدم من **عزيزة الوكيل** الى مصلحة الأملاك ٠ وهذا الطلب مقدم فى ١٩ يناير ســـنة ١٩٥١ ٠ وده غـــير حكاية حصر الاسماء ٠

**الرئيس** ـ قعدوا شهرين فى ده ٠٠٠ يعنى قعدوا شهرين لغاية ما قدم الطلب ٠ فليه المرة دى ما استعجلوش ، وعملوه فى يوم أو يومين أو ثلاثة ؟!

**الدكتور صلاح الدين** ـ يمكن كانوا مستنيين تغييرات فى وزارة الاقتصاد ٠ ويمكن الوزير ده حنبلى ٠ وهناك كلام كتير جدا فى التحقيق ان **عزيزة** كانت بتشـــتكى من تصرف **غنام** ٠ ويمكن دول كانوا مستنيين تغيير وزارى ٠

**الرئيس ـ انت قلت يمكن كانوا مستنيين تغيـــير فى وزارة الاقتصاد ، تقصد ايه بكده ؟**

**الدكتور صلاح الدين ـ ده كلام جدلى ٠**

**الرئيس ـ طيب وليه غنام اتشال من وزارة الاقتصاد ؟**

**المتهم** ـ أنا كنت وزيرا للتجارة والصناعة ، وكنت منتدبا لوزارة الاقتصاد ، والحكاية من الأول أن الأستاذ **محمد الوكيل** كان هو الوزير لهذه الوزارة ٠ ثم حصل تغيير وزارى ونقل لوزارة المواصلات فندبت أنا بقـــرار من مجلس الوزراء لوزارة الاقتصاد ، وقعدت أربعة أشهر من ٢١ يوليو لغاية ١٠ نوفمبر ، حيث عين **الدكتور حامد زكى** ، ورجعت أنا لوزارتى ٠

**الرئيس ـ وحامد زكى اتعين من بره ؟**

**المتهم** ــ هو كان وزير دولة ، والعادة جرت أن الوزير من دول يتعين أولا وزير دولة ، وبعد كده بشوية ينقل الى وزارة من الوزارات ٠

**الرئيس** ــ هل أنت حسيت أنك اتنقلت علشان أنك وزير حنبلى ؟

**المتهم** ــ لأ ٠ وأقول لكم بصريح العبارة : ان **السيدة عزيزة الوكيل** لم تتقدم الى بأى طلب فى الأوراق ، ولا يوجد فى الأوراق أى طلب مقدم منها الى مع أنها تقدمت بعد ذلك بطلب الى **حامد زكى** ، تتظلم فيه من قرارى الذى أصدرته وذلك بتاريخ ١٩/١١/١٩٥٠ ٠

**الرئيس** ــ القرار ده كان بتاريخ امتى ؟

**المتهم** ــ ٢٩ أكتوبر وهذا الموضوع لا أعرف عنه شيئا اطلاقا ٠

**الرئيس** ــ والقرار ده كان ايه ٠

**المتهم** ــ كان بناء على التحقيقات الادارية فى الأوراق التى قدمت الى ، والتى تثبت قطعا أن **محمد جاب الله** وضع يده على عدة قطع هى ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٨ مكرر الخ ٠٠٠ ومفتش مريوط قال : ده واضع يده على ٦ قطع ، فأنا بحثت الموضوع وقلت نعطى له بحيث لا نخرج عن حدود الواضع يده فعلا ، نعطى له بالايجار ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ لان ده له حق فى استئجارها ،ولما وجدت وضع اليد فى نمرة ٥ مش صريح ووجدت نمرة ٨ مكرر فيها ما يثبت أن **محمد جاب الله** واضع يده عليها قلت لهم : أضيفوا ٨ مكرر على القطع الاربع الأولى ٠

**الرئيس** ــ طبعا له هو وشركاؤه ؟

**المتهم** ــ أيوه والله العظيم ما كانش قدامى أبدا اسم **عزيزة الوكيل** ٠

**الرئيس ــ الكلام ده كان فى أكتوبر ؟**

**المتهم** ـ نعم والمذكرة بتاعت تفتيش مريوط كانت بتاريخ ٢٣ أكتوبر ، وجايز الورق جالي بتاريخ ٢٤ أو ٢٥ أكتوبر ٠ وأنا بتيت فيها يوم ٢٩ أكتوبر ، يعنى من ٢٤ الى ٢٩ أكتوبر ٠ ولـــذلك أنا أطلب من الادعاء أن يثبت لى فى الفترة ما بين ٢٤ أكتوبر و ٢٩ أكتوبر حصلت مقابلات أو أنى تأثرت بهذه المقابلات ، وتأثرت **بعزيزة الوكيل** وأنا أجزم أمام ربى وضميرى أننى تصرفت فى حـــدود القانون باعتراف مصـــلحة الاملاك فى جميـــع الأوراق والمذكرات ٠ أنا أقسم أمام ربى وضميرى أننى برىء ٠

**الرئيس** ــ جايز تكون فيه أفعال يتمسك بها الادعاء ٠

**المتهم** ـ اذا كان فيه طلب صريح من **عزيزة الوكيل لحامد زكى** يبقى ايه المانع أنها لا تقدمه لى ، وسيثبت لكم زميلى كل حاجة ، وان التاريخ يحدد مقابلة **النقيب ، ومحمد جاب الله** ان هذا التاريخ لم يجىء الا على لسان الادعاء ٠

**الرئيس** ــ ليتفضل الدفاع ٠

**الدكتور صلاح الدين** ــ سأواصل كلامى من حيث انتهى موكلى وقد أشار موكلى الى مرافعة الادعاء ، ومرافعـــة الادعاء تحدد تاريخ مقابلة **الجزار وعزيزة ومحمد جاب اللـــه** أقول : ان مرافعة الادعاء تحـــدد التـــاريخ على حسب مافهمه الادعاء ولقـــد قال الادعاء فى مرافعته ما يأتى بالحرف الواحد : وأحمد الله ان كانت مرافعته مكتوبة حرصا منه على دقة ما يقدمه الى المحكمة وأنا أشكر لـــه هذه الدقة ، اذ يمكن لو كانت جت على لسان زميلنـــا **الأستاذ عبد الرحمن صالح** يمكن كنا تشاكلنا ، وكنـــا نقول : يا ترى بتوع الاختزال كتبوها ؟ يا ترى كتبوها والا لأ ، ولكن الحمد لله أن المرافعة بتاعت الادعاء كانت مكتوبة ٠ وهذا هو ما قاله بالحرف الواحد : « **وما أن أيقنت السيدة عـــزيزة الوكيل أن ســـبيلها الى وزارة الاقتصاد هين ، وأن طلباتها جميعا مجابة بادنى مجهود ،**

**المتهم** ـ نعم والمذكرة بتاعت تفتيش مريوط كانت بتاريخ ٢٣ أكتوبر ، وجايز الورق جالي بتاريخ ٢٤ أو ٢٥ أكتوبر . وأنا بتيت فيها يوم ٢٩ أكتوبر ، يعنى من ٢٤ الى ٢٩ أكتوبر . ولـــذلك أنا أطلب من الادعاء أن يثبت لى فى الفترة ما بين ٢٤ أكتوبر و ٢٩ أكتوبر حصلت مقابلات أو أنى تأثرت بهذه المقابلات ، وتأثرت **بعزيزة الوكيل** وأنا أجزم أمام ربى وضميرى أننى تصرفت فى حـــدود القانون باعتراف مصـــلحة الاملاك فى جميـــع الأوراق والمذكرات . أنا أقسم أمام ربى وضميرى أننى برىء .

**الرئيس** ـ جايز تكون فيه أفعال يتمسك بها الادعاء .

**المتهم** ـ اذا كان فيه طلب صريح من **عزيزة الوكيل لحامد زكى** يبقى ايه المانع أنها لا تقدمه لى ، وسيثبت لكم زميلى كل حاجة ، وان التاريخ يحدد مقابلة **النقيب ، ومحمد جاب الله** ان هذا التاريخ لم يجىء الا على لسان الادعاء .

**الرئيس** ـ ليتفضل الدفاع .

**الدكتور صلاح الدين** ـ سأواصل كلامى من حيث انتهى موكلى، وقد أشار موكلى الى مرافعة الادعاء ، ومرافعـــة الادعاء تحدد تاريخ مقابلة **الجزار وعزيزة ومحمد جاب اللـــه** أقول : ان مرافعة الادعاء تحـــدد التـــاريخ على حسب مافهمه الادعاء ولقـــد قال الادعاء فى مرافعته ما يأتى بالحرف الواحد : وأحمد الله ان كانت مرافعته مكتوبة حرصا منه على دقة ما يقدمه الى المحكمة وأنا أشكر لـــه هذه الدقة ، اذ يمكن لو كانت جت على لسان زميلنـــا **الأستاذ عبد الرحمن صالح** يمكن كنا تشاكلنا ، وكنـــا نقول : يا ترى بتوع الاختزال كتبوها ؟ يا ترى كتبوها والا لأ ، ولكن الحمد لله أن المرافعة بتاعت الادعاء كانت مكتوبة . وهذا هو ما قاله بالحرف الواحد : « **وما أن أيقنت السيدة عـــزيزة الوكيل أن ســـبيلها الى وزارة الاقتصاد هين ، وأن طلباتها جميعا مجابة بادنى مجهود ،**

والذى أستنتجه من ذلك أن النيابة أهدرت ما لا تريد أن تقوله من الكلام الوارد فى التحقيقات ، وقالت كلاما على نقيضه • فهى لم تطمئن الى الكلام الوارد فى التحقيقات وأنا الذى افترضه • وأظن أبقى مقصرا اذا كنت أفترض ان النيابة أخذت بهذا الكلام •

**الرئيس** ـ أحسن نعدى النقطة دى ونخش فى الموضوع •

**الدكتور صلاح الدين** ـ خلاص ••• كلام النيابة بالحرف الواحد ••• قال المدعى : « **وعلى أثر رفع الدعوى عليه على مين ؟ على العمدة ، وعلى غيره من المتعرضين لجا الى طريقة خسيسة ، هى آلتى كانت سائدة ، فسارع الى الدكتور أحمد النقيب ـ الذى تربطه به صلة ـ وطلب اليه مساعدته • استنادا الى ما كان له من سلطان واضح فى ذلك الحين ، طلب اليه مساعدته فى النزاع الذى نشأ بينه وبين مصلحة الأملاك ، كأن الدكتور النقيب على ثقة تامة بأنه سوف ينجح فى فض النزاع بالطريقة التى لجأ اليها ، فلا القانون يؤازره ، ولا لوائح مصلحة الأملاك تسعفه فى نصر عميله ، فانتقل الأصيل والعميل الى الخطوة التالية ، وعرف الدكتور النقيب العمدة بخليل الجزار وعزيزة الوكيل ، وخليل الجزار هو عديل الرئيس السابق مصطفى النحاس ، وعزيزة الوكيل هى شقيقة زينب الوكيل حرم الرئيس السابق ، اللذين تعاهدا وتعهدا له بالعمل على الحصول على الأرض التى يرغب فى الاستيلاء عليها ، ثم بيعها اليه فى المستقبل بالممارسة ، وذلك فى مقابل اشتراكهما معا ـ أى العمدة والسيدة عزيزة الوكيل ـ فى الأدعاء بوضع اليد ، هذه أول مقابلة حصلت بين العمدة وبين هؤلاء •••** »

**الرئيس** ـ المحكمة تبين لها أن هذه المقابلة لم تكن أول مقابلة ، بل أنه قبل ١٩ نوفمبر كان فيه مقابلات • **والمحكمة لها الحرية فى أن تاخذ بأقوال النيابة أو أقوال الدفاع •**

**الدكتور صلاح الدين** ــ علــى أى حال أنا باشرح للمحــكمة الموضوع ، لانى مش عارف ايه اللى بيدور فى خلدها .

**الرئيس ــ المدعى يقول أن هذه أول مقابلة يعني بعد ينــاير سنة ١٩٥١ وهذا عكس ما هو ظاهر للمحكمة .**

**الدكتور صلاح الدين** ــ تبقى المقابلات دى مش معانا احنا . ولم يتقدم أى دليل أو أى شــبهة ، وانا كنت أكتفى بالموقف السلبى لغاية ماتقدم اليه أى شبهة ، واذا لم تقدم حاجة فمعنى هذا أن النيابة ترى أنها ليست جديرة بالتقديم . ومعنى هذا أنها بحثت عن نواح آخــرى لأن الذى أمامها غير جدير بالتقديم وأنا لا أريد الاطالة فى هذا الصدد ، ولكن كنت أريد أن أقول : آنه من واقع كلام النيابة نطلع لينابر مش لنوفمبر بعد رفع الدعوى على العمدة ، والنيابة لما تصور الأمور كان الكلام الاخير تحت نظرها اللى على هذا الوجه .. ولكنى أسقطت هذا أما وجهة نظرى فواضحة وأرجو مرة اخرى أن أوضــح للمحكمة **أنى أترافع عن غنام على أساس نظرية ، ولا تزر وازرة وزر أخرى .**

**الرئيس** ــ احنا لسه فى : أولا من الادعاء الثانى .

**الدكتور صلاح الدين** ــ سيادة الرئيس ان رفع الدعوى فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ يعني كلام النيابة برضه له أساس و ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ هذا يؤيد كل ما قلتــه فى الجلسة من أن هذه أول مقابلة بين **عزيزة الوكيل وخليل الجزار وبين جاب الله** .. وفقا لما تقوله النيــابه يبقى الكلام ده معقولا ومقبولا ، **وغنام** ما قعدش فى الوزارة الا يوما أو بعض يوم .

**المتهم** ــ ويبقى زى سيادة الرئيس ما قال قبل ١٩ نوفمــبر سنة ١٩٥٠ .

**الدكتور صلاح الدين** ــ يعنى المقابلة حصلت قبل تظلم **عزيزة**

بعشرة أيام ودى هي اللي حددت وقربت نظريتي • عندما كنا نتناقش في هـذا الموضوع ، وبنقول الجماعـة مستعجلين ، وعاوزين يخلصوا الشغلة•وسيادة الرئيس قال : في قد ايه اختلفنا ؟ أنا أقول : في أيام ، وسيادة الرئيس قال : دى تمتد الى أسابيع ، دى في ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قبل ١٩ نوفمبر أول ماجت سيرة **لعزيزة** في الأوراق بعشرة أيام • واحنا قبل كده كمان بعشرة أيام •• واستطردت النيابة بعد ذلك تقول : في ١٩/١١/٥٠ قدمت السيدة **عزيزة الوكيل** اقرارا مكتوبا ذكرت فيه أسماء قالت : أنهم شركاؤها في وضع اليد • والمطلع على هذا الأقرار العجيب ، فقد جمعت القصر والصـغار من عائلات **الوكيل والجزار وشركس والسلحدار ورستم والنقيب وزكي زهران** •

**الرئيس ـ محمد جاب الله** أعلن بالدعوى في ٩ نوفمبر ، والا الدعوى أقيمت عليه في ٩ نوفمبر ؟

**المتهم** ـ وصلته الدعوى يوم ٩ نوفمبر والدوسيه موجود •

**الرئيس** ـ مصلحة الاملاك كانت شرعت في هذا قبل كده ؟

**المتهم** ـ ربما الأعلان وصله في هذا التاريخ • والادعاء حـدد المقابلة ، وقال على أثر رفع الدعوى بعـد ما قال تاريخ ١٩ نوفمبر يعني بعد ما قال كده قال : انهم جولى وأنا خلصت لهم الحكاية في ٢٩ نوفمبر •

**الدكتور صلاح الدين** ـ الوزير اللي خلص الحكاية مش **غنام** • وأنتم سمعتم العمدة وهو يشهد ، وشهادته ما كانتش أول شهادة •• الشاهد قال ••

**الرئيس ـ هو قال أنه ما شفش غنـام ، وكان بيشـوف عزيزة •**

**المتهم** ـ وقال لسيادتكم أن الوزير **كان حامد زكي** •

**الرئيس ـ الدكتور صلاح الدين** يقعد والمتهم يترافع •

**الدكتور صلاح الدين ـ أنا أرجو أن تحمينى المحكمة من المتهم •**

**المتهم ـ خلاص أنا سكت •**

**الدكتور صلاح الدين** ـ أنا أذكر ايه اللى اتقال ، وأذكركم بكلمة قاسية قالها **جاب الله** ، قال : **تستاهلوا اللى يجرى عليكوا •••** » فقلت له : « **الله يسامحك** » • وأنا قرأت ما دار فى الجلسة ، وما سجلته ثلاث جرائد صباحية ، فلم أجد لهذه العبارة أثرا ، وكاتب الجلسة له عذره اذ لا يمكن أن يكتب كل كلمة بالحرف مما يدور فى الجلسة •

**الرئيس** ـ هناك المختزلون أيضا وهم يسجلون كل ما يدور فى الجلسة بالحرف الواحد بدقة •

**الدكتور صلاح الدين** ـ بالطبع الاختزال هو أقرب ما يمكن لتسجيل كل ما يدور بالجلسة • ولكنى لم أتمكن من الاطلاع على المحضر الذى سجله المختزلون • قال هذا الشاهد : **أنتم تستاهلوا اللى يجرى عليكم** • فقلت له : **الله يسامحك** • فقال لى **أنت مالك انت راجل طيب** • فقلت له : **طيب ما انا باتكلم بالنيابة عن موكلى** فقال لى : **وغنام دا راخر ماله هو ده أخد ايه هو خد حاجة ••• ده مالوش اسم عندنا بالمرة ولا له أرض عندنا •**

وما دام الامر كذلك وما دام الراجل ده عمره ما جاب سيرة **غنام •••**

**الرئيس** ـ أنا متذكر هذا •

**الدكتور صلاح الدين** ـ الحمد لله وكمان قبلها قال اسم **حامد زكى** صراحة • خلاصة دفاعى **يا حضرات القضاة •••**

**الرئيس** ـ الخلاصة دى نعملها احنا بأنفسنا احنا اللى رايحين نلخصها لانفسنا • وممكن أنت تنتقل الى الفقرة الثانية من الادعاء الثانى •

**الدكتور صلاح الدين** ـ وهو كذلك ٠

**الرئيس ـ والآن ترفع الجلسة للاستراحة ، على أن يبدأ الدفاع مرافعته فى القسم الثانى من الادعاء الثانى ٠**

**( رفعت الجلسة في الساعة الواحدة بعد الظهر )**

**( وأعيدت الجلسة فى الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والعشرين بعد الظهر )**

**الاستاذ عبد الرحمن صالح** ـ انصافا لكاتب الجلسة أنا راجعت المحضر بتاعه ، ووجدته كاتبا على قدر ما يستطيع ، طبيعى هو ما يقدرش يحصل بنوع الاختزال ، **ولكنه** كتب على قدر استطاعته ، لما سئل الشاهد : تعرف راحوا لمين من الوزراء ، وكان السؤال من سيادة الرئيس فقال : أنه كان فى المدة دى **الوزير حامد زكى** ( ص ٤ ) وبعدين فى ( ص ٦ ) وهنا الدفاع قال : **دى** مسألة حيوية بالنسبة **لغنام** ٠ فقال الشاهد : **غنام** لا شفته ولا أعرفه ٠

**الرئيس** ـ احنا متفقين ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ لو سمحت لى المحكمة دقيقة واحدة قبل الانتقال الى الادعاء الثانى كى يطمئن ضميرى **لانى** مش عاوز أترك حاجة أبدا ٠ فيما يتعلق بنقطة عقد الايجار اللى وقعه العمدة ، أنا قلت : ان ده حصل **فى** يناير وهذا صحيح ٠ ولكن سيادة الرئيس رجع **الى** كلام **جاب الله** ، وهو يؤخذ منه أنه نوفمبر ٠ والاوراق قاطعة بأن هذا كان فى يناير ٠ **لأن الفئة الايجارية لم** تكن قد حددت فى تأشيرة **غنام** ، واقتضى الأمر الكتابة الى التفتيش ، وبطبيعة الحال العقد لا يوقع عليه **الا بعد** أن تحدد الفئة الايجارية ٠ أخذت المسألة مكاتبات **من** ضمنها جواب فى ١٩٥٠/١٢/٤ بشأن تحديد الفئة الايجارية ٠ يبقى يعنى العقد وقع بعد ذلك ، **وهو**

التاريخ الثابت فى الأوراق وهو يناير • مسألة أخيرة وهى النقطة التى تركتها من غير أن أستوفيها ، وهى الخاصة بأننا خالفنا القوانين بأن أجرنا لواحد • ده ثابت فى الأوراق أن الشركاء عشرة • وهو اللى قال ـ أى العمدة ـ فى بعض أقواله أمام لجنة التطهير : أنهـــم عشرون • وهناك أيضا ما يستفيد منه **غنام** بشـــكل قاطع ، وهو أن اللى فهمته بالفعل أن الموظفين بتـــوع مصلحة الاملاك يتصرفوا فى حدود القانون • وطبيعى لما الوزير بياشر ، بياشر تأشيرة عامة ، ولكن عمـــل الموظفين بعد هذا ان ينفذوا طبقا للقـــانون • وبالفعل كتبوا خطابين •••

**الرئيس** ـ هل مصلحة الاملاك متبعة طريقة أنها تؤجر بالشركة يعنى بالجملة ؟ ••

يعنى القانون بيقول ٢٠ فدانا • يعنى مش مجرد تحديد المساحة بالنسبة لكل واحد •

**الدكتور صلاح الدين** ـ مصلحة الأملاك تركت البيع على حسب وضع يد كل واحد • ومع ذلك استوفت استيفاء تاما من حيث هذه النقطة كل الاجراءات فى حدود القانون ، بحيث لا تزيد المساحة •••

**الرئيس ـ عقد الأيجار لازم ينص فيه على القطـــع • يعنى تحديد القطعة ومساحتها •**

**الدكتور صلاح الدين** ـ كل هذه الاجراءات استوفتها مصلحة الاملاك ، وحرصت فى استيفائها على حساب ما هو ظاهر فى الأوراق ، على أن تكون فى حدود القانون ، بحيث لا تزيد الكمية المؤجرة الى أى واحد عن ٢٠ فدانا •

أقول لسيادتكم بالنص ( من المدير العام الى تفتيش مريوط فى ١٩٥٠/١٢/٤ ) وهذا يؤيد أن العقد جـــه بعد كده • على أن يلاحظ لدى تحرير العقد أن كل عقد

يجب الا تزيد المساحة الواردة به على عشرين فدانا وفقا للتعليمات ــ وحتى دى وجدوا أنهـــا يمكن تفتح باب مخالفة ــ وكل واحد جايز ييجى يعمل أكثر من عقد ، ويعطـــوا له بذلك عشرين فـــدانا ، فلحقـــوها فى ١٣/١٢/٩٥٠ وقالوا ( **على أن يراعى لدى تحرير العقد ان كل عقد يجب أن لا تزيد المساحة الواردة به عـــلى ٢٠ فدانا للشخص الواحد ٠**

**الرئيس** ــ يعنى ذلك ان كله فيه عدة عقود ٠ **محمد جاب الله** اللى كان بينه وبين المصلحة ٢٠ فدانا ٠

**الدكتور صلاح الدين** ــ ده قبل ما يكتب العقد **ومحمد جاب الله** فيما يخصه قبل ٢٠ فدانا ٠

**الرئيس** ــ هل فيه صورة عقد موجودة ؟

**البكباشى ابراهيم سامى** ــ موجودة يا فندم ٠

**الدكتور صلاح الدين** ــ الادعاء الثـــانى الخاص **بالقـــاضى عبد الخالق بدوى** فيه شبهة ، وهى العبارة التى وردت على لسان الادعاء ، وهى أن **القاضى عبد الخالق بدوى** تربطه علاقة نسب **بمحمود شوقى** ٠ وده يبقى ابن أخت الرئيس السابق **مصطفى النحاس** ٠ يبقى كل الاجراءات اللى حصلت معمولة علشان **غنام يحابى القاضى عبـــد الخالق بدوى** ٠ يعنى تأثر بهذه العلاقة التى تربطـــه **بمحمود شوقى** ٠ هذه هى الشبهة التى أرادت النيابة أن تقدم المتهم بها ٠ والعلاقة بين **غنام وبدوى** كانت على عكس هذا ٠ ولا يمكن معها أن يتصور أن **غنـــام** يحابى هذا القاضى ٠ **لأن محمود شوقى** يبقى ابن أخت **النحاس** ولكن العلاقة بين **غنام وبدوى** تتحد فى واقعة أخرى ٠ ففى وقت من الاوقات قبض مأمور امبابة **على عبد الفتاح الزمر ، وهو ابن أخت غنام** ٠ وظل معتقلا ستين يوما رغم عدم صدور أمر باعتقاله من الحـــاكم

العسكرى . فقبض عليه مأمور مركز امبابة ، ووضعه فى السجن بدون وجه حق . مع أنه رجع الى الحاكم العسكرى مرة بعد أخرى ، وبعد أن تغير الحاكم العسكرى كان فى الاول **الدكتور احمد ماهر** وبعدين المرحوم **النقراشى** ، المأمور أراد أن يستأذنه فى القبض على **عبد الفتاح الزمر** ، فلم يأذن الحاكم العسكرى . ورغم هذا قبض عليه ، ثم تغير الحاكم العسكرى وجاء المرحوم **النقراشى** فأراد أن يستصدر منه أمرا بحبس **الزمر** فلم يوافق . ومع ذلك قبض عليه وقعده ٦٠ يوما فى السجن . فرفع **غنام** قضية أمام محكمة امبابة برئاسة **عبد الخالق بدوى** ، وخرج من القضية برأى معين لم يخفه . قال أمامكم وأمام لجنه التطهير وأمام **عبد الخالق** هو أن هذا القاضى لا يعرف ما يعرفه طالب سنة أولى حقوق ، وأنه يجهل القانون .

**الرئيس ـ يجب أن تراعى حرمة هذا الشخص كقاض دى قضية ، والرجل كقاض نظر اليها ، ووجهة النظر بتختلف .**

**الدكتور صلاح الدين** ـ بلاش الرأى اللى كونه . ونعود به أمام لجنة التطهير . قال : ان **غنام** ظلمه فى هذه الصفقة ، واتهم **غنام** بأنه انما تصرف هذا التصرف الضار بمصلحة القاضى **بدوى** ، لانه كان فيه قضية أمام محكمة امبابة وكان ابن أخته فى القضية ، وأنا اللى حكمت ..

**الرئيس** ـ ليه ؟ هو اشتراها بكام ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ بمبلغ ٣٠٠ جنيه للفدان .

**الرئيس** ـ وكان فيه ناس عاوزين يشتروها ب ٤٠٠ جنيه ؟ .

**الدكتور صلاح الدين** ـ أنا جاى أهه . **بدوى هو اللى واضع اليد** ، وبيزرع ، لازم نشوف سلسلة التصرفات اللى

صدرت من **غنام** ، تاريخ الموضوع يرجع الى سنة ١٩٣٧ ٠ المرة دى **بدوى** هو اللى وضع اليد ، وهو اللى بيصلح الأرض ، وهو اللى بيزرع ، وثابت هذا فى الاوراق ٠

**الرئيس** ـ الأرض مستصلحة برضه ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ أيوه ٠ وهو اللى بيصلحها والأرض راحت له علشان هو اللى بيصلحها ٠

**الرئيس** ـ ما كانتش تحتاج لرى دائم ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ أبدا علشان أسهل على حضراتكم اذا أردتم الرجوع ارجعوا الى أقوال واحد من موظفى مصلحة الاملاك هو **محمد مصطفى حلمى** مدير ادارة البيع بالمصلحة ، وكلامه فى لجنة التطهير فى الصفحة الأولى ٠ يقول : أنه من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٤٠ ٠٠٠

**الرئيس** ـ كان وضعه أيه وقت اجراء الصفقة دى ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ كان مدير ادارة البيع فى وقتها ، وقال : أنه فى هذه الفترة القاضى كان مستأجرا خمسة أفدنة وكسور ٠ ومن سنة ١٩٤٠ الى سنة ١٩٤٣ كان يستأجر ستة أفدنة معمورة و ٣٤ وكسور فساد أى سباخ ٠ ومن سنة ١٩٤٣ الى ١٩٤٦ تجدد هذا الايجار عن ١٣ فدانا قربوا من ال ١٤ اللى كان الكلام على أنهم يباعوا ولم يبع له الا ١٠ ، منها ٦ أفدنة معمورة ، ٦ أستصلحت من الارض الفساد ٠ ثم تجدد الأيجار فى سنة ١٩٤٧ عن نفس المقدار اللى هو ١٣ فدان ، اللى هو استمر واضع اليد عليها ، وهنا فيه واقعة مهمة جدا هى اللى سأل عنها سيادة الرئيس ٠ ثم طرحت الارض للايجار فى المزاد بعد زيادة فدانين يبقى الكل خمسة عشر فدانا عن مدة سنتين فى سنة ١٩٤٩ وده المزاد الاول ٠ وفى المزاد الأول لم يتقدم مزايدون ، فاستمر **القاضى بدوى** واضع أيده وما فيش مزايد ،

ثم طرحت أيضا فى المزاد عن ثلاث سنوات فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ورسا مزاد الايجار على **الشيخ الشاذلى** اللى عمل دوشه فى هذه القضية • والمزاد رسا عليه ب ٣٠ جنيه و ٥٠٠ مليم سنة ١٩٤٩ ولكنه لم يضع يده •

**الرئيس** – الاراضى المستصلحة ب ٣٠ جنيها ؟

**الدكتور صلاح الدين** – أيوه الكلام ده كان سنة ١٩٤٠ • ودلوقت **غنام** فكرنى بحكاية حصلت بين **القاضى** من ناحية ، وبين **الشيخ الشاذلى** من ناحية ثانية •لا مؤاخذة أصل الواحد عقله مش دفتر • رسا المزاد على **الشيخ الشاذلى** ، ولكنه لم يكتب له عقد ، ولم يضع يده على الأرض ، لأن ده قاض عارف حقوقه • وهو واضع اليد وأبى الا يستمر واضعا اليد ، واعتبر كل تصرف غير هذا تعريض له فى وضع يده •

**الرئيس – مين اللى وضع أيده الشاذلى والا بدوى ؟**

**الدكتور صلاح الدين – بدوى • والشاذلى ما وضعش أيده •**

**الرئيس** – أنت بتقول أن المزاد رسا على **الشيخ الشاذلى** ، وما وضعش ايده ••

**الدكتور صلاح الدين** – أيوه •

**الرئيس** – يعنى عقد الايجار اللى بين مصلحة الاملاك وبين **الشاذلى** لم ينفذ •

**الدكتور صلاح الدين** – لم يكتب عقد ولا **الشاذلى** وضع أيده •

**الرئيس** – طيب ايه الاجراءات اللى اتبعتها المصلحة ؟

**الدكتور صلاح الدين** – النيابة تدخلت وقضت للقاضى ، وفصلت لمصلحة القاضى بعدم التعرض له • ما دام أنه هو واضع اليد ، والفئة الايجارية كانت ١٦ جنيها ،

ووصلها **الشيخ الشاذلى** الى ٣٠ر٥ جنيه ـ وكان ذلك فى ١٩٤٩/١١/١٨ ـ جينا سنة ١٩٥٠ حصرت الأرض خفية على القاضى ٠ وهى عبارة عن اصطلاح يعرفونه فى مصلحة الاملاك ، وتفسيرها **تثبيت لوضع اليد تمهيدا للبيع بالممارسة** ٠ ولذلك بيقـــولوا : حصرت الأرض خفية ٠

**الرئيس ـ ازاى اذا كان وصل ايجارها الى ٣٠ر٥ جنيه ازاى تحصر خفية والأرض الثانية يؤجروها بـ ١٢ اللى هى بتاعت جاب الله ٠**

**الدكتور صلاح الدين** ـ همه عرضوا الأمر على قسم الرأى فى ١٩٥٠/٢/٢٠ فاشار « **بحصر الاطيان باسم واضـــع اليد الفعلى الذى يقوم بزراعة الارض واســـتغلالهـــا وربطها بالايجار عليه** » ٠ وكل هذا قبل أن يكون **غنام** وزيرا للاقتصاد ، والارض دى قبل ما ييجى **غنام** بيعت بالفعل **للقاضى بدوى** بسعر ٢٤٠ جنيها للفدان ٠ كيف تم هذا ؟

**الرئيس ـ ازاى تبقى مباعة له وازاى يؤجرها ؟**

**الدكتور صلاح الدين** ـ تقصد قبل ما ييجى **غنام** والا بعـــد ما جه ؟

**الرئيس** ـ أنا أقصد بعد فبراير سنة ١٩٥٠ ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ فى يناير سنة ١٩٥٠ طلبت مصلحة الاموال المقررة من مصلحه الأملاك الاميزية التصرف فى الأرض حسب شروط وقيود بيع الأملاك الميرى ٠ أصل فيه أرض يحبوا همه يزرعوها بنفسهم ٠ وأراضى ثانية يحبوا همه يتخلصوا منها ٠ فكتبت مصلحة الأمـــوال المقررة الى مصلحة الأملاك الأميرية علشان يتخلصـــوا منها تقول « **مع مراعاة حقوق الأولوية** » أى حقوق وضع اليد ، يعنى حقوق وضع اليد ، يعنى مفيهاش الاولوية فى التاريخ الطويل العريض اللى شرحته لحضراتكم ٠

**الرئيس** ــ ودى طبعا للمصلحة العامة ؟

**الدكتور صلاح الدين** ــ طبيعى ، وبالفعل عرضت لجنة البيع على **الاستاذ بدوى** بيع هذه الاطيان بالممارسة على أساس ٢٤٠ جنيها للفدان ، **ال ٢٤٠ جنيها قدرت ازاى ؟** قدرت بواسطة لجنة تسمى **لجنة التقدير العليا ، أو اللجنة العليا للتقدير** • وهذه اللجنة فى هــذا الوقت كان يرأسها رجل مشهود له بالكفاءة والذمة ، وهو **المهندس عبد الرحمن على** ، وكان مدير الأموال المقررة أو الأملاك مش متأكد • وكان ذلك فى نوفمبر سنه ١٩٤٩ ، وتم البيع فعلا الى **عبد الخالق بدوى** ودفع مقدم الثمن •• بيعت الأرض فعلا الى **عبد الخالق بدوى** ، وقبل البيع وتحدد الثمن ٣٠٠٠٠ جنيه ، وكان البيع على أساس ١٤ فدانا ، يعنى الثمن للقطعة كلها • ودفع بالفعل المبلغ الذى اعتبر بالفعل الجزء المعجل من الثمن وهــو ٨٣٢ جنيها و ٢٩٤ مليما •

**الرئيس** ــ فى شهر ايه حصل ده ؟

**الدكتور صلاح الدين** ــ فى شهر يناير سنة ١٩٥٠ •

**الرئيس ــ طيب وفى فبراير حصل ايه ؟ ده حصل فتوى من مجلس الدولة •**

**المتهم** ــ أنا عارف غرض سيادة الرئيس • وأنا فاهم مناسبته فلو سمح لى سيادة الرئيس أتكلم : الايجار تم **لعبد الخالق** فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٩ بالفئة اللى زود بها **الشيخ الشاذلى** •• وكيل الوزارة قال علشان ما نفوتش مــدة الزراعة بعد أن كتب العقد اتخذت المصلحة اجــراءات بيع **لعبد الخالق بدوى** فى ١٩٥٠/١/٣٠ ، وقالوا له : تعال ادفع معجل الثمن • بعد كده **الشيخ على الشاذلى** أرسل شكوى يقول فيها : ازاى أنا مستأجر •• ده أنا صاحب حق ؟ •

**الرئيس** ــ يعنى بيدعى أنه مستأجر وهو مش كده ؟

**المتهم** ــ نعم . خطأ أو صح ، أنا على أى حال مكنتش موجود . لما رسا المزاد ولما تحرر له العقد أعتبر أن هذا يخول له الحق ، بعد أن عرف أن **عبد الخالق بدوى** دفع له معجل الثمن ، والعقد ماشى ، فى طريقه النهائى . لذلك أرسل شكاوى وتظلمات ، بعد كده المصلحه بعثت لمجلس الدولة وقالت للمجلس : الموضوع كذا وكذا ، فقال مجلس الدولة : **لأ يبقى العقد اللى يمشى هو اللى اتعمل فى ٢٠ فبراير ، يعنى فتوى مجلس الدولة جت بمناسبة شكوى جديدة أرسلها الشيخ على الشاذلى .**

**الرئيس** ــ يعنى ما حصلش تأجير تانى ؟

**المتهم** ــ لا وبعدين استمروا فى اجراءات البيع ، **والشيخ على الشاذلى ده راجل عمره ١٠٠ سنة وفوق الـ ١٠٠ سنة .**

**الدكتور صلاح الدين** ــ أترك لى أنا مهمة الكلام من الناحية القانونية . لما رجل تقول له الحكومة أنا بعت لك ، وهو وافق أنه يشترى **يبقى ده عقد ابتدائى ، وفى هذه الحالة لا يسمح لأحد الطرفين أن يرجع فى هذا العقد ، وأن أى الطرفين يستطيع أن يرفع دعوى صحة التعاقد وهذه الدعوى ليست الا اجراء شكليا** . ولا تتدخل الملكية الا بعد التسجيل . يبقى القانون عمل هذه الطريقة ، وهو يرفع دعوى صحة التعاقد . ويقول هذا هو التعاقد بتاعى ، وأنا وقعت دليلا على أنى تعاقدت ، ثم يثبت هذا التعاقد ، ويأخذ حكما من المحكمة ويسجله وبالفعل **عبد الخالق بدوى** رفع دعوى صحة تعاقد على الـ ١٤ فدانا ، وبالثمن الموجود هنا وهو ٢٤٠ جنيه للفدان . بعد ذلك أتى **غنام** فى وزارة الاقتصاد فى يولية سنة ١٩٥٠ . ولما جه **غنام** فى وزارة الاقتصاد وجد الشكوى مستمرة من ناحية **الشيخ الشاذلى** ، وكانت الشكاوى بترسل رأسا **لغنام** . شوفوا كيف

تصرف **غنام** فى هذه الشكاوى ، وهل كان لسه **متأثرا** من القاضى أو أنه كان بيدقق ؟ ... الله أعلم **بما فى** الصدور . وها هى سلســـلة تصرفاته . أول ماجت له أول شكوى من **الشيخ الشاذلى** أشر بوقف اجــراءات البيع وطلب عرض الأوراق عليه فى أقرب وقت .

**الرئيس ـ هل يصح قانونا أن يوقف البيع ، وفيه عقــد ابتدائى ؟ .**

**الدكتور صلاح الدين** ـ على الاقل هو لا يعرف هذه **الواقعة** ، ولكن لهذا السؤال أهميته من الناحية القانونية التى تكلمنا فيها . مصلحة الأملاك لا تتصرف **تصرفا نهائيا** ، وهذا عقد بيع ابتدائى .

**الرئيس** ـ وأصبح ملزما للطرفين .

**الدكتور صلاح الدين** ـ وبالطبع لا تصرف قبل تأشيرة الوزير الجديد .

**المتهم** ـ لا ده غير ملزم .

**الرئيس ـ الدفاع قال أنه ملزم للطرفين ، يعنى أنت عاوز تقول أنه غير ملزم ؟**

**المتهم ـ أنا عاوز أقول أنه ملزم من ناحية المشترى .**

**الرئيس ـ لكن الدفاع قال أنه ملزم للطرفين .**

**الدكتور صلاح الدين** ـ أيوه يبقى ملزم للطرفين ده عقد بيع ابتدائى . **الظاهــــر يا غنــام أنت نسيت القانون** ، والحقيقة احنا نعذره . ده المتهم لا يستطيع أن يدافع عن نفسه ده أنا لو كنت مطرح **غنام** كنت جائز أقول الكلام اللى بيقوله . وبعدين جابوا الاوراق **لغنام** ومعها مذكرة لمصلحة القاضى ، فأشر **غنام** تأشـــيرة **بوقف** اجراءات البيع وقال « **وعرض الأوراق علينا فى أقرب فرصة** » جابوا له الملفات بتاعت الموضوع ومذكرة فى هذا الموضوع بالذات ، فوجد أن هذه المذكرة تؤيد حق

القاضي . فأشر **غنام** وقال العبارة الآتية « **وتبحث هذه الشكوى بمعرفة لجنة البيع** » وطلب معلومات مصلحة الاموال في هذا الشأن ، فأوضحت ان هذه الاطيان تم حصرها خفية عن سنة ١٩٥٠ زراعية باسم **عبد الخالق بدوى** بمسطح ١٣ فدانا عن سنة ١٩٥٠ و ٢١ قيراط و ٢ سهم بفية ٣٠ جنيها للفدان ، وغير مؤجرة للشاكى **على الشاذلى** يعنى بيسدد كل خانة **على الشاذلى** وان **عبد الخالق بدوى** هو اللى واضع اليد » تاشيرة تانية من **غنام** فى ٤ اغسطس سنة ١٩٥٠ .

**الرئيس** ــ لما قدمت له هذه المذكرة ايه الأجراءات اللى اتبعها ؟

**الدكتور صلاح الدين** ــ قال **غنام** « **المهم هو اثبات وضع اليد فعلا لا التأجير فقد يكون التأجير مفتعلا ، وكذلك أرجو ندب مفتش ، مشهود له بالدقة لمعاينة هذه الأراضى جميعها ، وتحقيق وضع اليد الفعلى ، وموافاتى بنتيجة هذا التحقيق ذاته** » ، فراحوا ورجعوا **لغنام** بالمذكرة بعد أن عملت معاينتان من ثلاثة اشخاص لان حضرته اللى هو **غنام** حنبلى شويتين . فأرسل مهندس الأملاك ومفتش الاملاك بمديرية المنوفية ، ومراقب البيع ، وقاموا بالمعاينة ، وكتبوا المذكرة التى يؤخذ منها « **أنه بمعاينة الاطيان اتضح أن الزارع فيها هو حضرة الاستاذ عبد الخالق بدوى ، وقد حصرت باسمه خفية وهذا للعلم** » . فمافيش بعد كده تدقيق ولا تحقيق . ومع ذلك فقد أشر **غنام** بأنه « **يأسف أن يقرر قصور المعاينة وعدم دقتها ، وطلب ندب أحد القانونيين المنتدبين من المصلحة ، ومعه بعض المختصين من غير موظفى المنوفية** » . يعنى مافيش تحقيق ولا دقة أكثر من كده .

**الرئيس** ــ طيب وجه التقصير كان ايه ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ هو عاوز وضع يد تفصيلى ، واحنا متهمين بمحاباة القاضى ، فلما يؤشر تأشيرة زى دى يصح أننا نقول عليه يصح أنه بيضطهد القـــاضى مش بيحابيه .

**الرئيس** ـ طيب مش لسه فيه مراحل ثانية ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ أيوه .

**الرئيس** ـ طيب امال ايه وجه التقصير ؟

**الدكتور صلاح الدين** ـ عدم وجود قانونى فى المعاينة . فهو كان عاوز يعرف منين **بدوى** تلقى وضع اليد وفى المدة دى اللجنة كانت تكونت من رؤساء المصلحة ، وراحت انتقلت ودققت وسألت عن **الشاذلى** لدرجة أن **الشاذلى** ، وهو أكبر مشاكس امتنع عن الانتقال ، أو الأدلاء بأى بيان . ويؤخذ من الأطلاع على المحضر الـــذى حررته اللجنة ، والمودع فى الملف المرفوع الى مدير المصلحة . ان الشاكى وهو نائب العمدة فى الوقت ذاته وأخـــو القاضى بالنيابة عنه كانا فى انتظار اللجنة ، وانها طلبت من الطرفين الانتقال معها الى أرض الجـــزيرة لأجراء المعاينة فى حضورهما ولسماع أقوالهما وملاحظاتهما ، وان هذا الشاكى امتنع بادىء الأمر عن الانتقال معها ، أو الأدلاء بأى بيان ، وأنه بعد المناقشة قبل أن ينتقل معها . وعند ما انتقلت الى الأطيان موضوع النزاع ، طلبت الى **الشاذلى** بصفته نائب العمدة أن يحضر زراع هذه الأطيان . فيقول لهم : لا فائدة من استحضارهم لأنه يعتقد أنهم سينكرون ذلك ...

**الرئيس** ـ **وبيعتقد ليه كده ؟**

**الدكتور صلاح الدين** ـ **لأن الواقع غير كده ، وأنهم واضعون اليد** ، وبعدين رفعت اللجنة تقريرها الى **غنـــام** ، وجاء فى التقرير على لسان **الشـــيخ الشاذلى** أننى جاوزت المائة ، ورجل طاعن فى السن ، وان **عبد الخالق بدوى**

هـــو الزارع الحقيقى للأرض هـووومزارعـوه • وانى **والاستاذ عبد الخالق** قريبان ، فوالدته عمة والدى ، ولكن نظرا لحصول فصل منه ماس بى خاص بتأجير أرض أخرى ، فأنا أريد أن أشاغبه واخرج الأرض من البيع بالممارسة للمزاد • وانا مستعد أن يكون ثمن الفدان ١٠٠٠ جنيه بدلا من ٢٤٠ ، دى الفائدة فى هذه الحالة عايدة على الحكومة •

عرض كل هذا على **غنام** ، ولكنه أشر على الاوراق • وكنت أنتظر أن تكون هذه الخطوة هى نهايه المطاف ولكن هناك تأشيرة أخرى ، فقد أشر على الأوراق بطلب الاجتماع بمدير المصلحة وأعضاء اللجنـة وحدد موعـــدا لبحث الموضوع من الناحية القانونية ، ولاستيفاء أوراق منها محضر حجز ادارى •

**الرئيس ـ المسألة اللى تهم المحكمة أن الأرض بيعت لعبـــد الخالق بدوى ب ٣٠٠ جنيه فى حين أن تقـــدم غيره بثمن ٤٠٠ جنيه •**

**الدكتور صلاح الدين** ـ دى حاجة غير الأرض دى وده سأفسره فى حينه •

**الرئيس** ـ المحكمة لا يهمها مســـاحة الأرض ولكن يهمهـــا المبدأ •

**الدكتور صلاح الدين** ـ عاوز أبين أن **غنام** طبق القـــانون وحاقول لكم كلمتين : مصلحة الأموال بتسلم الأراضى لمصلحة الأملاك **فاذا انقضت ست سنوات من هـــذا التاريخ يمكن بيع ٢٠ فدانا لواضع اليـد • واذا مضى أكثر من سنة بس لا يمكن أن يباع لواضع اليد أكثر من عشرة أفدنة** • وقد تبين أن **بدوى** ممن يقعوا تحت البند الثانى • الثمن كان ٢٤٠ جنيها للفدان ، واللجنة كان تركت لمدير المصلحة أن يحدد الثمن •

**الرئيس** ــ الراجل واضح ايده ، وفيه عقد بينه وبين المصلحة بمبلغ ٢٤٠ ، فازاى يزيد الثمن ؟

**الدكتور صلاح الدين** ــ القاضى غلطان ، ولم يتمسك بحقوقه ولما المصلحة جت تحدد الثمن قالوا ٢٤٠ جنيها للفدان ورأى تانى قال ٢٥٠ جنيها ، ومدير الأملاك قال ٣٠٠ جنيه ، **وغنام** وافق على ال ٣٠٠ جنيه ٠

**الرئيس** ــ ده ثمن أساسى للمزاد والا ايه ؟

**الدكتور صلاح الدين** ــ ده بالممارسة ٠ والثمن حدد ب ٣٠٠ جنيه لعشرة أفدنة ٠ ونسيت أن أقول : أنه فى أثناء العمل اللجنة حرصت على ان الشاكى يكون موجودا ، وكمان المشكو فيه ٠ وأثناء وجودهم أخذت اللجنة عليهم تعهدات أن **القاضى** يأخذ ١٠ أفدنة ، والباقى فدانين وكسور ، عرض فى المزاد ورسا المزاد بمبلغ ١٢٠٠ جنيه للمساحة المذكورة ، وكان ذلك بعد خروج **غنام** من الوزارة ٠

**الرئيس** ــ وعملية المزاد دى تمت ازاى ؟

**الدكتور صلاح الدين** ــ أنا ما شفتهاش ومتهمنيش ، لان المزاد تم بعد خروج موكلى ٠

**الرئيس** ــ نعود **لمحمد جاب الله** وضعه كان زى وضع هذا الشخص ٠

**الدكتور صلاح الدين** ــ أنا مالى ومال **محمد جاب الله** !! ٠

**الرئيس** ــ ده شخص مواطن وده شخص مواطن ٠

**الدكتور صلاح الدين ــ غنام أعطى لجاب الله هو وشركاه ١٧٥ فدان ٠**

**الرئيس** ــ انت أعطيته صحيح ؟ **(موجها كلامه للمتهم)** ٠

**المتهم** ــ أيوه يا أفندم والتأشيرة كانت صريحة ٠

**الرئيس ــ عملت لجنة وحددت ثمن الارض ؟**

**المتهم** ــ ده **جاب الله** حالته حالة ايجار ٠ وأطيان مربوط أطيان

ضعيفة ٠ وأطيان **بدوى** جزائر والشروط بتختلف ٠ وأنا حرصت بالنسبة **لبدوى** على تطبيق قرارات مجلس الوزراء ، والفصل فى ذلك الى اللجنة ٠ ومسألة **جاب الله** كانت تأجير مش بيع ، وأنا لقيت فى الأوراق بعد خروجى من الوزارة أن فيه اقرارا بين **محمد جاب الله** وشركائه **والسيدة عزيزة الوكيل** ، تاريخه ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ٠ وبعد كده **عزيزة الوكيل** قدمت طلبا بتوزيع ٥٥ فدانا على أسماء العائلات التى ذكرتها ٠ وأقسم بالله العظيم انى ماعرف حاجة عن هذا ولا علم لى به ٠ ولو كانت **عزيزة الوكيل** تقدمت لى ٠٠٠٠

**الرئيس** ــ طيب افرض لو كنت أنت الوزير المختص ، وتقدمت لك كنت تعمل ايه ؟

**المتهم** ــ ماكنتش أوافقها ٠

**الرئيس** ــ ليه ؟ ٠

**المتهم** ــ **أولا** : لأن اسم **عزيزة الوكيل** ليس أمامى بين شركاء **جاب الله** ولا المستأجرين ٠ ولما الوزير يعمل كده يبقى بيساعد على الصورية **ومحمد جاب الله** قال لكم على العقد الصورى ، وهذا العقد ما لوش أثر بالمرة فى الأوراق ، ولجنة التطهير طلبت من **الجزار** العقد فقال لها : أنه فقد منه ٠ فازاى بقه أنا اسأل عن هذا ، والنيابة تقول : ان **غنام** كان فى قبضة **عزيزة الوكيل** ده **السعيد السبع** جانى وقال لى : بلاش تدى **جاب الله** نمرة ٨ مكرر فأنا وافقت ٠

**الدكتور صلاح الدين** ــ نرجع لموضوع **بدوى** وده اللى لا يمكن أن يتسرب الشك اليه ، ويؤيدنى فى ذلك حكم موظف أنجليزى فى مصلحة الاملاك أسمه **( المستر هولدن )** وكان من ضمن الناس اللى راحوا يحققوا شكوى العمدة أو نائب العمدة ٠

**الرئيس** ــ وده موظف فى الأملاك ازاى ؟

**المتهم** ــ ده كان مراقبا ٠

**الرئيس** ــ جنسيته مصرى ؟

**المتهم** ــ وقتها كان ٠٠٠

**الدكتور صلاح الدين** ــ ده كان الكلام ده سنة ١٩٥٠ ٠ وهو الانجليزى الوحيد فى المصلحة وراح وأجرى معاهدة ٠٠٠

**الرئيس** ــ معاهدة ! ٠٠

**الدكتور صلاح الدين** ــ مادام انجليزيا **(ضاحكا)** ٠

**الرئيس** ــ هو راح يجرى معاينة مش معاهدة **( ضاحكا )** ٠

**الدكتور صلاح الدين** ــ والله دى كلمة من غير قصد ، جت بس لما جبنا سيرة الانجليز **وهو أجرى المعاينة ، وأثبت فيها عدم جدية شكوى الشاذلى** ٠

تقرير ( **المستر هولدن** ) قال ايه بقه ؟ قال : **انه بمناسبة ما لاحظناه من كثرة الشكاوى ، وما تناول موضوع التأجير من كثرة الأخذ والرد نوجه النظر الى ما يأتى :**

**أولا : التصحيح على رأى واحد فى الموضوع ، وعدم تقرير هذا الرأى كلما تقدم شخص بشكوى منه كما حدث فى هذه السنة** ٠ يعنى مش كل ما ييجى **الشيخ على الشاذلى** عاوز يضر **القاضى** ، ويدفعه أكثر مما قضت القوانين بأن يدفعه نقوم نسمع الكلام ده ونغير الرأى ٠ واستكمل هذا بأن **بدوى** واضع اليد واستصلح والقاعدة العامة تشجيع الاستصلاح ، ومن أجل هذا جت مسألة البيع بالممارسة ، فلما المصلحة تبيع **لبدوى** بثمن ٣٠٠ جنيه ، يكون عملها فى محله ٠ لأنه هو اللى صرف على الأطيان وأصلحها ، وده بيكون مقابل تشجيع عام ولكل واحد جه واستصلح الأرض ٠

**الرئيس** ـ احنا فلاحين وعارفين ٠

**الدكتور صلاح الدين** ـ يبقى **غنام** غير مسئول عن ذلك والدنيا ماهياش سايبة وفيه مجلس دولة ٠ فلو أن تصرفاته فى هذه القضية كانت موضع ريبة ، أو أنه قال بلاش بيع له كان مجلس الدولة يلغى القرار ٠ أو يحمل الحكومة تعويضات ٠ يعنى يأخذ منا تعويضا ، وأبقى أنا الخاسر ٠

**الرئيس** ـ قررت المحكمة نظر باقى الادعاء فى جلسة يوم السبت ١٩٥٣/١٠/٢٤ فى الساعة العاشرة صباحا ٠

**( رفعت الجلسة فى الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والاربعين بعد الظهر ) ٠**

# خاتمـــة

الحمد لله الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

وبعد :

فهذه قضية الفساد الحزبى ، والرشوة ، واســـتغلال النفوذ ، قدمناها ولم نستطع أن ننتهى منها فى هذا الكتاب . وليس ذلك الا لأن فساد الحزبيين فى تلك السنين الماضية ، زاد واستشرى حتى ضاقت به الكتب ، وقد رأينـا فى تلك القضية كيف كان وزير مسئول يعجز عن أن يقول : لا . وكان عجزه هذا سببا فى ضياع أموال الدولة ، وتركيزه فى أيدى حفنة من الأصهار والأنسباء ، والمحيطين برجال حزبه ، وان كانت تلك القضية تعتبر أولى قضايا الفساد الحزبى ، والتى سيستغرق نشرها كتابين كاملين ، فسيمر بنا غيرها ممـــا سيستوعب كتبا لا نستطيع أن نقدرها الآن .

وفى كتابنا القادم سيرى المواطنون كيف وصل التضليل الحزبى بذلك الوزير الســـابق الى درك ما كان يتمناه له أى مواطن ، خاصة وأنه ينتمى قبل حزبيته الى مهنة العدالة وأسرة القضاء ، وسيرى المواطنون أيضا كيف عجز هذا الرجل عن أن يقول : لا . وهو وزير بيده السلطان ، فى الوقت الذى كان يقولها عالية وهو خال من السلطان ، يزاول مهنة شريفة ـ مهنة المحاماة ـ وكأنى به وقد ازداد سلطانا فقد ما أكسبته المحاماة من جرأة فى الحق ، ونزاهة فى القصد .

يولية ١٩٥٤ .

# تنبيه

● يسر مكتب شئون محكمة الثورة أن يؤكد أن كل مواطن سيحصل على (( مجموعة محاكمات الثورة )) سيمنح مع كل ستة كتب منها ـ أى مع الكتاب القادم ـ غلافا جلديا مكتوبا بماء الذهب ، ليحتفظ بها فيه كمجلد تاريخى نادر ، وكذلك سيمنح ملحقا به موجز لكل ما مر من تلك المحاكمات ، فضلا عن بيان كامل لشخصيات المتهمين ، به أدق المعلومات التى لم يتيسر لكثير الاحاطة بها ، وكذا فهرس شامل للمجلد الأول من هذا السجل .

● كل مواطن لم يتيسر له الحصول على نسخة من الكتاب الأول أو الثانى أو الثالث أو الرابع من تلك المجموعة ، يمكنه الحصول عليها من مقر مكتب شئون محكمة الثورة بنفسه ، أو بواسطة خطاب مرفق به اذن بريد ، أو طوابع بوستة بقيمة المطلوب ، علما بأن ثمن النسخة لا يزال ثمانية قروش .

● بادر باقتناء مجموعة كاملة من هذا السجل ، قبل أن يتضاعف ثمنها بعد الانتهاء من المجلد الأول .

اتصل بمكتب شئون محكمة الثورة ٦٨ شارع قصر العينى تليفون ٢٤٥٣٤ .

---

## أيها القارئ :

اطلب من الباعة مع الكتاب السادس الغلاف الجلدى المذهب ولا تدفع ثمناً له، فهو حق من حقوقك .